

مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرباط

٩

الفيسر العراقي

المسمّاء:

النُبصرة والتذكير في علوم الجرائد

للمحافظ الشهير زين الدين

أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الشافعي

ت ٨٠٦ هـ

قدّم لها وراجعتها

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن المنصور

حفظه الله تعالى

تحقيق ودراسة

القرني الدزا الفرياطي

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع بالرباط

أَفِيضُ الْعَرَبِيَّةِ
المُسْتَأْثَبُ
النَّظَرُ وَالذِّكْرُ فِي عِلْمِ الْجَدِيدِ

(ج) مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع - ١٤٢٥هـ
 فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر
 العراقي، عبد الرحيم بن الحسين
 أنشأه العراقي العماد - شعرة - وشبكة في علوم الحديث. /
 عبد الرحيم بن الحسين العراقي - عربي - - العربي - - الحديث -
 ١٤٢٨هـ
 ٢٠٨ ص ٢٨٢١ م
 ودعك: ٣ - ٥ - ٩٥٥٧ - ٩٩٦٠
 ١ - الحديث - مصطلح ٢ - علوم الحديث ١ - الفرياطي، العربي
 الدائر (محقق) ب - العنوان
 ٢٣٠ ديوي ١٤٢٧/٧٢٦١

جميع حقوق الطبع محفوظة لدار المنهاج بالرياض

الطبعة الثانية

١٤٢٨هـ

(مصححة)

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٢٨هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب
 أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي
 نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته
 إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

مكتبة دار المنهاج
 للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض

الرياض - طريق الملك فهد - شباك الجوازات

صانعة ٤٠٥٥٥٣ - فاكس ٤٠٨٣٦٩٨ - صدى ٥١٩٢٩ الرياض ١١٥٥٣

الفرع: طريق خالد بن الوليد (الإنكاك سابقاً) ت ٣٣٣٣٩٥

طريق الأمير عبد الله بن عبدالعزيز (مخرج ١٥) ت ٤٤٥٢٢٢٩

المدينة النبوية - طريق سلطانة ت ٤/٨٤٢٧٩٩

مكة المكرمة - النامية - ت ٥/٥٧٣٩٨٠

سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرباط ٩

الفيس في العراق

المسماة ب:

النظرة والتذكرة في علوم الحديث

للمحافظ الشهير زين الدين

أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الشافعي

ت ٨٠٦ هـ

قدم لها وراجعها

فضيلة الشيخ الدكتور

عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الحفصير

حفظه الله تعالى

تحقيق ودراسة

العراقي الدكتور الفرباطي

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع بالرباط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ الْوَافِي أَلْفِيَّةُ الْعِرَاقِ

١- "اَشْتَمَلَتْ عَلَى نَقُولٍ عَجِيبَةٍ، وَمَسَائِلٍ غَرِيبَةٍ، وَحُدُودٍ مَنِيَعَةٍ،
وَمَوْضُوعَاتٍ بَدِيعَةٍ، مَعَ كَثْرَةِ عِلْمِهَا، وَوَجَانَةِ نَظْمِهَا"

زَكَرِيَّا بْنُ الْوُضَائِي
(ت ٩٣٦ هـ)

٢- "وَمِنْ تَأْلِيفِهِ الْأَلْفِيَّةُ الْإِصْطِلَاحِيَّةُ الْحَدِيثِيَّةُ، وَقَدْ سَارَتْ
بِهَا الرُّكْبَانُ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ"

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْكَتَّانِ
(ت ١٢٨٢ هـ)

مُقَدِّمَةٌ فَضِيلَةُ السَّيِّدِ الْكَبِيرِ مُحَمَّدٍ الْبَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَضِرِيِّ حَفَظَهُ اللَّهُ بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فإن علم مصطلح الحديث، من أشرف العلوم، لأنه وسيلة إلى تمييز المقبول والمردود من سنة المصطفى ﷺ - ولست بصدد الحديث عن أهمية السنة النبوية ومكانتها؛ لأن هذا الموضوع، ألفت فيه المؤلفات، وكثرت فيه المقالات - فإذا كان علم المصطلح هو الوسيلة الوحيدة لإثبات ما ينسب إلى النبي ﷺ أو نفيه، اتضحت أهميته بل ضرورته، لسلامة الاحتجاج بالسنة المطهرة.

ولكثرة ما صنف في هذا العلم من كتب مطولة ومختصرة، منظومة ومثورة، من قبل المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، كثرة تجعل طالب العلم المبتدئ يحتار في اختيار ما يدرسه من كتب هذا الفن، فكثر سؤال طلاب العلم عن الترتيب والتدرج في دراسة هذه الكتب، كغيره من الفنون التي صنف العلماء كتبها، ملاحظين مستويات الطلاب، حيث جعلوهم على طبقات، وجعلوا لكل طبقة ما يناسبها من المؤلفات.

وكنت أنصح الطلاب المبتدئين بالبداة بكتاب «نخبة الفكر» للحافظ ابن حجر العسقلاني؛ لأنه متن متين شامل مختصر، حارٍ لكثير مما يحتاجه الطالب في هذه المرحلة، على أن يقرأه على أحد الشيوخ المتقنين، الذين يحسنون التعامل مع الطلاب في هذه السن، ويقرأ ما كتب عليها من شروح وحواشي، ويسمع ما سجل عليها من دروس.

مُقَدِّمَةٌ قَصِيْلَةٌ لِّلشَّيْخِ الْكَبِيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْخَوَازِمِيِّ رَحِمَهُ اللهُ

ويُكثَرُ في هذه المرحلة - مع ذلك - من حفظ المتون المجردة؛ كالأربعين، والعمدة، والبلوغ، وغيرها.

ولا مانع أن يتمرن، فيبدأ بتخريج بعض الأحاديث، تخريجاً مختصراً تحت نظر وإشراف أستاذ متمكّن، يوجّهه ويسدّه.

ثم يرتقي بعد ذلك إلى ما يناسب الطبقة الثانية، والكتاب المرشح عندي هو كتاب «اختصار علوم الحديث» للحافظ ابن كثير، ويصنع فيه نظير ما صنع في النخبة، بقراءة الشروح والحواشي، وسماع الأشرطة، والسؤال عما يشكل عليه.

وفي هذه المرحلة يبدأ بحفظ المتون بأسانيدها، ويحرص على حفظ السلاسل المشهورة، التي يروى بواسطتها كثير من الأحاديث.

ومع ذلك يستمر في التخريج، ويكثر منه، وينظر في الأسانيد من خلال كتب الرجال المختصرة؛ كالتقريب، والكاشف، والخلاصة، ونحوها. ويعرض عمله على شيخ معروف من شيوخ الفن.

ويكون عمله من تخريج ودراسة للتمرين، لا للنشر كما يفعله بعض الطلاب الذين تعجلوا النتائج، ثم ندموا على ذلك.

ثم يرتقي الطالب إلى المرحلة التي تليها؛ والكتاب المرشح عندي لهذه الطبقة هو «ألفية العراقي» الشهيرة، التي نظم فيها الحافظ العراقي علوم الحديث، لابن الصلاح، وزاد عليه ما يحتاجه طالب العلم، مما أغفله ابن الصلاح.

وهذه الألفية كتب الله لها القبول، فلا تكاد تقرأ ترجمة عالم بعد تأليفها، إلا وتجد في ترجمته ومن بين محفوظاته ومقروءاته، ألفية العراقي؛ لإمامة مؤلفها، وجودة نظمها، وما حوته واشتملت عليه مما يحتاجه طالب الحديث.

ولا أرى ما يدعو إلى تفصيل القول والحديث عن أهميتها ومزاياها وثناء العلماء عليها وعلى مؤلفها، فقد تحدثت عن ذلك بشيء من التفصيل، في مقدمة تحقيقي على النصف الأول من فتح المغيث للسخاوي - أطول شروحها -، والذي يصدر قريباً إن شاء الله تعالى.

فإذا أتقن الطالب النخبة، واختصار الحافظ ابن كثير لعلوم الحديث، ثم سمت همته إلى ألفية العراقي، وحفظ منها ما يحتاج إليه إن قصرت همته عن حفظ جميعها وقرأ شروحها، بدءاً من شرح ناظمها، ثم شرح الشيخ زكرياء الأنصاري، وهو - على اختصاره - فيه فوائد ولطائف تفرد بها، ثم ختم بشرح السخاوي «فتح المغيث»، الذي يستحق أن يسمى موسوعة المصطلح، مع إكثاره في هذه المرحلة من حفظ الأحاديث بأسانيدها، وتخريج الأحاديث، ودراسة أسانيدها، بمراجعة كتب الرجال التي تعنى بنقل أقوال الأئمة في الرواة جرحاً وتعديلاً، ولا ينسى - مع - ذلك مراجعة كتب المصطلح الأخرى؛ كتدريب الراوي للسيوطي، وتوضيح الأفكار للصنعاني، وغيرها. ومع ذلك يعنى بقراءة ودراسة ما يكتبه العلماء المهتمون بنقل أقوال الأئمة الذين عليهم المعول في هذا الشأن؛ ككتب ابن رجب، وكتب العلل.

فإذا سار على هذا المنهج، وأكثر من الحفظ للمتون والأسانيد والسؤال عما يشكل عليه، مخلصاً في ذلك كله لله ﷻ، صارت لديه الأهلية بإذن الله تعالى، للمشاركة في هذا العلم العظيم، ومع كثرة الممارسة والنظر في كتب الأئمة ومحركاتهم في أحكامهم، والنظر في دقائق علومهم، يتأهل للحكم بالقرائن على طريقة المتقدمين الذي ينادي به بعض الغيورين على هذا العلم.

إذا تقرر هذا. فإن الألفية - ونحن بصدد التقديم لها - قد طبعت مراراً قديماً وحديثاً، ولا مانع من الإشارة إلى بعض طبعاتها باختصار.

١ - طبعت سنة ١٣٠٠هـ في المطبع الفاروقي بدلهي، باهتمام الأستاذ أبي سعيد الهزاوري، مزينة بحواشي مفيدة ونافعة منتقاة من شروحها.

٢ - ثم طبعت في مدينة الرباط بالمغرب.

٣ - ثم طبعتها الشيخ محمد حامد الفقي سنة ١٣٧٢هـ ضمن مجموع أسمائه «نفائس»، ومعها العمدة والتدمرية والحموية.

٤ - ثم طبعت بعناية الشيخ أحمد محمد شاكر، وأخيه علي محمد

شاكر، ضمن مجموع أسمياه «من الروائع»، يضم الكتب التي اشتمل المجموع السابق «نفائس».

٥ - ثم طبعت في باكستان، باسم «المقاصد المهمة ومعها التعليقات الأثرية على المقاصد المهمة من الألفية» بقلم الأستاذ أبي الشفيق محمد رفيق الأثري، وذلك سنة ١٩٦٨م.

وأعقب ذلك وتخلله نشرات كثيرة، لكن هذه أشهر ما وقفت عليه.

ومع هذا كله، فالكتاب يحتاج إلى مزيد عناية، بمقابلتها على نسخها الأصلية، مع التعليق على ما يحتاج إلى تعليق، من فك عبارة مستغلقة باختصار، وضبطها بالشكل. وكنت قد جمعت منذ أمد بعيد بعض النسخ للقيام بهذا العمل لميسر الحاجة إليه، وكثرة سؤال الطلبة عنه، فلم يتيسر ذلك لكثرة المشاغل، ثم أطلعني الشيخ عبد الله بن محمد السنان، صاحب دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، على نسخة محققة، تولى تحقيقها الشيخ العربي الدائر الفرياطي، وطلب مني التقديم لها إحساناً للظن بي، فاطلعت على أبيات الألفية التي كتبت بخط جميل بديع، وضبطت ضبطاً متقناً.

وقدّم المحقق لها بمقدمة جامعة مختصرة بأسلوب جميل واضح، فسرني جداً ما قام به المحقق، وأرى أنه عمل متقن يمكن أن يعتمد عليه من أراد حفظ الألفية وضبطها.

أسأل الله - جل وعلا - أن ينفع بها، وأن يجزل المثوبة لمحققها وناشرها. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

كتبه

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

عفا الله عنه

مَقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ

الحمد لله على توفيقه وتأييده الواسع، والشكر له كفاء ما أولى من هاتل جوده المتوالي، وكرمه المتتابع، وأصلي وأسلم على نبينا محمد بن عبد الله، أول مشفع وشافع، وعلى آله وأصحابه الذين طلّعوا في سماء الدين الحنيف بدوراً سواطع، وعلى كل من كان لسبقهم ومزيتهم شاهداً، ولمنهم القويم يُتَابَع، يجمع إلى العمل الصالح العلم النافع.

وبعد؛

فقد كان من جملة توفيق الله لي، وجميل صنعه بي أن يسر لي سبيل العناية بكتاب «التبصرة والتذكرة في علوم الحديث» المشهورة بين الناس بـ «الفية العراقي في المصطلح» التي نظم فيها كتاب علوم الحديث لابن الصلاح، وخدمه خدمة جليلة خلّدت في العالمين ذكره، وأوجبت على الطالبين شكره، فقمت بتحقيقها وإخراجها معتمداً على أصول عتيقة صحيحة، وعلّقت عليها تعليقات لطيفة، وقدمت بين يديها نبذة واسعة في التعريف بقيمتها ومترئتها بين المنظومات في فنّها، وما اذخرت وسعاً في تصحيحها، ولا ألوت جهداً في ضبطها حتى خرجت ترفل في حلل من البهاء والجمال، فكان أن لقيت - بحمد الله - قبولاً واسعاً، واحتفاءً بالغاً من لدن الطلاب والدارسين، ولم يكد يمضي عليها بضعة أشهر معدودات حتى نفدت نسخها، واشتد الطلب عليها.

ومع ما حظيت به من التصحيح والضبط، فقد شاء الله أن تظهر مشوبة ببعض الأخطاء في ضبط الآيات، وبعض الملحوظات في الدراسة، وقد تألمت لذلك كأشد ما يكون الألم.

من أجل ذلك كنت أنتظر الوقت الذي يتسنى لي إعادة النظر فيها، ومراجعتها، وإدراج ما استجد لدي من معلومات في أماكنها، ولم أزل كذلك

إلى أن أذن الله ﷻ بإعداد هذه الطبعة؛ فطفقت أقرؤها من جديد، وأصلحت ما ينبغي إصلاحه، وعدلت ما كان محتاجاً إلى التعديل، وما هي الآن أضعها بين يدي القراء الكرام، وقد تميزت عن سابقتها بعدة أمور:

- تصحيح الأخطاء المطبعية وما إليها.

- إثراء الدراسة بإضافات وتصحيحات جديدة؛ ومن أهمها وضع مسرد مطول بما كتب على الألفية من الشروح ونحوها التي ناهزت الأربعين ما بين شرح وحاشية وتعليق، ولعلها أوفى قائمة لحد الآن.

- مقابلة متن الألفية على نسختين أخريين قديمتين، مما أفاد في قراءة النص على وجه أدق وأكمل.

- إعادة النظر في بعض الحواشي والتعليقات؛ بإصلاح ما وقع في الطبعة السابقة من وهم أو سبق قلم.

وفي الختام لا بد أن أتوجه بالشكر والعرفان لجميع الشيوخ الأفاضل، وكافة الإخوة النبلاء الذين عبروا عن فرحهم بهذا التحقيق، وأعربوا عن اغتباطهم به، فلهم جميعاً مني الشكر الخالص، والثناء الوافر؛ ولا سيما الإخوة الذين استفدت من ملحوظاتهم واقتبست من تنبيهاتهم في هذه النشرة؛ وهم: الشيخ عوض بن محمد القرني، والأستاذ البهائي المحقق الشيخ محمد عزيز شمس - وقد تفضلاً عليّ بعدة إفادات وتنبيهات قيمة - وكذلك الشيخ محمد علي أبو شرحة الذي تفضل فأرسل إليّ النسختين المشار إليهما، وإنه لما يسرُّ أن يجد الإنسان من يرجعه إلى الصواب إذا غفل، ويرده إلى الجادة إذا ذهل. أسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء، ويرزقنا وإياهم الإخلاص في القول والعمل، ويعصمنا من الخطأ والزلل، والحمد لله رب العالمين.

وكتب

العربي الدانز الفرياطي

ظهر يوم الخميس ١٠ محرم ١٤٢٧هـ

بالمدينة المنورة

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ اللَّطِيفَةِ لِلدُّوْعَى

الحمد لله الذي وفق من عباده المؤمنين من عليه اعتمد، وأعز من أوليائه المتقين من إلى عظمته وعزته استند، فأبصروا السبيل الحق واقتفوا أبينه، واستمعوا القول فاتبعوا أحسنه.

والصلاة والسلام على من خصه الله بالقرآن ومثله معه، فبلّغه للناس كافة وأسمعه، وعلى آله وأصحابه الذين اختارهم الله لإبلاغ دينه، وإعلاء كلمته، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فهذه «التبصرة والتذكرة» أو ألفية المصطلح، التي صاغ جواهرها، وأحكم أبوابها وعناصرها، وأبدع في نظمها، وأجاد في رقمها، الحافظ الشهير زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي رحمته الله، وقد مدحها بنفسه، فلم تحتج بعد إلى مدح، وأرسلها دانية المعاني، سهلة الألفاظ.

«لَخَصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعُ وَزِدْتُهَا عِلْماً تَرَاهُ مَوْضِعَهُ»

كما شرحها بنفسه، فاستغنت أيضاً عن الشرح. ومع ذلك فهي أحق أن تدعى شاغلة المحدثين والحفاظ، وقد نُظِمَ بعدها في المصطلح منظومات كثر، وانتشر بعضها بين الناس، ولكن لم يكن لأي منظومة أخرى أن تحل محلها، أو تصل إلى مكانها، بلّة أن تجاريها في ميدانها، كما أنه لم يكن لأي واحد من الذين نظموا بعد العراقي أن يصل إلى مكانه، أو أن يساميه في حفظه وإتقانه، وكذلك بقيت هذه الألفية متفردة بالسبق، مستبدة بالحسن، تتحدث إلى العصور، وتتجدّد مع الأجيال، ولا زال أهل المصطلح يتفوّنون

ظلالها، ويترشّفون زلالها، يشرحونها ويحفظونها، ويستخرجون دُرّها ومكنونها.

وها نحن نضعها اليوم بين يدي الدارسين للحديث، ونقدّمها لِطُلّاب المصطلح، لِوَلُؤة مكنونة، ودرة مصونة، وقد طال بها المكث في خدرها، والتحجب في سترها، نقدّمها غَضّة طريّة كما تركها الحافظ العراقي، بعد أن وفّقنا للوقوف على أصلٍ مقروء على الناظم ممهور ببلاغات القراءة عليه بخطه، في مواضع كثيرة، ومقروء أيضاً على الحافظ ابن حجر أشهر تلاميذه، وعليه إجازته لصاحب النسخة بخطه، ومقروء أيضاً على الحافظ ابن عمار المالكي، وهو من تلاميذ الناظم، وأحد شراح الألفية، وعليه خطه ببلاغ القراءة عليه، وقد قابلناه بأصول أخرى صحيحة ومضبوطة.

ولما كانت الألفية تقع بأيدي كثير من المبتدئين، فقد عُنيّا بضبطها ضبطاً صحيحاً تاماً، والتعليق على بعض الآيات والمواضع التي قد تشكل.

وقد قدّمنا بين يديها ثلاث نبذة: نبذة عن الحافظ العراقي، وثانية عن الألفية، وثالثة في وصف الأصول المعتمدة ومنهجي في التحقيق.

ثم إنّ هذا العمل مدين بالفضل والعرفان إلى من وسعني عنايته، وشملتني رعايته، شيخي وأستاذه فضيلة الدكتور عبد اللطيف الجيلاني - حفظه الله - فالفضل يرجع إليه لحثه المتواصل، وتشجيعه الدائب؛ كما أنه معترف بالكرم والإحسان لشيخنا الأستاذ المفضل فضيلة الدكتور عبد الباري ابن الشيخ حماد الأنصاري، الذي تفضل بمراجعة الألفية، ولم يكتف بذلك، بل دعاه حب الإتيقان ورعاية حق العلم إلى الاستفادة من بعض شراح الألفية، فضلاً عما لديه من نسخها المخطوطة، وقد أفدت من ملحوظاته القيمة، فجزاه الله خيراً.

وأيضاً لا يفوتني أن أشكر فضيلة الشيخ العلامة الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير الذي شرفني بتقديمه، وفضيلة الشيخ محمد بن ناصر العجمي الذي أفدت من ملحوظاته القيمة، والشيخ الفاضل عبد الله بن محمد السنان

- صاحب دار المنهاج - الذي سَمَّتْ همته لإخراج هذا العمل بصورة جميلة ورائعة تَقَرَّ بها أعين طلبة العلم، والشكر موصول لكل من ساعد في مراجعة وإخراج الكتاب. جزى الله الجميع خيراً الجزاء، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

مكتبه

العربي الدائر القرياطي

في المدينة المنورة

١٤٢٤/٥/٦ هـ



نبذة موجزة عن حياة الحافظ العراقي (١)

مولده ونشأته، طلبه للحديث ورحلاته، شيوخه، تلامذته،
مؤلفاته، إمداده، وفاته، ثناء المسابيح عليه

الحافظ العراقي غني عن التعريف لشهرته ومكانته، ولكن من حقه أن
نضع له ترجمة موجزة - على الأقل - في مقدمة ألفيته:

فهو الحافظ الكبير، والإمام الشهير أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن
الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي المصري الشافعي.

د مولده ونشأته.

ولد في جمادى الأولى سنة (٧٢٥هـ) بمنشأة المهراني - وتقع في منطقة
جنوب غرب القاهرة - وكان أصل أبيه من بلدة يقال لها: «رازيان» من عمل
إربل بالعراق، وقدم القاهرة وهو صغير، فنشأ في أسرة دين وصلاح.

د طلبه للحديث ورحلاته.

كان الحافظ العراقي مفرط الذكاء، فأشار عليه القاضي عز الدين ابن
جماعة بطلب الحديث لما رآه مكباً على تحصيله وعرفه الطريق في ذلك، فطلبه

(١) انظر: ذيل التقييد للفاسي ١٢/٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٩/٤، وبهجة
الناظرين للغزي ص ١٩٧، والضوء اللامع للسخاوي ١٧١/٤، وطبقات الحفاظ
للسيوطي ٥٤٣/١ (٢١١٧٥)، وشذرات الذهب لابن العماد ٥٥/٤، وكشف الظنون
لحاجي خليفة ٧٤٧/١، ١١٦١/٢، وفهرس الفهارس للكتاني ٨١٤/٢، والأعلام
للزركلي ٢٤٤/٣.

نبذة موجزة عن حياة العلامة العراقي

على وجهه من سنة (٧٤٢هـ)، لكن يصرح ابن فهد بأن أقدم سماع وجد له سنة (٧٣٧هـ)، مما يدل على أنه بدأ بطلب الحديث قبل سنة (٧٤٢هـ). وسمع من جماعة بالقاهرة، ثم أكثر الترحال إلى الشام والحجاز، وهَمَّ بالتوجه إلى بغداد، ثم فَرَّ عزمه، وسمع بحلب وحماة وحمص وبعليك وطرابلس وغيرها، وسمع بالإسكندرية، وأراد التوجه إلى تونس فلم يتفق له ذلك.

واشتغل بالعلوم، وأحب الحديث فأكثر من السماع، وتقدم في فن الحديث بحيث كان شيوخ عصره يبالغون في الثناء عليه بالمعرفة؛ كالسبكي والعلائي والعز بن جماعة والعماد بن كثير وغيرهم، ووصفه جمال الدين الإسني في «الطبقات» بـ: حافظ الوقت؛ فقال: وشرح - يعني ابن سيد الناس - قطعة من الترمذي نحو مجلدين، وَشَرَعَ في إكماله حافظ الوقت زين الدين العراقي إكمالاً مناسباً لأصله. انتهى.

د شيوخه:

- ١ - تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي (ت ٧٥٦هـ).
- ٢ - علاء الدين علي بن عثمان التركماني الحنفي (ت ٧٥٠هـ).
- ٣ - تقي الدين محمد بن أبي بكر الأخنائي (ت ٧٥٠هـ).

د تلامذته:

- ١ - برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، عُرف بـ «سبط ابن العجمي» (ت ٨٤١هـ).
- ٢ - برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (ت ٨٠٢هـ).
- ٣ - ابنه الحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ).
- ٤ - شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
- ٥ - الشيخ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ).

د مؤلفاته:

ألف العراقي مؤلفات عديدة، مُتَقَنَّة مفيدة؛ من أشهرها:

- إخبار الأحياء بأخبار الإحياء، وهو تخريجه الكبير، واختصر منه المغني عن حمل الأسفار في الأسفار^(١)
- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح^(٢).
- تكملة شرح الترمذي لابن سيد الناس، يقول ابن حجر: كتب منه نحو عشر مجلدات^(٣).

د إملأؤه:

قال الحافظ ابن حجر: وشرع في إملاء الحديث من سنة (٧٩٦هـ)، فأحيا الله به سُنَّةَ الإملاء بعد أن كانت دائرة، فأملى أكثر من أربعمئة مجلس، وكان ﷺ يملئها من حفظه متقنة مهذبة محررة كثيرة الفوائد الحديثية.

وقال ابن قاضي شعبة: وعقد مجلس الإملاء في كل ثلاثاء غالباً، فأملى أكثر من أربعمئة مجلس من حفظه، كثيرة الفائدة.

د وفاته:

مات - رحمه الله رحمة واسعة - في ثامن شعبان سنة (٨٠٦هـ)، ودُفِنَ في تربة خارج باب الفوقية.

د ثناء المشايخ عليه:

قال ابن حجر: «وكان منور الشيبة، جميل الصورة، كثير الوقار، نزر الكلام، طارحاً للتكلف، لطيف المزاح، سليم الصدر، كثير الحياء، قل أن

(١) طبع المغني بهامش الإحياء، ونشره أيضاً أشرف عبد المقصود عن دار طبرية بالرياض، وهو بحاجة إلى تحقيق علمي جاد.

(٢) طبع مراراً، وقد حققه الشيخ الدكتور أسامة خياط في رسالة علمية بجامعة أم القرى، ونشرته مؤخراً دار البشائر الإسلامية، بيروت.

(٣) وقد نهضت كلية الحديث - في الجامعة الإسلامية - لتحقيق الكتاب؛ فوُزِعَ على طلبة الماجستير، فسجلت فيه عشرون رسالة، كُملَ منها الآن أربع رسائل.

نبذة موجزة عن حياة الحافظ العراقي

يواجه أحداً بما يكرهه، ولو آذاه، متواضعاً حسن النادرة والفكاهة.

وقال ابن قاضي شهبة: «الحافظ الكبير، المفيد المتقن، المحرر الناقد، محدث الديار المصرية، ذو التصانيف المفيدة».

وقد رثاه عدد من تلاميذه؛ كابن حجر، وابن الجزري، وغيرهما.

ومما قال ابن الجزري في مرثيته:

رحمةُ الله للعراقي تترى حافظ الأرض خبرها باتفاق

إنني مُقسِمُ أليّةِ صدقي لم يكن في البلاد مثلُ «العراق»

رحم الله الحافظ العراقي وأكرم مثواه





نبذة عن الألفية

«مَنْ نَظَّمَ» ابن الصلاح قبلها، تسميتها، ثناء العلماء عليها. عنايتهم بها، شروحها، المنظومات التي لها صلة بالألفية، العراقي ومنظوماته. إسنادي إلى الحافظ العراقي الذي أروي به الألفية:

كتاب علوم الحديث للحافظ ابن الصلاح كتاب عظيم، اشتغل عليه الحفاظ في زمانه ومن بعده من القرون التالية إلى عصرنا، لم يُقَصِّرْ في ترتيبه، ولم يَأَلْ جهداً في تهذيبه؛ فهو - كما يقول الزركشي - جَمَعَ مفرقهم وحقَّق طرقهم، وأجَلَبَ بكتابه بدائع العجب، وأتى بالتُكَيْتِ والنُّحْبِ، حتى استحقَّ أن يُكْتَبَ بماء الذهب، والناس كالمجمعين على أنه لا يمكن وَضْعُ مثله، وقصارى أمرهم اختصاره من أصله^(١)

«مَنْ نَظَّمَ» ابن الصلاح قبلها:

رحل ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ، وترك في أيدي الناس كتابه العظيم يخترق العصور والأزمنة، وقد شرق وغرب، وبعد وقرب، وذهب الحفاظ في العناية به كل مذهب، فقد «عكف الناس عليه، وسَارُوا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر»، كما وصفه الحافظ ابن حجر^(٢).

نعم، كانت الحاجة مَاسَّةً لتنظيم الكتاب، وتسهيل حفظه ومذاكرته على

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٩/١.

(٢) نزومة النظر ص ١٧.

نبذة عن رسول الله ﷺ

الطلاب، ولم يكن العراقي أول من تصدى لهذا الغرض، لقد سبق لهذه الغاية أحد تلاميذ ابن الصلاح: الإمام القاضي شهاب الدين محمد بن أحمد بن الخليل الخُوئي (٦٢٦ - ٦٩٣هـ)^(١).

وَأَتَمَّهُ فِي أَوَّلِ سَنَةِ (٦٩١هـ)^(٢) وَسَمَّاهُ: «أَقْصَى الْأَمَلِ وَالسُّؤْلِ فِي مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ حَدِيثِ الرَّسُولِ»، وَهُوَ عِدَّةُ نَسْخٍ مَخْطُوطَةٍ^(٣)، وَبِمَا أَنَّ هَذَا النَّظْمَ لَمْ يُطْبَعْ بَعْدُ فَلَا بَأْسَ أَنْ نَقْتَسِبَ مِنْهُ نَمَازِجَ حَتَّى يَسْتَطِيعَ الْقَارِئُ أَنْ يَلْحَظَ أَوَّجَهُ الْإِلْتِقَاءِ وَالْإِفْتِرَاقِ بَيْنَ نَظْمِهِ وَنَظْمِ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ:

قَالَ الْخُوئي:

الحمد لله الذي هدانا	بأحمدٍ أعلى الورى مكانا
وَحَصَّهُ بِأَبْلَغِ التَّفْضِيلِ	صلى عليه الله من رسول
ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ الْأَبْرَارِ	ما هتفت وَرَقَاءَ فِي الْأَسْحَارِ
ثُمَّ عَلَى عَتَرَتِهِ وَآلِهِ	وكل من يحذو على منواله
وَبَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ وَالشَّانِ	على الرسول خاتم النبأ
فَإِنَّ أَنْوَاعَ عِلُومِ السَّنَنِ	أجدر ما يَعْلَمُهُ الْمَرْءُ غَنِي
وَحَيْرَ مَا صُنِفَ فِيهَا وَاشْتَهَرَ	كتابُ شَيْخِنَا الْإِمَامِ الْمَعْتَبَرِ
وَهُوَ الَّذِي بَابِنِ الصَّلَاحِ يُعْرَفُ	فليس فيها مثله مصنف
وَقَدْ نَظَّمْتُ لَبَّهُ مَخْتَصِرَا	لا مسهب اللفظ ولا مقتصرَا
لَكُنِّي ذَكَرْتُ كُلَّ مَسْأَلَةٍ	وما تركت منه غير الأمثلة
وَنِسْبَةِ الْقَوْلِ إِلَى مَنْ قَالََا	وما أتى خلاله استدلالَا
وَاللَّهُ رَبِّي أَسْأَلُ التَّوْفِيقَا	وَجَعَلَهُ الْعَصْمَةَ لِي رَفِيقَا
لِنُصْرَفِ الْأَغْلَاطِ عَنِّي وَالزَّلَلِ	وَيَسْتَتِبَّ الْأَمْرُ لِي وَفَقَّ الْأَمَلِ ^(٤)

(١) البداية والنهاية لابن كثير ٣٣٧/١٣، والأعلام للزركلي ٣٢٤/٥.

(٢) كشف الظنون ١١٦٢/٢.

(٣) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث وعلومه) ٢١٥/١، ومنه نسخة في مكتبة أبي العباس المرسي بالإسكندرية مصورة بالجامعة الإسلامية (فيلم ٧٧٧).

(٤) أقصى الأمل والرسول للخوئي (مخ الإسكندرية ق/٢).

ويقول في نظم الصحيح:

اعلم بأن ما أتى من السنن
وكل ما إسناده يَنْصُلُ
واتصفوا بالضبط والأتقان
وَسَلَامَةٌ عَنِ الشُّذُوزِ الْمُضْعِفِ
إما صحيح أو ضعيف أو حسن
وكل من فيه رِوَاةٌ عُذْلُوا
فَهُوَ صحيح، وله شرطان
وَعَدَمُ الْعِلَّةِ فِيهِ فَأَعْرِفُ^(١)

ويقول في الخاتمة:

وإِذْ نَظَّمْتُ مَا أَرَدْتُ نَظْمَةً
في أول الأشهر مبداً سنة
والحمد لله على التمام
ثم الصلاة بَعْدَ حَمْدِ الْبَارِي
وآله الأفاضل الهداة
ما اختلف الليل مع النهار
ويسر الله تعالى ختمه
إحدى وتسعين وستمائة
كم منحة منه ومن إنعام
على النبي المصطفى المختار
وصحبه الأماثل الثقات
وغردت ورقاء في الأسحار

لا شك أن المنظومة سلسلة عذبة، يسهل حفظها وتردادها، ولكنه لم يقصد ما قصده العراقي من الإيجاز من دون إخلال بالمقاصد والمهمات.

ومن ذلك مثلاً أن ابن الصلاح أورد بعد خطبة الكتاب فهرساً بأنواع علوم الحديث، وذكرها تباعاً (٦٥) نوعاً، فالخوئي نظمها كما هي عند ابن الصلاح في (٤٥) بيتاً، في حين نجد العراقي تجاوزها؛ لأنها ليست بذات أهمية، فهي عبارة عن فهرست للكتاب فقط. ومن ناحية أخرى، فإن الخوئي ترك الأمثلة، ونسب الأقوال إلى قائلها، بينما العراقي حاول أن لا يترك شيئاً من ذلك، ولو عن طريق الإشارة المفهمة، وزاد على ذلك فوائد عجيبة، وتنبيهات نفيسة، ومع ذلك فإن نظم الخوئي أطول من ألفية العراقي، إذ يصل فيما حَسَبْتَهُ بنفسه إلى نحو (١٦١٦) بيتاً تقريباً.

ويغلب على الظن أن العراقي لم يطلع على منظومة الشهاب الخوئي،

(١) المصدر نفسه (ق/٤/أ).

نبذة عن المؤلف

ولذلك لم يتعرض لذكره ولا أشار إلى نظمه، ومما يؤيد هذا أنه لا يوجد بينهما تأثر في الألفاظ والأساليب، وكيفية تناول المادة، وكأني بمنظومة الخُوئي لم تشتهر بين الطلاب، ولا دخلت حِلَقَ الدرس، ولذلك لا يعرف أن أحداً من العلماء اعتنى بها شرحاً أو تعليقاً، بل حتى الساعة لم تطبع.

وهناك أيضاً عمل آخر تعرض لنظم ابن الصلاح يجدر بنا أن نعرض عليه ونحن في سياق الحديث عن الذين قاموا بنظم مقدمة ابن الصلاح قبل ألفية العراقي، وهذا العمل سابق للعراقي بنحو نصف قرن تقريباً، وأقرب مشابهة له من عمل الخُوئي، وهو نتاج مغربي أندلسي، صاحب هذا النظم هو الإمام المحدث الأديب أبو عثمان سعد بن أحمد بن إبراهيم بن ليون التجيبي (٦٨١ - ٧٥٠هـ)^(١)، وله مصنفات كثيرة في الحديث، والأدب، والوعظ، وغير ذلك، قام الإمام التجيبي بنظم كتاب ابن الصلاح، وزيادة زوائد لطيفة عليه، وجعله في ألف بيت، ومن هنا قلنا: إنه مشابه لعمل العراقي، من حيث الزيادة على ابن الصلاح، ومن حيث عدد الآيات، وقد سمي منظومته هذه: «الخلاصة»، تيمناً بالخلاصة في النحو لابن مالك الأندلسي، ورجاء أن يكتب الله لها من القبول مثل سميئتها.

والحقيقة أننا لا ندري عن نسخها المخطوطة شيئاً، ولم نر من تعرض للتعريف بها قبلنا من الباحثين^(٢)، ولا شك أن البحث الجاد سيكشف عن شيء من ذلك، وقد رجعنا إلى كتب المصطلح التي ألفت بعد التجيبي، علنا نظفر بكلام عنها أو نقولات منها، فوجدنا الإمام السيوطي رَوَّاهُ في «البحر الذي زخر» كثير الاحتفاء بهذه المنظومة، نقل عنها في عدة مواضع، بحيث أصبحت مورداً مهماً من موارد كتابه المذكور، وبواسطته ستقدم النماذج التالية منها.

(١) انظر ترجمته في: نفح الطيب للمقري ٥/٥٤٣، ونيل الابتهاج ص ١٢٣، ودرة الحجال ٢٩٢/٣، ٢٩٣/١، وشجرة النور ص ٢١٤، وهدية العارفين ١/٣٩٥.

(٢) وقد نقلت السيدة عائشة عبد الرحمن في مقدمتها لكتاب ابن الصلاح ص ٥٨ أربعة أبيات استشهدت بها على أنها من ألفية العراقي، والحقيقة أنها ليست منها، فيحتمل أن تكون من ألفية التجيبي، أو البرنسي الآتي ذكرها. والله أعلم.

ومن حذق السيوطي ونباهته أنه أول ما بدأ النقل منها أول مرة، قدم لنا نبذة سيرة عنها فقال:

«فائدة: ألف أبو عثمان سعد بن أبي جعفر أحمد بن ليون التجيبي ألفية في علوم الحديث سماها «الخلاصة» أخذاً من ابن مالك، ذكر في آخرها أنه نظمها في سنة (٥٧٢٠هـ) لخص فيها كتاب ابن الصلاح مع زوائد لطيفة»^(١).

فأفدنا من هذا النص فوائد جمّة؛ منها اسم المنظومة، وعدد الأبيات، وكونها تلخيصاً لابن الصلاح، مع الزيادة عليه، وأهم من ذلك إفادته أن تاريخ نظمها (٥٧٢٠هـ)، فهي قبل العراقي بـ (٤٨) سنة.

وقد بدأ السيوطي النقل منها ابتداءً من مسألة تقديم البخاري على مسلم، فنقل منها الأبيات التالية:

وَعَلَّمَ الصَّحَّةَ لِلْبُخَارِيِّ	وَمُسْلِمٌ تَالِيهِ لَا نِمَارِي
ثُمَّ الْمَوْطَأُ، وَهَذِهِ الصَّحَاحُ	جُزْأً، وَذَا تَرْتِيبِهَا لِابْنِ الصَّلَاحِ
وَمُسْلِمٌ بِالْغَرْبِ قَدْ يَقْدُمُ	كَذَا الْمَوْطَأُ بَعْضُهُمْ يَقْدُمُ ^(٢)

ونقل عنها في تفضيل الكتب الخمسة:

وخمسةُ الكُتُبِ كَثِيرٌ فَضْلاً على المدونات مما نُقِلَ^(٣)

ونقل عنها في عدد الأحاديث المسماة بالسنن، وعدد أحاديث سنن أبي داود:

وَفِي رِسَالَةِ أَبِي دَاوُدَ	أَنَّ أَبَا يُوسُفَ لَنْ يَزِيدَا
لِلْأَلْفِ وَالْمِائَةِ شَيْئاً فِي الْمَقُولِ	عَلَيْهِ سَنَةٌ فِي أَخْبَارِ الرِّسُولِ
وَإِبْنُ الْمُبَارَكِ رَأَى تِسْعِمَائِهِ	تِلْكَ، وَضَعَفَ زِيَادَاتِ فِتْنَةٍ
وَقَالَ فِي الرِّسَالَةِ الْمَذْكُورَةِ	إِنَّ الَّذِي فِي السَّنَنِ الْمَشْهُورَةِ
مِنْهُ شَدِيدُ الْوَهْنِ قَدْ بَيَّنَّتُهُ	وَالْغَيْرُ صَالِحٌ كَذَا أَهْمَلَتْهُ

(١) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي ٦٠٠/٢.

(٢) المصدر نفسه ١١٥٩/٣.

(٣) المصدر نفسه ١٠٦١/٢.

وأن ما فيها من الأخبار
مغها ثمان مائة، ومنها
أربعة آلاف باختصار
مَراسِلُ ستِّ مِثونِ تُنهي^(١)

ونقل عنه في «قسم الضعيف»، قوله:

ثم الضعيف كل ما قد اتهم
وبالمعلل والمعلول
وبعضهم قال: الضعيف ما استراب
ونقل في بلاغات الموطأ:
سنداً أو متناً بأمر ما يصم
يُسمى، وبالسقيم والعليل
فيه على الإطلاق أربابُ الصواب^(٢)

ووصلها التمهيدُ أبدى مَهْيَعَه
«إني لأنسى» و«إذا أنشأت»
إذ أسند الجميع إلا أربعة
و«أحسن الخلق» و«عمر الأمة»^(٣)

وفي موضع آخر يتنقل عنه أبياتاً طويلة، نرجو أن يعرف لنا القارئ العذر في نقلها بتمامها؛ إذ نستطيع أن نستشف من خلالها طبيعة المنظومة، وحجم الزيادات التي فيها. والواجب علينا ونحن لم نقف لها على أصل مخطوط، فضلاً عن عدم اشتهاها لدى الدارسين للمصطلح، وعدم وجود شروح أو دراسات عنها، أن نحتفل بهذه التنف التي ظفرنا بها عند السيوطي، ولا نفوت شيئاً منها، وإذن فلا مانع من نقل الأبيات كاملة، وهي:

وكثر الحَسَن في المصنفات
كذلك في السُّنَن والموطآت
والفرق بين هذه الألقاب
وأن في «الجامع» بعض الآثار
و«المسند» الذي على الرجال
وربما أُظْلِقَ فيمَا بُرِّبَا
و«السنن» الأخبار في الأحكام
وفي الجوامع أتى والمُسَنِّدات
نعم، وفي الأحكام والمُنْتَقِيَّات
أن «المصنف» على الأبواب
والرأي مع كثرة سَوَقِ الأخبار
بناؤه بشرط الاتصال
مثل صحيح مسلم؛ إذ رُتِّبَا
تُبنى على التبويب في إحكام

(١) البحر الذي زخر ٣/١١٢٩.

(٢) المصدر نفسه ٣/١٢٨٨.

(٣) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي (رسالة ماجستير، لعبد الباري الأنصاري) ص ٥٠١.

كذا «الموطأ»، ولكن مع أثر وربما يُشرب ذلك نظراً ومثلها «الأحكام»، لكن الأثر فيها، وقد تُخرج من كُتب أخر و«المنتقى» يشبهها، ولكن تختار في البعض من الدواوين^(١) هذه الأبيات عرف فيها التجيبي بمصطلح (المصنف، الجامع، المسند، والسنن، والموطأ، والأحكام، والمنتقى)، وهذه القضايا لم يتعرض لها ابن الصلاح، ولا زادهما العراقي، ولا حتى السيوطي الذي تأخر عنهم بزمن، واستفاد من أعمال ابن حجر وغيره.

وبعد هذا العرض المقتضب نستطيع أن نبيّن ملامح عمل التجيبي، ونقف على أهم خصائصه مضموناً، وشكلاً؛ فخلاصة التجيبي - إذاً - نتاج أندلسي أصيل، غني بالزيادات المهمة، مع سلاسة في النظم، وخفة في الألفاظ، ولذا رأينا الحافظ السيوطي لم يستغن عنه، بل وجدناه محتفياً به، ينتقي من زياداته ما ليس عنده في ألفيته، ويودعها شرحه، ويبلغ ما نقله عنه أضعاف ما ينقله من ألفية العراقي، ومع هذا فإن خلاصة التجيبي لم تلقَ عناية تذكر لا من المتقدمين ولا من المعاصرين، مثل منظومة الخوئي السابقة.

ولما كانت ألفية ابن ليون التجيبي مشتملة على زوائد وفيرة، وفوائد كثيرة لا توجد في ألفية العراقي، فقد نهض الإمام الحافظ المصنف محمد بن أحمد ابن الخطيب التلمساني المعروف بابن مرزوق الحفيد (٧٦٦ - ٨٤٢هـ) تلميذ الحافظ العراقي إلى عمل يجمع بين الألفيتين، ويؤخذ بين الخريدتين، فصنف منظومة سماها «روضة الإغلام يعلم أنواع الحديث السام»، جمع فيها بين ألفيتي العراقي وابن ليون، تقع في (١٧٠٠) بيت^(٢).

وهي مخطوطة في مكتبة الأسكوريال^(٣)، وهذا نموذج منها، قال في «أقسام الصحيح وأحكامه وكتبه»:

وقول شافعينا أصح ما بعد كتاب الله من تحب السما

(١) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي ١٠٦١/٣.

(٢) انظر: فهرس الفهارس للكتاني ٥٤٢/١. (٣) وعندي مصورة منها.

موطاً لمالكٍ قد أولاً
قلت: بل الصواب إطلاق الإمام
إلا إذا اعتُبر ما تَضُمَّنَا
وغيرِ ذا من زائد على الصحيح
وقال في نهايتها:

نَظَّمْتُهَا فِي نَحْوِ نِصْفِ سَنَةٍ
مِنَ الْإِلَهِ رَبَّنَا ذِي الطُّولِ
سَنَةً إِحْدَى بَعْدَ عَشْرِينَ مَضَتْ
فِي شَهْرِ شَوَّالٍ أُشِيلَتْ لِلْوَرَى
وَفِي تِلْمَسَانَ بَدَتْ بِمِئَةٍ
لَا بِالقُوَى مِنِّي وَلَا بِالحَوْلِ
بَعْدَ ثَمَانِ مَائَةٍ قَدْ انْقَضَتْ
تُسِيرُ بِارْتِفَاعِهَا فَوْقَ الدُّرَى^(١)

ثم اختصر ابن مرزوق «روضة الإعلام» في منظومة أخرى سماها
«الحديقة»، ومما جاء من أولها:

فَمَنْ لَهُ عَلَى الْكَثِيرِ الْاِقْتِرَاحُ
وَمَنْ يَمِلُ بِطَبْعِهِ لِلاِخْتِصَارِ
فَلْيَقْصِدِ «الرَّوْضَةَ» إِذْ فِيهَا انْتِرَاحُ
يَكُنْ لَهُ عَلَى «الحَدِيقَةِ» اقْتِصَارُ^(٢)

وممن نظم كتاب ابن الصلاح - زيادة على ما سبق - العلامة شمس
الدين محمد بن عبد الرحمن بن عبد الخالق البرُشْنِي (ت ٨٠٨هـ)^(٤)، كما
ذكر ذلك السيوطي في البحر الذي زخر^(٥).

وقد سَمَى منظومته «المورد الأصفى في علوم حديث المصطفى»
وشرحها بنفسه، وقد نقل منها السيوطي في البحر قوله في تعريف «الحسن»:
الحَسَنُ الْكَلَامُ فِيهِ مُتَشَبِّهٌ وَلَيْسَ فِي حَدِّ صَحِيحٍ قَدْ حُصِرَ^(٦)
كما نقل من الشرح أيضاً: «وقال البرُشْنِي في شرح ألفيته»^(٧). كما

(١) روضة الإعلام لابن مرزوق (مخ ل/٤/ب).

(٢) المصدر نفسه (مخ ل/٦٤/ب).

(٣) الحديقة لابن مرزوق (مخ ل/٦٦/ب). (٤) الضوء اللامع للسخاوي ٢٩٠/٧.

(٥) البحر الذي زخر للسيوطي ٢٤١/١. (٦) المصدر نفسه ٩٨٩/٣.

(٧) المصدر نفسه ٩٥٦/٣.

أفاد منها السخاوي هو الآخر بِدَوْرِهِ في فتح المغيث: «بل كما فعله البرشنسي في ألفيته»^(١).

ويتحصل من هذا أن منظومة البرشنسي تقع في ألف بيت، نظم فيها كتاب ابن الصلاح، وأن له زيادات عليه أيضاً مثل العراقي، وقد اطلع كل من السيوطي والسخاوي على هذه المنظومة؛ لكن السيوطي زاد بأنه وَقَفَ على شرحها للناظم ونقل منه.

ويجدر التنبيه هنا أنا لم نقف عليها ولا على شرحها؛ ولذلك فمعلوماتنا عنها يسيرة، فلا نعرف من السابق منهما: العراقي أو البرشنسي، ولا نجسر كذلك على التفضيل بينهما^(٢).

د تسميتها:

اشتهرت الألفية بين الطلاب بألفية الحديث، وألفية العراقي في المصطلح؛ لأنها تشتمل على ألف بيت، مع زيادة بيتين ختم بهما، لكن ما اسمها الصحيح الذي وضعه لها الناظم رَحِمَهُ اللهُ؟

ولم يذكر الناظم في أولها بأنه سماها صراحة كذا وكذا، غير أنه ذكر في مقدمتها ما يستفاد منه تسميتها؛ إذ قال:

(نَظَّمْتُهَا تَبْصِرَةً لِلْمُبْتَدِي تَذَكُّرَةً لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْنِدِ)

فأخذ العلماء والشرّاح منه تسميتها بالتبصرة والتذكرة، وهذا واضح، إذا حمل قوله: (للمبتدي - للمنتهي) من باب التوضيح للعنوان وتكميل البيت؛ وكأنه ابتدر بذلك ليقدم جواباً لمن يسأل عن تعليل تسميتها بالتبصرة والتذكرة؟

فساق الاسم معللاً؛ فهي تبصرة للمبتدي يتبصر بها ما لم يكن به

(١) فتح المغيث ٤١٢/٣.

(٢) وتوجد لها نسخة خطية في مكتبة برلين بألمانيا برقم (١٠٤٧)، ولعل الله ييسر الحصول على صورة منها، وراجع: الفهرس الشامل ١٦٣٧/٣.

نبذة عن ألفية

عالمًا، وتذكرة للمنتهي يتذكر بها ما كان عنه ذاهلاً، وقد صرح العراقي في إجازته لابن حجر باسمها؛ فقال: «وقرأ عليّ الألفية المسماة بـ «التبصرة والتذكرة» من نظمي»^(١).

كما صرح غير واحد من العلماء بتسميتها كذلك، منهم تلميذه الحافظ ابن حجر في إجازته للتأبتي؛ قال: «فقد عرض عليّ جميع «التبصرة والتذكرة» في علوم الحديث» نظم شيخنا الإمام العلامة حافظ العصر شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم العراقي تغمدّه الله برحمته...»^(٢).

ومنهم شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه عليها؛ قال: «وبعد؛ فإن ألفية علم الحديث المسماة بـ «التبصرة والتذكرة» للشيخ الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم زين الدين بن الحسين...»^(٣). وقال أيضاً في شرح البيت السابق: «وأشار بالتبصرة والتذكرة إلى اسم منظومته»^(٤).

وكذلك الحافظ السخاوي في فتح المغيث في شرح البيت نفسه؛ قال: «وأشير بالتبصرة والتذكرة إلى لقب هذه المنظومة»^(٥). وكذا ابن فهد في لحظ الألفاظ في ذكر مصنفاته: «والألفية المسماة بالتبصرة والتذكرة في علم الحديث»^(٦).

وكذلك المستشرق الألماني كارل بروكلمان (Carl Brockelmann) (ت ١٣٧٥هـ) في تاريخ الأدب العربي في ذكره لمن نظم ابن الصلاح، فقال: «تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، أو المقاصد المهمة، أو ألفية العراقي»^(٧). وزيادة على ما تقدم، فقد جاء عنوانها في نسخة غازي خسرويك «كتاب

(١) الجواهر والدرر للسخاوي ١/ ٢٧١.

(٢) ألفية العراقي (مخطوط عارف حكمت لوحة ٥٧).

(٣) فتح الباقي في شرح ألفية العراقي ١/ ٨٥.

(٤) المصدر نفسه ١/ ٩٣.

(٥) فتح المغيث، للسخاوي ١/ ١٥.

(٦) لحظ الألفاظ، لابن فهد ص ٢٣٠. (٧) تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٠٨.

التبصرة والتذكرة في علوم الحديث»، وقد فُرج من نسخها سنة (١٧٩٦هـ) يعني في حياة ناظمها^(١). وكذا هو مثبت في النسختين الجيدتين اللتين توصلت بهما أخيراً.

وإذا تمهد هذا، فلا يعول على ما سواه، فهو إما اختصار كما جاء عند ابن حجر في المعجم المفهرس: «الألفية في نظم العلوم: قرأتها عليه، وقرأت عليه شرحها»^(٢).

وأما بحسب الاسم الذي اشتهرت به فيما بعد، كما جاء عند الرضي الغزي: «ثم أقبل على التصنيف، فنظم علوم الحديث لابن الصلاح المسماة اليوم بالألفية»^(٣).

فهو يقصد المشهورة اليوم بالألفية، وكذا في كشف الظنون حيث ترجم لها في الأول بعنوان (الألفية في علم الحديث)، وقد يكون سبق قلم أو وهماً كما وقع للكتاني، وقلده الدكتور زين العابدين بلا فريج، فذكر أن اسمها: «نظم الدرر في علم الأثر»^(٤).

قال الكتاني في الرسالة المستطرفة: «ونظمه، وزاد عليه الزين العراقي في ألفية تسمى: «نظم الدرر في علم الأثر»، ثم شرحها بشرحين مطول ومختصر»^(٥).

لكن في المكتبة العباسية بالبصرة كتاب بعنوان: «شرح نظم الدرر في علم الأثر» للمؤلف العراقي (زين الدين عبد الرحيم بن الحسين) رقمه [٦٠٥/ ١١٤ب] في (٢٨٠ص) نسخ بتاريخ (٨٥٥هـ) كذا في الفهرس الشامل^(٦). وعلّق معد الفهرس: بأن للسيوطي كتاباً بهذا الاسم، ولكن الأمر يحتاج إلى مراجعة.

(١) انظر: صور المخطوطات ص ٧١. (٢) المعجم المفهرس ص ٤٠١.

(٣) بهجة الناظرين ص ١٩٨.

(٤) الزركشي وكتابه النكت لزين العابدين ص ٥٤.

(٥) الرسالة المستطرفة، للكتاني ص ٢١٥. (٦) الفهرس الشامل ١٠٢٨/٢ (٦٢٧).

د ثناء العلماء عليها:

إن العناية البالغة التي لقيتها ألفية العراقي من الحفاظ والفقهاء وغيرهم، تكملاً، وتنكيلاً، وشرحاً، وتحشية، فهي أكبر دليل على أهميتها العلمية، وقيمتها الأدبية، وعلى إتقان تصنيفها، وإحكام ترصيفها، وهي بهذا غنية عن الثناء والتقريظ، فحسب الناس الاشتغال بإقراءها عن إطرائها، وبشرحها عن مدحها، غير أن العلماء لم يبخسوها حقها من الثناء والاحتفال، وهذه شذرة من أقوالهم:

يقول المقرئزي (ت ٨٤٥هـ): «ونظم علوم الحديث في ألف بيت أخذها عنه الناس، ثم شرحها، فكتب الجماعة منه نسخاً كثيرة سارت في الآفاق»^(١).
ويقول السيوطي (ت ٩١١هـ): «وله من المؤلفات في الفن: الألفية التي اشتهرت في الآفاق وشرحها»^(٢).

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ): «وبعد؛ فإن ألفية الحديث المسماة بالتبصرة والتذكرة للشيخ الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم زين الدين بن الحسين... لَمَّا اشتملت على نُقول عجيبة، ومسائل غريبة، وحدود منيعة، وموضوعات بدیعة، مع كثرة علمها، ووجازة نظمها...»^(٣).

وقال الشيخ عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ): «ومنهم من نظمه (يعني ابن الصلاح) كالحافظ زين الدين العراقي - جُذُنًا الأعلى من قبل الأم - في ألفيته المشهورة التي هي المرجع في هذا الشأن»^(٤).

وقال الإمام الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) - وهو ينصح طلبة العلم ويوجههم -: «وهذا بعد أن يشتغل الطالب بشيء من علم اصطلاح أهل الحديث؛ كمؤلفات ابن الصلاح، والألفية للعراقي وشرحها»^(٥).

(١) درر العقود الفريدة ٢/ ٢٣٦.

(٢) طبقات الحفاظ، للسيوطي ص ٥٤١.

(٣) فتح الباقي، لزكريا الأنصاري ٨٥/١.

(٤) البواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر ١/ ٢٢٠.

(٥) أدب الطلب ومنتهى الأرب للشوكاني ص ١٣٤.

وقال العلامة عبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ): «ومن تأليفه الألفية الاصطلاحية الحديثية، وقد سارت بها الركبان في كل مكان وزمان»^(١).

وقال العلامة الشيخ حسن المشاط (ت ١٣٩٩هـ) في كتابه «رفع الأستار»: «وما زالت التصانيف في هذا الفن - يعني المصطلح - تتبع حتى تحولت الدولة إلى ألفية العراقي»^(٢).

أقول: ومع كل ما قيل فيها من ثناء وتقريظ تبقى الألفية بأسلوبها الرفيع ونظمها بل نظامها البديع، مع ما اشتملت عليه من كثرة العلم وصغر الحجم فوق أي ثناء.

ولعمري لهي أجدر بقول القائل: «قام الإجماع على أنها فريدة في فنها، فائقة في حسنها، تطرب بسماعها الثكلان، وتنشط لقراءتها الكسلان، وتعجب الأديب لانطباعها؛ كأن نظمها السكر المذاب أو رشف الشاي العذاب».

د عناية العلماء بالألفية:

انتهى العراقي من نظم ألفيته هذه في يوم الخميس ٣ جمادى الآخرة سنة (٧٦٨هـ)، ولعلها من أوائل كتبه، وأول ما كتبه في مصطلح الحديث^(٣)، وعمره ينيف على الأربعين (٤٣)، يعني بعد رسوخ قدمه وتأهله لذلك، وعاش بعد نظمها ما يُقَارِبُ الأربعين سنة، كان الطلاب خلال هذه الفترة يتواردون عليه لأخذها، وقراءتها، وضبط ألفاظها عنه شِفَاهاً.

وقد وقعت من طلاب السُّنَّة النبوية موقعاً حسناً؛ إذ كان يتعزَّر عليهم حفظ كتاب ابن الصلاح بكامله، فلخَّصه لهم في نظم وجيز، وزادهم تحقيقات واستدراكات ليست عند ابن الصلاح أو ذهل عنها.

«لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه وزدتها علماً تراه موضوعة»

(١) فهرس الفهارس للكتاني ٨١٦/٢. (٢) رفع الأستار ص ١٧.

(٣) الحافظ العراقي وأثره في السنة لأحمد معبد ٦٦٣/٢.

نبذة عن الألفية

وقد كان لمنزلة الحافظ العراقي أثرٌ كبير في انتشارها؛ فقد انتهت إليه الرياسة في علم الحديث، وبه تخرّج غالب أهل عصره.

ومن الذين أخذوا عنه الألفية التقي الفاسي المكي (ت ٨٣٢هـ) كما صرح به في ذيل التقيّد: «أخذت عنه الألفية الحديثية، وشرحها بقراءتي»^(١).

وقد كان الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) - تلميذ الناظم، وخلفه في علم الحديث - أخذ عنه الألفية، وشرحها، وتباحث معه فيها، يقول ابن حجر: «وبحثت عليه شرحه على منظومته».

وفي المجمع المؤسس: «ونظم علوم الحديث في ألف بيت قرأتها عليه بحثاً، وشرحها قرأته عليه أيضاً»^(٢).

ولذلك كان له مزيد عناية بمنظومة شيخه، يدرسها لطلابه، ويُجيزُ بها لأصحابه، وقد كتب عليها نكتاً عزيزة، ومات ولم يكملها كما سيأتي.

إذاً، فقد بدأ الاهتمام بالألفية من تلاميذ الناظم، وهم كثير، فأشاعوها في دروسهم، ورغبوا في حفظها لتلاميذهم، وكان البعض منهم ربما استدرك على الناظم تصحيح بيت، أو تكميل مقصد، أو نحو ذلك، مثلما فعل الشيخ الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد الحلبي المعروف بـ: سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)؛ فقد زاد على الألفية لشيخه الناظم أبياتاً عديدة، نظم فيها ما أهمله شيخه العراقي أو نظّمه، ولكن رأى هو أنه يحتاج إلى تعديل أو تكميل. وقد نقل الكثير من هذه الأبيات الإمام السخاوي في «فتح المغيث».

ومن أجل أن يعرف القارئ أهمية هذا العمل الذي قام به سبط ابن العجمي، وموقعه من الألفية، وأنه بالفعل كانت الحاجة داعية إليه، رأيت أن أتبع هذه الأبيات من «فتح المغيث»، وأضعها هنا مجتمعة أمام نظر المطالع؛ فمنها أن العراقي في (أقسام الحديث) قال:

وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَمُوا السُّنَنَ إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ

(١) ذيل التقيّد للفاسي ١٢/٣.

(٢) المجمع المؤسس ١٨٠/٢.

وكانه للضرورة قدم في الذكر الضعيف على الحسن، قال السخاوي:
«ولا يخدش فيه تيسر تأخيره في نظم بعض الآخذين عن الناظم - ومقصوده
سبط ابن العجمي - حيث قال:

عِلْمُ الْحَدِيثِ رَاجِعُ الصُّنُوفِ إِلَى صَحِيحِ حَسَنِ ضَعِيفِ^(١)
وفي شروط اعتضاد المرسل قال أيضاً: «وقد نظم الزائد بعض الآخذين
عن الناظم، فقال:

أَوْ كَانَ قَوْلٌ وَاحِدٌ مِنْ صَحْبٍ خَيْرَ الْأَنَامِ عَجَمٍ وَغُرَبِ
أَوْ كَانَ فَتَوَى جُلَّ أَهْلِ الْعِلْمِ وَشَيْخُنَا أَهْمَلَهُ فِي النَّظْمِ^(٢)
وفيما إذا أبهم أحد الرواة في السند، وأن بعض الأصوليين يسميه
مرسلاً، قال السخاوي: «وقد أشار إليه بعض تلامذة الناظم بقوله:

قُلْتُ: الْأَصَحُّ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ لَكِنَّ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُجْهَلُ^(٣)
لكن إذا تتبعنا فتح المغيث إلى آخره سنجد التصريح باسم تلميذ الناظم
المبهم ههنا، ففي (معرفة الصحابة) اقتصر العراقي على ستة من المكثرين من
رواية الحديث، وأهمل السابع وهو أبو سعيد الخدري؛ قال السخاوي: «وقد
نظمه البرهان الحلبي فقال:

أَبُو سَعِيدٍ نِسْبَةً لِخُدْرَةٍ سَابِغُهُمْ أَهْمَلٌ فِي الْقَصِيدَةِ^(٤)
وفي (المتفق والمفترق) حينما عرض لتمييز (حماد) إذا أطلقه بعض
التلاميذ، لم يذكر العراقي تبعاً لابن الصلاح هدبة (هداب) بن خالد القيسي،
وأنه إذا أطلق فهو يريد حماد بن سلمة، قال: «وقد نظم البرهان الحلبي
- تلميذ الناظم - فقال:

كَذَا إِذَا أَطْلَقَهُ هَدَّابٌ هُوَ ابْنُ خَالِدٍ، فَلَا يُرْتَابُ^(٥)

(٢) المصدر نفسه ٢٥٨/١.

(٤) المصدر نفسه ٤٣/٤.

(١) فتح المغيث ٢٣/١.

(٣) المصدر نفسه ٢٦٨/١.

(٥) المصدر نفسه ٣٠٦/٤.

وفي «تاريخ الرواة والوفيات» صرح به أيضاً في مواضع منها عند قول العراقي:

وفي الصحاب سنة قد عَمَّروا كذاك في المُعَمِّرين ذُكِّروا

قال: «بل نظمهم البرهان الحلبي في بيت، فقال:

مُنْتَجِعٌ وَنَافِعٌ مَعَ عَاصِمٍ وَسَعْدٌ لَجَلَجٍ مَعَ ابْنِ حَاتِمٍ»^(١)

وفي وفاة البخاري عند قول العراقي:

ثم البخاري ليلة الفطر لَدَى ست وخمسين بَخْرَتُنْكَ رَدَى

قال: «وقد نظم البرهان الحلبي وفاته، فقال:

ثم البخاري يوم عيد الفطر سنة خمسين وست قادري»^(٢)

وفي وفاة ابن ماجه التي لم يتعرض لها الناظم، قال: «وقد نظمه

البرهان الحلبي، فقال:

قُلْتُ: ومات الحافظ ابنُ ماجَةٍ مِنْ قَبْلِ حَبْرٍ تَرْمِذٍ بِسِتَةٍ»^(٣)

وفي طبقات الرواة يقف الشارح عند توجيه قول العراقي:

وللرواة طبقات تعرفُ بالسن والأخذ، وكم مصنفٌ»^(٤)

مستشكلاً رفع (مصنف) بعد (كم) الخبرية الجارة، ثم يقول: وقد عزا

البرهان الحلبي لخط الناظم ما لا يحتاج معه إلى مزيد تكلف؛ فقال:

وللرواة طبقاتٌ فاعرفِ بالسن والأخذ، وكم مصنف

فتبين لنا أن ما كان يسميه السخاوي (بعض الآخذين عن الناظم) إنما

يقصد به البرهان الحلبي المعروف بـ «سبط ابن العجمي»، وتقدم ذكره في

تلاميذ الناظم^(٥)

(٢) المصدر نفسه ٤/٤٢٠.

(١) فتح المغيث ٤/٤١١.

(٤) المصدر نفسه ٤/٥٠٥.

(٣) المصدر نفسه ٤/٤٢٥.

(٥) في الطبعة السابقة كنت أبدت احتمال أن يكون أحد تلاميذ السخاوي هو الذي أكمل

الكتاب فكان يصرح باسم البرهان الحلبي؛ وذلك استناداً إلى ما جاء في فتح المغيث =

وقد نقل عن سبط ابن العجمي أيضاً البرهان البقاعي في مواضع؛ منها في صفة رواية الحديث، فذكر أن سبط ابن العجمي كَمَّلَ مسألة أهملها الناظم^(١)، فقال:

وصَوَّبَ الشَّيْخُ لِقَوْلِ الْأَكْثَرِ وَهُوَ الصَّوَابُ، لَيْسَ فِيهِ نَمْتَرِي^(٢)

فهذه عشرة أبيات التقطناها التقاطاً سريعاً من الشرح المذكور، وهي عبارة عن نماذج توضح قيمة زيادات وتكميلات سبط ابن العجمي وتجلي أهمية العمل الذي قام به، وأنه كان عملاً مجدياً للغاية، لأنه يقيد ما أهمله، ويُنَبِّهُ على ما ذهل عنه، ولذا أصبح رافداً مهماً للشرح والدارسين بعده كما رأينا عند السخاوي والبقاعي فيما سبق.

ولم يفت السخاوي في ترجمته مِنْ «الضوء اللامع» أن ينص على أهمية هذه الزيادات ويشيد بها، فقال - وهو يعدد تصانيفه -: «... واليسير على ألفية العراقي وشرحها، بَلْ زَادَ فِي الْمَتْنِ آيَاتاً غَيْرَ مُسْتَفْنَى عَنْهَا»^(٣).

ومن هنا غدا البحث عن نسخة ابن العجمي شيئاً مهماً، فالغالب أنه دَوَّنَ تعليقاته، وما نظمه من تتمات على نسخته من الألفية.

= ٤١١/٤ (من طبعة الشيخ علي حسين علي)، تحت عنوان: [نصريح عن نسبة الكتاب] «واعلم جميع هذا الكتاب وهو المسمى بفتح المغيث بشرح ألفية الحديث من تألّفي إلا من الممتق والمفترق... إلى آخره، ثم علقْتُ تحت في الهامش بأن «الكلام في هذه المسألة يحتاج مزيد تأمل ومراجعة للأصول المخطوطة؛ لانعدام الوثوق بالمطبوع».

وقد يسر الله تعالى بعد ذلك الرجوع إلى الأصل المخطوط من فتح المغيث الذي نقل منه المحقق - وهو نسخة السليمانية ولها صورة في الجامعة الإسلامية برقم (٣٣٦) - فظهر أن المحقق الفاضل لم يحسن القراءة؛ فلم يحسن الفهم والاستنباط؛ وصواب العبارة كما هي في المخطوط: «الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، قرأ علي جميع هذا الكتاب وهو المسمى... إلخ، وهو - كما ترى - ليس فيه أي إشارة إلى نسبة الكتاب إليه. فغفر الله للمحقق وعفا عنه!!

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح ص ٣٩١.

(٢) النكت الوفية للبقاعي ت: جمعان الزهراني ص ٢٣، وفتح المغيث ٣/ ١٠٨.

(٣) الضوء اللامع للسخاوي ١/ ١٤١.

وفي مكتبة أوقاف حلب نسخة من الألفية برقم (٢١٦٣) ضمن مجموع، كتبت سنة (٨٣٠هـ)، فالغالب أن تكون هي التي علّق عليها ابن العمري، وهناك نسخة ثانية حلبية، مكتوبة سنة (٨٤١هـ)، بخط محمد بن محمد العراقي عن نسخة المؤلف، وهي محفوظة في تشستر بيتي بإيرلندا برقم (٤٥٥٩)^(١).

وكما اعتنى العلماء بضبطها والتعليق عليها يكملون مقاصدها، ويُقيدون شواردها، كذلك اعتنى الطلبة بحفظها ودرسها، وأصبح الذي يحفظها يستحق التنويه، فيذكر المقرئ مُنَوِّهاً بالعلامة الشيخ محمد بن محمد تاج الدين الغرابيلي (ت ٨٣٥هـ): «وحفظ الكافية في النحو لابن الحاجب، وألفية العراقي في علوم الحديث»^(٢).

وهذا مثال واحد للذين اعتنوا بحفظها من أمثلة كثيرة يجدها الباحث متشرة في كتب التراجم والفهارس وغيرها.

د شروحها^(٣):

بقي علينا أن نذكر الشروح والتعليق التي وضعت عليها، والجهود التي صرفها العلماء في الاهتمام بها شرحاً وتعليقاً وتنقيباً من عصر المؤلف إلى وقتنا الحاضر على وجه الاختصار^(٤)، وذلك فيما يلي:

١ - الشرح الكبير، للعراقي نفسه، وقد أحال عليه في مواضع متعددة من شرحه المختصر^(٥).

(١) فهرس تشستر بيتي، آبري ٨٥٤/٢.

(٢) عقود الدرر المفيدة، للمقرئ ٣/٣٧٦.

(٣) تراجع: كشف الظنون ١٥٦/١ والرسالة المستطرفة للكتاني ص ٢١٥، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٠٨/٦، وجامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي ١/٢٦١.

(٤) ومن أراد التوسع والمزيد، فليرجع إلى كتاب: الحافظ العراقي وأثره في السنة للشيخ الفاضل أحمد معبد عبد الكريم (٢/٦٦٣ - ٣/٩٤٧)، فقد أفاد وأجاد، وبلغ الغاية من المراد.

(٥) شرح التبصرة ص ٣.

وقد وصل فيه إلى قسم الضعيف، كما صرح به البقاعي^(١).

٢ - شرح البصرة والتذكرة، للعراقي أيضاً.

وهو مطبوع في فاس قديماً، ولكنه مختصر يوضح الأبيات وبعض الأشياء المهمة، وأخطأ حاجي خليفة، وإسماعيل باشا البغدادي، فسمياه «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»^(٢)، وبهذا الاسم طبعه محمود ربيع في مكتبة السنة بالقاهرة.

٣ - شرح الحافظ ولي الدين أبي زرعة أحمد ابن الناظم عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٢٦هـ)^(٣).

أفاد السخاوي بأنه: «شرح أبياتاً من ألفية والده».

٤ - حاشية الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الحلبي الشافعي المعروف بـ: سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)^(٤).

ذكر السخاوي في سياق كتبه: «... وَالْيَمِيرَ عَلَى أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ وَشَرَحَهَا، بَلْ زَادَ فِي الْمَتْنِ أَبْيَاتاً غَيْرَ مُسْتَغْنَى عَنْهَا»^(٥).

يقصد أنه كتب شيئاً يسيراً؛ غير أن هذه العبارة تحرفت عند بعضهم، فصارت: «التيسير على الألفية وشرحها»^(٦).

وقد تجوز الكتاني، فوصفه بـ: «شرح ألفية شيخه العراقي»^(٧).

وهذه الحاشية موجودة مخطوطة.

٥ - مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية، للإمام شمس الدين محمد بن عمار القاهري المالكي (ت ٨٤٤هـ)^(٨).

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية ص ١٤٦.

(٢) كشف الظنون ١/١٥٦، وهدية العارفين ١/٥٦٧.

(٣) الضوء اللامع ١/٣٤٣.

(٤) إعلام النبلاء للطباخ ٥/٢٠٥، والأعلام للزركلي ١/٦٥.

(٥) الضوء اللامع ١/١٤١.

(٦) فتح المغيث ٥/٥٠٥.

(٨) معجم المؤلفين ٣/٥٥٦.

(٧) فهرس الفهارس ١/٢٢٢.

وقد ذكر هذا الشرح السخاوي، فقال: «واختصر شرح ألفية العراقي للمؤلف» - يعني شرح العراقي نفسه - كما ذكره الشوكاني أيضاً^(١).

وشرحه هذا مخطوط في الأزهر برقم (٣٢١٧٢٣).

٦ - النكت على شرح ألفية العراقي، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

أحال عليه في بعض إجازاته^(٢)، وعزاه له السيوطي، وقال: شرع فيه ولم يتمه^(٣).

ولم ير منه السخاوي غير ورقتين، قال: «والتفت بعض جماعته من تقريره شيئاً ما كمل»^(٤).

وفي نكت البقاعي مادة وافرة أخذها عن ابن حجر.

٧ - شرح ألفية العراقي، لإسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة الكناني (ت ٨٦١هـ).

نسبه له السخاوي، وحاجي خليفة، والزركلي^(٥).

٨ - مختصر شرح الألفية، لقاضي القضاة أحمد بن إبراهيم بن نصر الله العسقلاني الحنبلي (ت ٨٧٦هـ)^(٦).

عزاه له السيوطي^(٧).

٩ - حاشية على شرح الألفية للعراقي، للإمام زين الدين قاسم بن قطلوبغا المصري الحنفي (ت ٨٧٩هـ)^(٨).

(١) الضوء اللامع للسخاوي ٢٣٤/٨، وفتح المغيب له ٥٢٣/٤، والبدر الطالع ٢٣٢/٢.

(٢) كتاب الحافظ العراقي وأثره في السنة لأحمد معبد ٩٣٨/٣.

(٣) نظم العقيان ص ٤٩.

(٤) كتاب ابن حجر مصنفاته ودراسة موارده في الإصابة لشاكر محمود عبد المنعم ١٨٣/١.

(٥) الضوء اللامع ٢٨٤/٢، وكشف الظنون ١٥٦/١، والأعلام للزركلي ٢٠٨/١.

(٦) المنجم في المعجم للسيوطي ص ٤٦، والضوء اللامع ٢٠٥/١، والأعلام ٨٨/١.

(٧) نظم العقيان ص ٣٢.

(٨) كشف الظنون ١٥٦/١، وفهرس الفهارس ٩٧٢/٢.

ومنها نسخة بخط المؤلف في دار الكتب المصرية في مجموع برقم (٧٩٨ طلعت) (٣٨ - ٦٩)^(١).

١٠ - النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبرهان إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي (ت ٨٨٥هـ)^(٢).

وقد حُقق في أربع رسائل علمية مقدمة إلى قسم علوم الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، تبتدئ من أوله وتنتهي بآخر «غريب ألفاظ الحديث»^(٣).

١١ - حاشية على ألفية العراقي، للشيخ العلامة محب الدين محمد بن خليل بن محمد البصري الدمشقي الشافعي (ت ٨٨٩هـ) تقريباً^(٤). نسبها إليه السخاوي^(٥).

١٢ - مختصر شرح الألفية للعراقي، للعلامة زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الصالحي الحنفي (ت ٨٩٣هـ)^(٦). ومنه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية (٤٠٢)^(٧).

١٣ - صعود المراقي في شرح ألفية العراقي، لقطب الدين محمد بن محمد الخيضري الدمشقي الشافعي (ت ٨٩٤هـ)^(٨).

١٤ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ).

وهو أحسن الشروح وأوسعها، وأكثرها انتشاراً بين الدارسين.

- (١) فهرس المخطوطات بدار الكتب (مصطلح) ص ٢١٣.
- (٢) الضوء اللامع ١/١٠١، والأعلام ١/٥٦، وفهرس الفهارس ٢/٦٢٠.
- (٣) المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف ١/١١٠.
- (٤) الضوء اللامع ٧/٢٣٧، والأعلام للزركلي ٦/١١٧.
- (٥) الضوء اللامع ٧/٢٣٧.
- (٦) كشف الظنون ١/١٥٦.
- (٧) فهرس المخطوطات بدار الكتب (مصطلح) ص ٢٤٦.
- (٨) الضوء اللامع ٩/١٢٠، وإيضاح المكنون ٢/٦٧، والأعلام ٧/٥٢.

نبذة عن ألفية

يقول الكتاني في الرسالة المستطرفة: «وهو أفضل شروحها، لا ترى - كما قال هو فيه - له نظيراً في الإتيان والجمع، مع التلخيص والتحقيق»^(١) وهو مطبوع متداول^(٢).

١٥ - النكت على الألفية وشرحها للناظم، تأليف السخاوي أيضاً، وقد أحال عليها في «فتح المغيث»^(٣).

١٦ - شرح ألفية العراقي، للعلامة المحدث أبي المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الصالحي الحنبلي، المعروف بابن المبرّد (ت ٩٠٩هـ)^(٤).

١٧ - قطر الدرر في شرح ألفية العراقي في علم الأثر، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ).

وهو شرح مختصر، مطبوع بعنوان: «شرح ألفية العراقي - أو شرح التبصرة المسماة بالتذكرة في علوم الحديث»، بتحقيق: عبد الله الدرويش^(٥).

١٨ - شرح ألفية العراقي، للعلامة شمس الدين محمد بن قاسم بن محمد الغزي المعروف بابن الغرابيلي (ت ٩١٨هـ)^(٦).

ومنه نسخة في الأسكوريال برقم (١٤٩٤) في ٢١٦ ورقة^(٧).

١٩ - فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري المصري الشافعي (ت ٩٢٦هـ).

وقد طبع قديماً بفاس مع شرح الناظم، ثم طبع حديثاً بتحقيق: حافظ

(١) الرسالة المستطرفة ص ٢١٥.

(٢) وقد صدر عن دار المنهاج في طبعة علمية بتحقيق الشيخ د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، والشيخ د. محمد بن عبد الله الفهيد في ٥ مج مع الفهارس.

(٣) فتح المغيث ٤١/١، ٧١، ٩٦، وراجع: الضوء اللامع ١٦/٨.

(٤) فهرس الكتب لابن عبد الهادي ص ٢٠ (٥٦)، والسحب الوابلة لابن حميد ١١٦٨/٣.

(٥) نشر مكتبة الفارابي، دمشق ١٤١٨هـ.

(٦) الضوء اللامع للسخاوي ٢٨٦/٨، والأعلام للزركلي ٥/٧.

(٧) جامع الشروح والحواشي للحبشي ٢٦١/١.

ثناء الله الزاهدي، نشرته دار ابن حزم^(١)

ولأن هذا الشرح كان هو المتداول في التدريس، والمنتشر عند الطلاب، فقد وضعت عليه عدة حواشي؛ منها:

أ - فتح اللطيف على قسم الضعيف، لشيخ المالكية أبي الإرشاد علي بن محمد المجدولي المالكي (من علماء القرن الحادي عشر أو الثاني). وهو بحث على شرح زكريا الأنصاري في قسم الضعيف، وهو مخطوط بمكتبة الأزهر برقم (٢٠٠٦٤١)، وقد اطلعت عليه، وله نسخة ثانية بدار الكتب المصرية^(٢).

ب - حاشية الشيخ منصور بن عبد الرزاق بن صالح الطوخي المصري الشافعي، إمام الجامع الأزهر (ت ١٠٩٠هـ)^(٣). وهي مخطوطة في الأزهرية (٢٨٧)، وفي الجامعة الإسلامية مصورة منها (٢٥٩)، ولها نسخة ثانية في عارف حكمت بالمدينة النبوية.

ج - حاشية للشيخ علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (ت ١١٨٩هـ)^(٤). ومنها عدة نسخ مخطوطة بدار الكتب المصرية^(٥).

د - حاشية على شرح الألفية لشيخ الإسلام زكريا، للشيخ العلامة عطية الله بن عطية الأجهوري المصري الشافعي (ت ١١٩٤هـ)^(٦). وقد عزاها إليه ابن عابدين في «عقود اللآلي»^(٧).

هـ - أقوم المراقي على شرح ألفية العراقي، لزكريا الأنصاري، وهي حاشية للشيخ القاضي محمد بن إدريس القادري الفاسي (ت ١٣٥٠هـ)^(٨).

(١) ثم صدر بعد ذلك عن دار الكتب العلمية سنة ١٤٢٢هـ بتحقيق عبد اللطيف الهميم، وماهر الفحل في ٢ مج.

(٢) فهرس المخطوطات بدار الكتب (مصطلح) ص ٢٦٧.

(٣) خلاصة الأثر ٤/٢٣، ومختصر نشر النور والزهر ٢/٣٩٤.

(٤) سلك الدرر ٣/٢٠٦، والأعلام ٤/٢٦٠، ومعجم المؤلفين ٢/٨٤٠٢.

(٥) فهرس المخطوطات بدار الكتب (مصطلح) ص ٢١٣.

(٦) سلك الدرر للمرادي ٣/٢٦٥، والأعلام للزركلي ٤/٢٣٨.

(٧) عقود اللآلي ص ٦٢.

(٨) سل النصال لابن سودة ص ٦٢.

٢٠ - شرح ألفية العراقي، للشيخ القاضي محمد بن إبراهيم التتائي المصري (ت ٩٤٢هـ)^(١).

٢١ - شرح ألفية العراقي، للشيخ القاضي محمد بن علي بن طولون الحنفي الدمشقي (ت ٩٥٣هـ)^(٢).

قال المؤلف: «لخصت شرحها للسخاوي، وربما زدت فيه»^(٣).

٢٢ - شرح ألفية العراقي في الحديث، للعلامة إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي (ت ٩٥٦هـ)^(٤).

وقد نسب له حاجي خليفة، وإسماعيل باشا^(٥). ومنه مخطوط في مكتبة جاريت يهودا [٣٩٤٣ ٥٤٠].

٢٣ - مختصر شرح الألفية، للشيخ العلامة محمد أمين بن محمود البخاري الحنفي المعروف ب: أمير بادشاه (ت ٩٨٩هـ)^(٦).

وهو مخطوط في تركيا؛ مكتبة قاضي عسكر محمد مراد برقم (٣٢٩).

٢٤ - ذيل لألفية العراقي في الوفيات، لأبي العباس أحمد بن علي البوسعيدي الصنهاجي الهشتوكي (١٠٤٦هـ).

(١) نيل الابتهاج للتبكي ٢/٢٧٩، وشجرة النور ص ٢٧٢.

(٢) الأعلام للزركلي ٦/٢٩١.

(٣) الفلك المشحون له ص ١١٣ (٤٢٤).

(٤) شذرات الذهب ١٠/٤٤٤، ومعجم المؤلفين ١/٥٥.

(٥) كشف الظنون ١/١٥٦، وهدية العارفين ١/٢٧.

وقد شكك الشيخ الدكتور أحمد معبد في كتابه: الحافظ العراقي وأثره في السنة ٣/٩٣٧، في نسبة هذا الشرح إليه، ورجح أن مقصود صاحب كشف الظنون هو سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)، غير أنه وهم فأرخ وفاته سنة (٩٥٦هـ)، وغدّ هذا في جملة أوهامه، وليس ما قاله بصواب؛ لأن هذا عالم آخر فقيه حنفي استوطن قسطنطينية وبها توفي، وله ترجمة في الشقائق النعمانية، وشذرات الذهب وغيرهما، وسبط ابن العجمي شافعي توفي قبله بكثير، فينبه لهذا.

(٦) كشف الظنون ١/١٥٦.

كانه نظم ذيل به (تاريخ الرواة والوفيات) من ألفية العراقي، وقد نسه له الزركلي^(١).

٢٥ - شرح الشيخ العلامة المحدث برهان الدين إبراهيم بن مرعي بن عطية الشبرخيتي المالكي (ت ١١٠٦هـ).

وقد نسه له إسماعيل باشا، وابن ظافر الأزهري، وكحالة^(٢).

٢٦ - هدية المغيث الباقي إلى موارد ألفية اصطلاح الحديث للعراقي، للشيخ المحدث شهاب الدين أحمد بن محمد الهشتوكي، المعروف بأخزي (ت ١١٢٧هـ)^(٣).

٢٧ - نهاية التعريف بأقسام الحديث الضعيف، للعلامة أحمد بن عبد المنعم بن يوسف الدمنهوري (ت ١١٩٢هـ).

وهو شرح لأربعة أبيات من الألفية، متضمنة لقسم الضعيف، ومنه عدة نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية، عزاه إليه الكتاني، والزركلي^(٤).

٢٨ - شرح ألفية العراقي في الحديث، للعلامة يحيى بن محمد الحلبي المعروف بالمسالخي (ت ١٢٢٩هـ)^(٥).

٢٩ - تحفة الباقي على ألفية العراقي، للشيخ أبي سعيد محمد بن حسين بن عبد الستار الإسرائيلي الهزاروي (ت بعد ١٣٠٠هـ).

وهي عبارة عن تعليقات على الألفية، لخصها من بعض الشراح، وزاد عليها، وقد طبعت في مطبعة الفاروقي في دلهي بالهند.

(١) الأعلام للزركلي ١/ ١٨١، وكتابي معجم مصنفات الأندلسيين والمغاربة في الحديث والسيرة (ذيل).

(٢) إيضاح المكنون للبغدادي ١/ ١٢١، واليواقيت الثمينة للأزهري ١/ ٨٨، ومعجم المؤلفين ١/ ٧٢.

(٣) سوس العالمية للمختار السوسي ص ١٨٨، وكتابي معجم مصنفات الأندلسيين والمغاربة في الحديث والسيرة (هدية).

(٤) فهرس الفهارس ١/ ٤٠٤، والأعلام للزركلي ١/ ١٦٤.

(٥) إعلام النبلاء للطباط ٧/ ١٨٤، والأعلام للزركلي ٨/ ١٧٠.

٣٠ - شرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث، للعلامة عبد الله بن أبيه الديماني الشنقيطي (ت ١٣٢٨هـ)^(١).

وإن جعله بعضهم من شروح ألفية السيرة للعراقي^(٢).

٣١ - القول الراقي على ألفية العراقي، للشيخ القاضي محمد بن إدريس القادري الفاسي (١٣٥٠هـ)^(٣).

وهو صاحب الحاشية على شرح زكريا التي تقدم ذكرها.

٣٢ - الجواهر الزكية في مصطلح حديث خير البرية، وهو شرح على ألفية العراقي، للشيخ المحدث عبد الرحمن بن محمد بن قاسم البوصيري الملقب بالأخضري (ت ١٣٥٤هـ)^(٤).

٣٣ - معراج الراقي إلى شرح ألفية العراقي، لشيخ الجماعة برباط الفتح العلامة محمد المكي بن علي البقاوري (ت ١٣٥٥هـ)^(٥).

وهو شرح غير كامل يقف عند «زيادة الثقات».

ومنه نسختان بالخزانة العامة بالرباط، وقد حقق في رسالة لنيل شهادة الدراسات العليا بالمغرب في جامعة محمد الأول بمدينة وجدة^(٦).

٣٤ - حلية التراقي بختم ألفية العراقي، للشيخ العلامة المحدث محمد المدني بن الغازي بن الحُسنِي (ت ١٣٧٨هـ)^(٧). وهو ختم قيده عليها عند ختم تدريسها.

٣٥ - شرح ألفية العراقي في المصطلح، للشيخ العلامة المحدث

(١) معجم المؤلفين الشناقطة ص ٨٥، وكتابي معجم مصنفات الأندلسيين والمغاربة في الحديث والسيرة (شرح).

(٢) جامع الشروح والحواشي لعبد الله الجشي ١/ ٢٦٥.

(٣) سل النصال لابن سودة ص ٦٢. (٤) أعلام ليبيا للظاهر الزاوي ص ٢٠٤.

(٥) التأليف ونهضته بالمغرب في القرن العشرين للجراري ص ٢٥٣.

(٦) المعجم المصنف لخير يوسف ١/ ٧٧.

(٧) إتحاف الإخوان الراغبين لابن الحاج ص ٣٢١.

محمد بن أبي مدين الديماني الشمشوي الشنقيطي (ت ١٣٢٢ - ١٣٩٦ هـ)^(١).
وهو مخطوط مصور متداول.

٣٦ - تعليق على ألفية العراقي - لم يكمل، للعلامة أحمد ولد المرباط الموريتاني^(٢).

وبعد، فهذا ما انتهى إليه تباعي لشروح ألفية العراقي وحواشيها، وقد قاربت الأربعين عملاً ما بين شرح، وحاشية، وتذييل، وتنكيث فضلاً عن المنظومات التي جاءت بعدها، واعتمدت عليها، أو اقتبست منها - وسيأتي ذكرها قريباً - مما يعكس قيمة هذه المنظومة العلمية، ويدل على مدى اشتغال الحفاظ والمحدثين بها من وقت نظمها إلى الآن، ويؤكد - في الوقت نفسه - أصالتها بين المنظومات في المصطلح لا يزيدا امتداد الزمان إلا تطاولاً وشموخاً، وثباتاً ورسوخاً.

تنبيهات:

ولعل من المناسب بعد سرد ما وقفت عليه من شروح ألفية العراقي أن أنبه على بعض الشروح التي ربما يخطئ بعض الباحثين، أو المفهرسين، فيجعلها شرحاً على ألفية المصطلح للعراقي، وإنما هي في الحقيقة موضوعة على ألفيته في السيرة، أو موضوعة على كتاب آخر لا علاقة له بالألفية؛ لئلا يظن ظان أنني لم أذكرها ضمن القائمة السابقة جهلاً بها، أو غفلة عنها، وهي كالتالي:

١ - شرح ألفية العراقي، لزين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي الشافعي (١٠٣١ هـ).

ذكره عبد اللطيف الهميم، وماهر فحل في مقدمة تحقيق شرح زكريا الأنصاري على أنه شرح لألفية المصطلح^(٣).

(١) السلفية وأعلامها في موريتانيا ص ٣١٣.

(٢) المصدر نفسه ص ٤٨٠.

(٣) فتح الباقي ١/ ٣٢.

ولكن هذا لا يعرف، ولم أر من نسب له من المؤرخين، وإنما الثابت أنه شرح ألفية العراقي في السيرة بشرحين: كبير يسمى: الفتوحات السبحانية، وشرح آخر أصغر منه سماه: العجالة السنية^(١)، كما عند الكتاني وغيره^(٢).

٢ - حاشية الشيخ العلامة سلطان بن أحمد المزاحي المصري الشافعي (ت ١٠٧٥هـ).

ذكرها الأستاذ عبد الله الحبشي بأنها حاشية على فتح الباقي لزكريا الأنصاري^(٣).

ولكن الذي في خلاصة الأثر، وهدية العارفين وغيرهما: «حاشية على شرح المنهج للقاضي زكريا في الفقه الشافعي»^(٤). وأعتقد أن هذا هو الصواب.

٣ - شرح أبي الإرشاد علي بن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ).

ذكره ضمن شروح ألفية المصطلح الشيخ عبد الكريم الخضير، والشيخ محمد الفهيد في مقدمة تحقيق «فتح المغيث»، وقالوا: «يسمى فتح الباقي، ويقع في مجلدين»^(٥)، وأحالا على الكتاني، وعمر كحالة؛ فأما نص الكتاني، فلا يؤدي ذلك؛ فإنه قال: «وله شرح على ألفية العراقي في السير»^(٦).

ومثله عند المحبي في خلاصة الأثر، والزركلي في الأعلام^(٧)، وهو الصحيح، ومنه عدة نسخ مخطوطة.

(١) حقق الشرح الكبير في رسائل شهادة دراسات عليا بجامعة ابن زهر - أكادير، والشرح الصغير طبع في الرياض سنة ١٣٨٩هـ، ويخلط بعض الباحثين، فيظنهما شرحاً واحداً، كما وقع لعبد الله الحبشي في جامع الشروح والحواشي ٢٦٥/١.

(٢) فهرس الفهارس ٥٦٢/٢، والأعلام للزركلي ٢٠٤/٦، ومعجم المؤلفين ١٤٤/٢.

(٣) جامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي ٢٦٣/١، وهو يحيل على تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥٨٠/٣.

(٤) خلاصة الأثر ٢/٢١٠، وهدية العارفين ٣٣٤/١، والأعلام للزركلي ١٠٨/٣.

(٥) فتح المغيث للسخاوي ١٥٧/١. (٦) فهرس الفهارس ٧٨٣/٢.

(٧) خلاصة الأثر ٣/١٥٨، والأعلام ١٣/٥.

وأما كحالة فجاء عنده هكذا: «شرح ألفية الوافي (كذا) في مصطلح الحديث في مجلدين سماه: فتح الباقي»^(١). وهو تابع لإسماعيل باشا الذي نسب للأجهوري: «شرح ألفية العراقي في الحديث»^(٢)؛ ثم جاء كحالة، فزاد الطين بلة بأن سماه: «فتح الباقي»، وقد تقدم أن شرح الأنصاري هو المسمى بذلك.

٤ - شرح العلامة محمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي (ت ١٢٢٧هـ).

ذكره محققا فتح الباقي على أنه شرح لألفية المصطلح العراقي^(٣)، بيد أن الصواب أنه شرح على ألفية السيرة للعراقي كما ذكره تلميذه الكوهن في فهرسته، والزركلي وغيرهما^(٤).

د المنظومات التي لها صلة بألفية العراقي:

جاء بعد الحافظ العراقي من نظم في فن مصطلح الحديث، وأدلى بدلوه فيه، وظهرت منظومات عدة متفاوتة في الجودة والقوة، مختلفة في الطول والقصر، بناء على تباين مقاصد ناظميها، وتفاوت منازلهم في العلم، والذي يهمننا من ذلك المنظومات التي لها تعلق بألفية العراقي؛ إما عن طريق الاستمداد منها، أو معارضتها، أو الجمع بينها وبين غيرها، أو اختصارها؛ من أجل توضيح الأثر البالغ الذي أحدثته ألفية العراقي في المنظومات التالية لها، وما كان لها من الصدى الواسع الذي ظل يتردد عبر القرون، وسنعرض لذلك فيما يلي:

١ - روضة الإعلام لابن مرزوق الحفيد:

وقد سبق الكلام عليها، وأن ابن مرزوق الحفيد - وهو تلميذ الناظم - جمع فيها بين ألفية ابن ليون التجيبي، وألفية العراقي في (١٧٠٠) بيت.

(١) معجم المؤلفين ٥١٠/٢. (٢) هدية العارفين ٧٥٨/١.

(٣) فتح الباقي لزكريا الأنصاري ت: عبد اللطيف الهميم وصاحبه ٣٢/١.

(٤) إمداد ذوي الاستعداد للكوهن ص ١٠، والأعلام ١٧٨/٦.

قال في أولها:

الحمد لله على عظمى النعم
بين للناس الذي قد أنزلا
فليس من سواهما سبيل
هما اللذان لا يضل من تبع
إلى أن قال:

وبعد فالعبد الحقير المرموق
يقول مما قد قضى الله القدير
أنني قرأت مع سادات علي
نظام شيخنا العراقي الزيني
ثم يقول:

فذاك ما جرأني على نظام
بزين زين الدين قد تزينا
يكون رابع قواعد التمام
واللين من ابن ليون أتقنا^(١)

وهكذا يسير ابن مرزوق في نظمه غير بعيد عن ألفية العراقي؛ فهو يذكر أنه قرأها مع سادات من أهل الفن، ثم يشير إلى أن نظمه اكتسب زينة من نظم شيخه زين الدين العراقي...

وقد سبق القول أيضاً أنه لخص من «الروضة» منظومة سماها «الحديقة»، ولم تخل هي بدورها من إحياءات ألفية العراقي؛ فمن ذلك ما ذكر في آخرها بأنها وإن لم يتيسر نظمها في المدينة النبوية، ولا كتبت لها هاتيك المزية مثل الألفية لشيخه، فإنها في الحقيقة متممة إليها، وآخذة من علمها:

فكملت والحمد لله على
في فاتح الثاني مع العشرين
إن لم تكن بطيبة قد نُظِمَتْ
ما من من إنعامه وخولا
بعد ثمان مائة يقينا
فإنها لعلمها قد انتمت^(٢)

(١) روضة الإعلام لابن مرزوق (ق/أ-ب). (٢) الحديقة لابن مرزوق (ق/٦٦/ب).

٢ - ألفية السيوطي:

وقد انبرى الحافظ السيوطي لألفية العراقي، فنظم مضمناها مرة ثانية، وزاد عليها أشياء ومسانل من النخبة وشرحها لابن حجر في ألفية سماها «نظم الدرر في علم الأثر»، وحذف منها جل الأمثلة، وأصحاب الأقوال، وبعض التعاريف، ومما قال في مقدمتها:

وهذه ألفية تحكي الدرر منظومة ضمننتها علم الأثر
فائقة ألفية العراقي في الجمع والإيجاز واتساق
والله يجري سابغ الإحسان لي وله ولذوي الإيمان^(١)

ومثلما أثنى على ألفيته في مقدمتها، لم يغفل أن يمدحها في نهايتها، ويوصي الطلاب بالاعتناء بها، بل تقديمها على غيرها، فقال:

نظمٌ بديع الوصف سهل حلو ليس به تعقد أو حشو
فأغنَ بها بالحفظ والتفهيم وخصَّها بالفضل والتقديم^(٢)

ورغم ذلك كله لم ينجح السيوطي في إغراء الطلاب بألفيته وحفظها، ولم تستطع اختراق حلق الدرس، ومجالس المذاكرة، ولم تلق من العناية والاحتفال مثل ألفية العراقي، وإن كان قد اعتنى بشرحها جماعة من العلماء؛ منهم الناظم نفسه، ولعل من أشهرهم الشيخ محفوظ بن عبد الله الترمسي (ت بعد ١٣٥٢هـ) في «منهج ذوي النظر».

وقد كان من الجائز أن يتحول الاهتمام، وتوجه الأنظار كلية إلى ألفية السيوطي لجملة أسباب لا تخفى، فالعادة أن يؤثر الناس الجديد على القديم، مثلما وقع لألفية ابن معطي مع الخلاصة لابن مالك، ولكن الذي حصل على العكس؛ فلم يزل الناس متشبثين بألفية العراقي، خائضين في مجالها، متمسكين بأذيالها، متعلقين بشخصها ومثالها، والأعمال بالنيات، والله أعلم بالخفيات.

(١) ألفية السيوطي ص ٣.

(٢) المصدر نفسه ص ١٤٦.

٣ - طلعة الأنوار للعلوي:

ومن المنظومات التي ارتبطت بألفية العراقي - بعد ألفية السيوطي - منظومة «طلعة الأنوار في علم آثار النبي المختار»، للشيخ الإمام عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي (١٢٣٠هـ)^(١) قام بتلخيصها من الألفية في ما يزيد على ثلاثمائة بيت لما رأى الهمم ضعفت عن حفظها.

ومما جاء في مقدمتها بعد الحمدلة:

وبعد فالله يعين من نوى	نشراً لما في وقته قد انطوى
من كل فن تجتنى ثماره	مطرداً في شرعنا أنهاره
لا سيما إن كان ذا علم الأثر	إذ دونه يقصر في الفقه النظر
وأهله فيه لهم يرى اصطلاح	مشرط مرتبط به النجاح
نُظِمَ فيه رجزُ العراقي	مُشِيدُ البناءِ والمَراقبي
لكنه تقاصرت عنه الهمم	والعجز غير حاشم به أَلَم
فأسأل الإله نظم مختصر	يناسب المقام خال من كَدَر ^(٢)

وهي منظومة جيدة السبك، جامعة لمهمات المصطلح، وقد انتشرت، وتداولها الطلبة، ولها عدة شروح؛ كشرح ناظمها الذي سماه: «هدى الأبرار على طلعة الأنوار»، وقد طبع.

وشرح العلامة الفقيه الشيخ حسن بن محمد المشاط المكي (١٣٩١هـ) المسمى: «رفع الأستار عن محيا مخدرات طلعة الأنوار»^(٣)

٤ - منظومة الطالب ابن الحاج الفاسي:

وهي منظومة في مصطلح الحديث، للشيخ القاضي العلامة محمد الطالب بن حمدون بن الحاج السلمي الفاسي (ت ١٢٧٣هـ)^(٤)

(١) الوسيط في أدباء شنقيط ص ٣٧.

(٢) رفع الأستار للشيخ المشاط ص ١٣ - ١٩.

(٣) طبع عدة طبعات، منها طبعة مطبعة النهضة العربية بمكة سنة ١٣٨٧هـ.

(٤) الشرب المحضر للكتاني ص ٧٩.

ذُكر أنه حاذى بها ألفية العراقي، ولم يتوفر لدي من المعلومات غير ما ذكرت^(١).

٥ - الفتح الرباني للهاشمي:

ومن المنظومات التي اعتمدت أخيراً على ألفية العراقي: منظومة «الفتح الرباني» للمشيخ العلامة المحدث عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي (ت ١٣٩٤هـ) التي جمع فيها بين ألفية العراقي، وألفية السيوطي، ومنظومة قصب السكر للصنعاني، ثم قام بشرحها في كتاب سماه: «ظفر الأماني». ولا زال النظم والشرح مخطوطاً في مكتبة ابنه أبي تراب رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

د العراقي ومنظوماته:

لَعَلَّ الذي يعرف الحافظ العراقي وما اشتهر به من علم الحديث والتخريج والمصطلح، يعزّ عليه أن نقول بأن العراقي ناظم ماهر، وراز متقن، عالي الكعب في نظمه، لم يتزّر فيه بغلالة، ولم يرثه عن كلاله، لغته عذبة، وأسلوبه سهل، وعليه مساحة من طلاوة الشعر، ونفحة من بديع البيان، وهو في الطبقة العليا من أصحاب الأنظام والأرجوزات، وهو إن لم يكن في مقدمتهم فلا يقصر دونهم.

وهذا في الحقيقة أقل ما يقال فيه، فقد كان طويل النَّفَس فيه والباع، قوي الذراع، وحسبك برجل ينظم ما يقارب (٥٠٠٠) بيت في فنون مختلفة، وهذا العدد لا يكاد يجتمع لكبار الأدباء والمتفرّغين للأدب والشعر، المنصرفين للضرب والعجز والصدر، المتهاككين بين الجيد والنحر، وأتى بهذا القدر لرجل مثل العراقي أفنى شبابه في الطلب والتحصيل، والرحلة والسماع، وبعد ذلك في التصنيف والتخريج، والتدريس والإملاء.

ومع هذا، فإذا ذكر أصحاب المنظومات، وما نظموا، ومن له أرجوزة مائة بيت والمائتين والثلاثمائة، يأتي الحافظ العراقي وبين يديه أربع ألفيات وزيادة، هي كالتالي:

١ - ألفية غريب القرآن: وتسمى ألفية الغريب اختصاراً، ولها عدة

(١) معجم المطبوعات المغربية للقيطوني ص ١٠١.

نسخ خطية، واحدة في دار الكتب المصرية مصورة في الجامعة الإسلامية برقم (٢٢٨١)، ونسخة أخرى مصورة برقم (٤٤٢)، ومطلعها:

الحمد لله أتمّ الحمدِ على أيادٍ عظمت عن عدّ
وبعد، فالعبد نوى أن ينظما غريب ألفاظ القرآن عظما
لكنه ما اعتبر الثوانيا وما أتى من الحروف تاليا
فاخترت ترتيباً على الحروف الثَّانِ والثَّالِث في التأليف
وربما زدت حاجة دعث مُمَيِّزاً بـ«قلت» غالباً أثت
وأذكر الحرف بنص المنزلِ وربما أشرت إن لم يسهلِ
تدبر قوله: «وربما أشرت...»، ولأحظ - وأنت تقرأ الألفية - أن
العراقي قد يضطره النظم أحياناً، فلا يستطيع أن يأتي بالنص كما هو، فيعمد
إلى الإشارة التي تؤدي الغرض، فإذا كان حديثاً، فهو يعطيك الطرف، أو
الجملة المهمة منه، أو يذكر راويه المشتهر به، وهكذا... وإذا كان اسم
شخص فهو يشير إليه بكنتيه، أو نسبته، أو صفته، ولا يتركه جملة، وهذه
ميزة عالية في نظم العراقي تنبئ عن صناعة محكمة، ومعرفة واسعة.

وقال في آخرها:

نَظَّمْتُهَا فِي سَفَرٍ لِمَكَّةَ بَدْءاً وَعَوْداً مَعَ شُغْلِ الْفِكْرَةِ
وَكَمُلْتُ عِنْدَ الشُّوَيْسِ غَائِداً مِنْ سَفَرِي لِفَضْلِ رَبِّي حَامِداً
مُصَلِّياً عَلَى نَبِيِّ الرَّحْمَةِ فَهُوَ شَفِيعِي وَهُوَ لِي وَسِيلَنِي
وقد طبعت قديماً مع التيسير في علوم التفسير للدبريني في القاهرة
١٣١٠هـ - ١٨٩٣م في (١٦٧ص)^(١).

٢ - التبصرة والتذكرة: أو ألفية الحديث، وتقدم الكلام عنها^(٢).

٣ - النجم الوقاج في نظم المنهاج: يعني: منهاج الوصول إلى علم

(١) وطبع طبعات أخرى بالمطبعة البهية في القاهرة ١٣١١هـ - ١٨٩٤م، وفي مطبعة البابي
الحلبي بهامش تفسير القرآن العظيم للسيوطي ١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م. انظر: معجم
المطبوعات ١٣١٨/٢.

(٢) انظر: ص ٢١، وما بعدها.

الأصول لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي (ت ٦٨٥هـ)، وتقع هذه المنظومة في ١٣٦٧ بيتاً.

قال ابن فهد: «وله نكت عليه، بين فيها حكمة مخالفته لعبارة المنهاج، والتنبيه على دقائق ذلك، بلغ فيه إلى أثناء الباب الخامس في الناسخ والمنسوخ، وقد شرح هذا النظم كاملاً ابنه الحافظ ولي الدين»^(١)

٤ - نظم الدرر السنية في نظم السير الزكية^(٢): وهي ألفية في نظم السيرة النبوية الشريفة.

ومطلعها:

يقول راجي من إليه المهرّب	عبد الرحيم بن الحسين المذنب
أحمد ربّي بأتم الحمد	وللصلاة والسلام أهدي
إلى نبيه وأرجو اللّـه	في نُجْح ما سُئِلْتُه شِفَاهَا
في نظم سيرة النَّبِيِّ الأَمجد	ألفية حافية للمقصد
وَلْيَعْلَم الطالبُ أن السِّيرَا	تَجْمَعُ مَا صَحَّ وَمَا قَدْ أُنْكِرَا
والقصْدُ ذَكَرُ ما أتى أَهْلُ السِّيرِ	بِهِ وإن إسناده لم يُغْتَبَر
فإن يكنْ قَدْ صَحَّ غَيْرُ ما ذُكِرْ	ذَكَرْتُ ما قَدْ صَحَّ مِنْهُ واسْتَطِرْ
وآخرها:	

صَلَّى عَلَيْهِ ربنا وسلّمَا	وصاحبيه نُعْمًا وَأُنْعِمَا
هما الضَّجيجان من الأَقمارِ	قد جاورا في اللحد خير جارِ
ثم على عُثْمَانَ مَعَ عَلِيٍّ	مِنْ سَائِرِ الْأَصْحَابِ وَالْوَلِيِّ

وقد نالت حظاً وافراً من العناية والشرح؛ فشرحها الحافظ السخاوي، لكنه قال: في المسودة ثم عدم^(٣)، وزين الدين عبد الرؤوف المناوي

(١) ذيل الطبقات، لابن فهد ص ٢٣٠.

(٢) وهي قيد التحقيق والإعداد لدى شيخنا الدكتور عبد اللطيف الجيلاني على نسخة بخط المؤلف، مع دراسة عن المنظومات في السيرة النبوية ونشأتها، وأهميتها.

(٣) الضراء اللامع ١٦/٨.

(ت ١٠٣١هـ)، وسمّاه «الفتوحات السبحانية»، وهو موجود، وله نسخ خطية منتشرة، قال في بدايته:

«إن الألفية المسماة: بالدرر السنية في نظم السيرة النبوية، لجدنا من قِبَل الأُمّهات، عظيم الحفاظ، زين الدين العراقي، قد قام الإجماع على أنها فريدة في فنّها، فائقة في حسنّها، تُطرب بسماعها الثكّلان، وتُنشّط لقراءتها الكسّلان، وتعجب الأديب لانطباعها، كأن نظمها السكر المذاب، أو رشف الشّايا العذاب...».

وشرحها أيضاً شيخ المالكية بمصر علي الأجهوري (ت ١٠٦٦هـ)، ومنه نسخة في الزيتونة بتونس [٤٦(١٢٤٣)] ونسخ أخرى، وشرحها آخرون؛ كالشيخ محمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران (١٢٢٧هـ)، وغيره.

٥ - نظم الاقتراح في بيان الاصطلاح^(١): لابن دقيق العيد، ويقع هذا النظم في (٤٢٧) بيتاً. وقد تفضل عليّ أخي وأستاذي الشيخ الدكتور عبد اللطيف الجيلاني بمصورة منه تقع في (١٥ ص)، وهذا مطلعه:

يقول بعد حمده لربه	مصلياً على النبي وصحبه
عبد الرحيم بن الحسين الأمل	نظم كتاب الاقتراح يسهل
فإن يجي ضمير أو فعل ولم	يذكر له اسم نحو عنه وجزم
أو أطلق الشيخ فما مقصودي	في الكل إلا ابن دقيق العيد
وربما قدّمتُ للمُناسبة	وربما زدْتُ لأمرٍ ناسبه

هذه مقدمة نظم الاقتراح، وهي قصيرة لا تتجاوز خمسة أبيات مراعاة لحجم الكتاب المراد نظمه، ونلاحظ أنه اصطلاح هنا لابن دقيق العيد على نحو اصطلاحه في ألفية الحديث في الإشارة لابن الصلاح.

ويقول في آخره:

وكمّلت بالخبت من ودانا في رابع العشرين من شعبانا

(١) حققه الأخ عبد القادر الإدريسي، ونشرته دار ابن حزم بيروت.

عام ثلاثة وسبعين أتت
وعدها سبع تلي عشرينا
فليدع لي ناظرها بالمغفرة
وليستر العيب فليس يسلم
فالحمد لله كما يحب
وأفضل الصلاة والتسليم
وآله ورضيهم الأبطال
من بعد سبعمئة قبل خلت
من قبلها أربعة مئينا
ونضرة مع الوجوه النضرة
منه سوى من حفظوا وعصموا
عوداً على بدء، فبنعم الرب
على النبي الرؤف الرحيم
خير صحابة وخير آل

هذه إذن خاتمة نظم الاقتراح، وقد أفادنا أنه انتهى منه عام (٧٧٣هـ) فيكون بعد الألفية؛ لأنه نظمها سنة (٧٦٨هـ). وقد انتشر هذا النظم بين العلماء، حتى إن الحافظ السخاوي كتب عليه شرحاً سماه: «الإيضاح في شرح نظم العراقي للاقتراح»، وقد وصفه الكتاني بأنه في مجلد لطيف^(١).

❦ إسنادي إلى الحافظ العراقي الذي أروي به الألفية:

وقد أشار علي بعض الإخوة الأفاضل - وفقني الله وإياهم لما هو خير في العاجل والآجل - أن أذكر سندي المتصل بالناظم، ليطلع عليه من لديه رغبة في الأسانيد، ويعرف به كيفية اتصالنا بالعراقي رحمته الله، وامتنالاً لذلك آثرت عدم السكوت، وقلت - بعد التوكل على الحي الذي لا يموت -:

١ - أروي هذه الألفية المباركة عن شيخنا الفاضل فضيلة الشيخ العلامة نظام محمد صالح يعقوبي قراءة لأغلبها، قراءة بحث ومذاكرة في المسجد النبوي الشريف، وإجازة بباقيها، وهو عن مسند العصر الشيخ محمد ياسين الفاداني عن القاضي الحسين بن علي العمري الصنعاني (ت ١٣٦١هـ) عن العلامة محمد بن إسماعيل الكبسي (١٣٠٨هـ) عن الإمام الشوكاني^(٢) عن العلامة عبد القادر الكوكباني عن الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الشامي عن الحسين بن أحمد زياره عن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الحبشي عن

(١) الضوء اللامع ١٦/٨، وفهرس الفهارس للكتاني ٩٩٠/٢.

(٢) إتحاف الأكابر له ص ١٥.

الإمام إسحاق بن محمد بن جَعْمَان عن محمد بن علي بن عجلان عن عبد الرحمن بن محمد الخطيب عن أبيه عن الجلال السيوطي عن العلم البلقيني عن ناظمها رَحِمَهُ اللهُ.

٢ - وأخبرني بها إجازة جماعة، منهم الشيخ محمد الأمين بوخبزة الحسني. عن المسند عبد الحي الكتاني عن الوجيه عبد الله الشُّكْرِي (١٢٣٠ - ١٣٢٩هـ) عن مسند الشام عبد الرحمن الكُزْبَرِي (١١٨٤ - ١٢٦٢هـ) عن المرتضى الزبيدي عن حسن البرزنجي عن عبد الله بن سالم البصري عن محمد بن سليمان الروداني بسنده في صلة الخلف^(١) عن سعيد قدورة الجزائري عن شيخه المقرئ عن أبي عبد الله محمد بن محمد التَّنْسي عن والده محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التَّنْسي عن الحفيد ابن مرزوق عن الحافظ العراقي.

٣ - وبه إلى الكتاني عن الشيخ سليم البشري شيخ المالكية بمصر عن الشهاب أحمد مئة الأزهري المالكي عن الأمير الكبير عن الشيخ علي السقاط عن عبد الله بن سالم البصري عن الشمس البابلي عن سالم السنهوري المالكي عن النجم الغيطي عن زكرياء الأنصاري عن الحافظ ابن حجر عن ناظمها الحافظ العراقي.

وبه إلى الحافظ المرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ) عن المعمر سابق بن رمضان بن عرام الزعْبُلِي الشافعي (١٠٦٨ - ١١٨٢هـ) عن البابلي عن حجازي الواعظ عن الجمال يوسف عن أبيه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن ابن حجر عن العراقي.

ولعل هذا أعلى سند لنا من طريق الحافظ ابن حجر؛ بيني وبين الناظم فيه ١١ واسطة.

وأروها بأعلى من هذا عن الشيخ بوخبزة التطواني عن القاضي

عبد الحفيظ الفاسي (١٣٨٣هـ) عن أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٩هـ) عن شيخه العلامة محمد نذير حسين الدهلوي (١٢٢٠ - ١٣٢٠هـ) عن الشيخ عبد الرحمن الأهدل (ت ١٢٥٠هـ) عن الشيخ محمد بن سينة عن الشريف محمد بن عبد الله عن محمد بن خليل بن أركماش عن ابن حجر عن العراقي.

وهذا السند أعلى. غير أنه لا يصح؛ فإن ابن سينة والشريف مجهولان، ورواية الأهدل عن ابن سينة - على فرض ثبوتها - هي بالإجازة العامة لأهل العصر فقط، كذلك رواية نذير حسين عن الأهدل إنما بالإجازة العامة لأهل العصر أيضاً.

* وبه إلى الشيخ عبد الرحمن الأهدل المذكور عن المرتضى الزبيدي عن المعمر سابق بن رمضان بن عرام الزعبل الشافعي (١٠٦٨ - ١١٨٢هـ) عن البابلي عن الشهاب السبكي عن النجم الغيطي عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن ابن حجر عن العراقي.

فهذه بعض الأسانيد التي نروي بها مؤلفات العراقي، أوردناها عن ثلاثة من تلاميذه؛ وهم: البلقيني، وابن مرزوق، وابن حجر. ونقتصر على ما تقدم، فيه كفاية بالمقصود، والحمد لله رب العالمين.





نبذة في السلام على وصف الرسول المعتمدة، ومن هيجي في التحقير

تهنياً لي - والحمد لله على توفيقه - أن أخرج هذه النسخة على أصول معتمدة مصححة؛ هي كالتالي:

١ - نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية الشريفة: وهي مقروءة على الناظم، وعليها خطه في عدد من المواضع ببلاغ القراءة والسماع، نصه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي. كتبه مؤلفه»، ومقروءة على عدد من الحفاظ، كابن حجر، وابن عمار المالكي، والرّضي الغزي، وفي نهايته إجازة ابن حجر لصاحب النسخة.

وهذا الأصل مصور من خزانة الشيخ عارف حكمت إحدى مجموعات مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة برقم (٢٣١/١٢). وهي نسخة مصححة ومقابلة، وناسخها هو محمد بن أحمد بن علي، الشهير بالكفتي (٨١٤هـ)^(١)، كتبها بخط نسخي جميل. ومما زاد هذه النسخة أهمية أنها مضبوطة بالشكل التام، يعتني الناسخ فيها ببيان ما يجوز في ضبطه وقراءته أكثر من وجه، كما كان يوضح ما قد يشكل بأن يكتبه في الهامش واضعاً فوقه كلمة «بيان».

وعدد أوراقها (٥٧) ورقة، ومسطرتها: (١٠) أسطر، بيت في كل سطر، وهي مجدولة يحيط بصفحاتها إطار مزين، وتتخللها بلاغات السماع والقراءة، ففي الورقة (٣) بلاغ القراءة بخط الحافظ ابن حجر^(٢)، وفي الورقة

(١) انظر ترجمته في نهاية نص الألفية ص ١٨٦.

(٢) لم يتضح نص السماع في التصوير، وقد رجعت إلى الأصل، فإذا به رفع من مكانه لحاجة.

(٤٠) بلاغ القراءة والسماع لعبد الله بن خلف النابتي على الحافظ ابن عمار المالكي بخطه مؤرخ في ١٤ جمادى الأولى عام (٨٠٩هـ)^(١)، وفي آخره: «بلغت مقابلة قراءة على المصنف»، ثم إجازة الحافظ ابن حجر لجمال الدين عبد الله النابتي نصّها: «الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد، فقد عرّض عليّ جميع التبصرة والتذكرة في علوم الحديث: نظم شيخنا الإمام العلامة حافظ العصر شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم العراقي - تغمّده الله برحمته، وجمع بيننا وبينه في مستقر رحمته - الشيخ الفاضل البارع المحدث الأوحد المفيد المجيد جمال الدين مفخر الطالبين عبد الله بن زين الدين خلف النابتي عرضاً من حفظه في مجلس أجاد فيه، فبان أنه الفرد، وتوسّع في إبرازه فلم يقدّر في السرد، وقد أجزت له أن يرويها عني بقراءتي لجميعها على ناظمها، وأن يروي عني شرحها، وجميع ما هو لي مسموع أو مجاز، وما لي من نظم وتأليف، وأسأل الله أن ينفعنا بما علمنا بين يديه، وأن يتطول على تقصيرنا يوم العرض عليه.

قاله وكتبه: أحمد بن علي بن محمد، العسقلاني الأصل، الشهير بابن حجر، في مستهل ذي الحجة عام ثمانية وثمان مائة، والحمد لله كثيراً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

من هو صاحب النسخة عبد الله النابتي هذا؟

إذا علمنا قيمة هذه النسخة وأهميتها البالغة، فمن السائغ للقارئ أن يتساءل عن صاحبها، وعن منزلته؟ وأورد هنا نصّ الترجمة التي احتفظ لنا بها المؤرخ الحافظ شمس الدين السخاوي رحمته الله فهي كافية شافية في التعريف به، حيث قال: «عبد الله بن خلف بن محمد بن عثمان، الجمال النابتي - بنون ثم موحد بعدها مشاة فوقانية - ثم القاهري، نزيل الظاهرية القديمة، ولد سنة (٧٦٦هـ) تقريباً، وقرأ القرآن، ونشأ مخالطاً للناس سيّما الأتراك، حريصاً على السعي والتحصيل؛

السلام على الرسول المصطفى، ولا تحقره

بحيث أثرى في العقارات وغيرها، مع كونه ضيق العيش، لا يظن من رآه به غير الفقر، وهو ممن أكثر ملازمة الولي العراقي في أماليه وغيرها، وكذا سمع على شيخنا في أماليه، وهو المشار إليه بقوله في المشتبه في النابتي بعد ذكر الذهبي من يتسب كصاحب الترجمة ما نصّه: «ونسب مثل هذه النسبة بعض أصحابنا من طلبة الحديث»^(١)، وحكى لي عنه البدر الدميميري مضحكات، مات في يوم الثلاثاء ٢٠ من رجب سنة (٨٣٧هـ) بالقاهرة^(٢).

- نسخة مكتبة الغازي خسرو بك في سرايفو في البوسنة: محفوظة فيها برقم (٨٥٥) ترتيب (٣٨٣)^(٣). وهي نسخة عتيقة، مصححة ومقابلة، تتخللها أحياناً علامة بلاغ القراءة والسماع، منسوخة في حياة الناظم سنة (٧٩٦هـ) بخط أحد تلامذته، ولعلها أقدم نسخة إلى الآن تعرف للألفية^(٤)، تقع في (٣١) ورقة، ومسطرتها (١٩) سطراً بخط نسخ عادي، وعليها بعض التعليقات المنقولة عن المؤلف.

ومن أهم فوائد هذه النسخة العنوان الصحيح المثبت في أولها - كما أشرت في تسميتها سابقاً -: «كتاب التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، نظم الإمام العالم العلامة زين المحدثين زين الدين عبد الرحيم العراقي، أمد الله مدته ونفع بعلمه المسلمين. آمين».

وبعد أسفل ما نصه: «الحمد لله، وأسأله التوفيق، والهداية لأقوم طريق، هذه النسخة المباركة بخط الإمام العالم العلامة الولي العارف بالله تعالى سيدي الشيخ عبادة المالكي الأنصاري، تلميذ سيدي مدين نفعنا الله ببركاتهما».

(١) قلت: انظر: تبصير المتبته بتحرير المشتبه ٢٢٧/١.

(٢) الضوء اللامع، للسخاوي ١٧/٥ - ١٨.

(٣) انظر: فهرس المخطوطات العربية والتركية في مكتبة غازي خسرو بك في سرايفو لقاسم دوبراجا ٢٣٣/١.

(٤) بل هناك نسخة أقدم منها محفوظة في الجامع الكبير بصنعاء برقم (٤٦) لغة، فرغ من نسخها يوم السبت ٣ شوال عام ٧٧٥هـ، انظر: كتاب الحافظ العراقي وأثره في السنة، للدكتور أحمد معبد ٦٦٨/٢.

وفي نهايتها نجد التنصيص على كونها مقابلة بعبارة نَصُّها: «بلغ مقابلة جُهد الطاقة»، ويأتي بعدها من جهة اليسار تاريخ النسخ: «تمت بحمد الله وعونه، وحسن توفيقه. ووافق الفراغ من نقلها في اليوم المبارك التاسع عشر من شهر ذي قعدة الحرام سنة ست وتسعين وسبعمائة، أحسن الله تقضيها في خير وعافية، بمحمد وآله^(١). آمين آمين».

وقد رمزت لها بـ: «س».

من هو عبادة المالكي الأنصاري هذا؟

إنه أحد تلامذة الحافظ العراقي النابهين، ورفيق الحافظ ابن حجر في الطلب؛ العالم العلامة زين الدين عبادة بن علي بن صالح بن عبد المنعم بن سراج الأنصاري الخزرجي الزُرزاوي^(٢) القاهري المالكي، ولد في جمادى الأولى سنة (٧٧٧هـ) بزُرزا من قرى مصر، وقرأ بها القرآن، ثم انتقل إلى القاهرة، فحفظ كتباً وسمع الكثير على: أبي إسحاق التنوخي وابن الشيخة وصلاح الدين الزُفْتاوي والعزیز المليجي والشرف بن الكوكب والسراج البلقيني والزين العراقي - وهما عمدته في الحديث - وتفقه على التاج بهرام الدميري والجمال الأقفهي وغيرهم. وصفه ابن حجر بـ «العالم العلامة المتفنن زين الدين، سمع الكثير من شيوخنا، ورافقنا في السماع مدة، ومهر في الفقه وغيره، وصار رئيس المالكية بأخرة».

(١) قوله: بمحمد وآله، لا يجوز فيما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة وأصحابه وغيرهم من العلماء من أنه لا يجوز أن يسأل الله تعالى بمخلوق، لا بحق الأنبياء ولا غيرهم، لأنه يتضمن شيئين:

أحدهما: الإقسام على الله ﷻ به، وهذا منهي عنه عند جماهير العلماء.

والثاني: السؤال به. وهذا وإن جوزه طائفة من الناس ووجد في دعاء كثير منهم، لكن ما روي عن النبي ﷺ في ذلك كله ضعيف بل موضوع. اهـ. من قاعدة جلية في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٦٤) ملخصاً.

(٢) الزُرزاوي نسبة إلى زُرْزَا: بلدة قرب القاهرة كما في معجم البلدان ١٣٦/٣، وقد تصحف في إنشاء الغمر ٢٠٣/٤، والمنهل الصافي ٥٢/٧، والضوء اللامع ١٦/٤ وغيرها إلى: الزُرزاري - بالراء -.

وقال عنه السخاوي: «تقدم في الفقه والأصولين والعربية وشارك في غيرها وصار أحد أعيان مذهبه، ونسخ بخطه الحسن الكثير، ودرس للمالكية بالشيخونية بعد ابن تقي، وفي البرقوقية بعد ابن عمار... وتصدى للتدريس والإفتاء والإفادة قديماً، وأخذ الناس عنه من أهل كل مذهب طبقة بعد أخرى، وانتفعوا به في الفقه وأصوله والعربية وغيرها من الفنون... وأقام عند الشيخ مدين^(١) في زاويته بالمقس، مقبلاً على شأنه، منقطعاً إلى العمل والعبادة في ازدياد من الخير والمحاسن حتى مات في يوم الجمعة ٧ شوال ٨٤٦هـ وصُلِّي عليه بالأزهر، تَقَدَّمَ النَّاسُ الشَّيْخُ مَدِينُ الْمَذْكُورِ، وَكَثُرَ التَّأْسَفُ عَلَى فَقْدِهِ، وَلَمْ يَخْلَفْ بَعْدَهُ فِي الْمَالِكِيَّةِ مِثْلُهُ، وَكَانَ فَصِيحاً طَلِقَ اللِّسَانَ حَسَنَ التَّقْرِيرِ، عَلَامَةً مَبْرُزاً فِي الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ صَالِحاً خَيْراً زَاهِداً وَرِعاً صَلِياً فِي الدِّينِ غَايَةً فِي التَّقَشُّفِ... وبالجمله فمحاسنه كثيرة»^(٢)

٣ - نسخة جامعة الملك عبد العزيز بجدة: ولا أعرف المكتبة التي تحتفظ بأصلها الخطي، ولكنها مصورة في الجامعة المذكورة في (قسم المجموعات الخاصة) وهي نسخة قديمة، منقولة عن نسخة الناظم، يرجع تاريخ نسخها إلى القرن (٨هـ)؛ فقد انتهى كاتبها منها سنة (٧٥هـ)، ولم ينص على القرن، والظاهر أنه يقصد بعد السبعمئة؛ ويؤيد ذلك أنه كتب في العنوان - بجانب اسم الناظم - «سنة (٧٧٥هـ)» وعلى هذا، فهي مكتوبة في حياة الناظم وقبل وفاته بنحو ٣٠ سنة.

وهي مكتوبة بخط نسخ عادي، وقد ضبطت غالب الحروف فيها بالشكل، وميزت العناوين بخط عريض، وتقع في (٥٤) ورقة بترقيمي، ومسطرتها (١١) سطراً.

(١) هو مدين بن أحمد بن محمد الحميري المغربي ثم الأشموني المالكي، توفي سنة (٨٦٢هـ)، انظر: الضوء اللامع ١٠/١٥٢.

(٢) انظر ترجمته في: إنباء الغمر لابن حجر ٢٠٣/٤، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٢٢٧/١٥، والمنهل الصافي ٥٢/٧، ومعجم الشيوخ لابن فهد ص ٣٥٩، والضوء اللامع للسخاوي ١٦/٤، ووجيز الكلام ٥٨٦/٢، وشذرات الذهب لابن العماد ٣٧٦/٩.

وهي مقابلة ومصححة على الأصل المنقول منه؛ يُصادفُ بصرك في مواضع كثيرة: «بلغ مقابلة على نسخة الأصل المنقول منها حسب الجهد والطاقة».

وفيهما جملة من التعليقات والتوضيحات لبعض الآيات.

وجاء في عنوانها: «كتاب التبصرة والتذكرة في علوم الحديث تصنيف الشيخ الإمام الأوحى فريد دهره، ووحيد عصره سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الرحيم بن الحسين لطف الله تعالى به. آمين».

وعلى صفحة العنوان تفسير لبعض الكلمات، وتملكات من بينها تملك الناسخ بخطه ونصه: «في نوبة عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن اليماني ثم الجبرتي رحمهم الله. آمين».

وفي العنوان أيضاً: «٢٢٨ رقم العثمانية».

وجاء في نهايتها تاريخ نسخها، واسم الناسخ، كالتالي:

«فرغ من تعليقها لنفسه العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن اليماني ثم الجبرتي - نفعه الله بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم - في يوم الأحد بعد صلاة العصر خامس عشر شهر شعبان المكرم سنة خمس وسبعين».

بلغت مقابلة بالأصل المنقول قال ذلك معلقه في شهر شعبان سنة تاريخه أغلأه على حسب الجهد والطاقة».

د ميزة هذه النسخة:

وما يلفت النظر أن هذه النسخة تميزت عن سائر النسخ المعتمدة بشيء مهم، وهو أن كاتبها ينصر في الهامش على تاريخ إضافة الناظم لبعض الأبيات من المسودة، مما يؤكد أنها منقولة عن أصل الناظم رحمته، وأنا أذكر نماذج من ذلك وإن كان بعضه لا يظهر في المصورة.

١ - قوله (٢٦٧):

ومن يوافق غالباً ذا الضبط

مقابله: «ألحق هذا البيت من المسودة في الخامس والعشرين من جمادى الآخرة سنة سبعين وسبعمائة».

٢ - قوله (٢٨٢):

جميع أشياخي ثقات لو لم

مقابله: «ألحق هذا البيت من المسودة في السابع والعشرين من ذي القعدة سنة أحد^(١) وسبعين».

٣ - قوله (٤٢٩):

وخلف بن سالم قد قال: نا إذ فاته لزحمة حدثنا
من قول سفيان وسفيان اكتفى

مقابله: «غير هذا البيت والذي قبله في ثاني ذي القعدة سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة».

٤ - قوله (٤٥٤):

وجاز للموجود عند الطبري

مقابله: «ألحق هذا البيت من المسود في خامس شهر رجب سنة سبعين وسبعمائة».

٥ - قوله (٦٧٧):

وقد رجا جوازه ابن حنبل

مقابله: «ألحق هذا البيت من المسودة في حادي عشر رمضان...».

- قوله (٧٨٧):

وقيل من أقام عاماً أو غزا

إلى قوله:

وهم عدول، قيل لا من دخلا

مقابله: «الحق هؤلاء الثلاثة الأسطر من المسودة في مستهل ربيع الآخر سنة أحد^(١) وسبعين وسبعائة».

٧ - قوله (٨٨٢):

عين أبي بن عمارة اكسر^(١)

مقابله: «الحق في سابع عشر المحرم سنة [اثنتين وسبعين]...».

٨ - قوله (٩٠٢):

ابن العلا وابن أبي سفيان

مقابله: «الحق في سنة أحد وسبعين».

وهذه النماذج تدلنا على أن العراقي بقي ينقح ألفيته سنوات بعد أن بيضاها سنة ٧٦٨هـ.

ورمزت لها بـ(جب).

٤ - نسخة ثانية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة: ولا أعلم المكتبة التي تحتفظ بالأصل المخطوط، وهي نسخة عتيقة جيدة مقابلة، مكتوبة سنة (٨٣٠هـ)، بخط نسخ جميل لعالم معروف، مشكولة الأبيات غالباً، تقع في (٣٨) ورقة، ومسطرتها (١٥) سطراً، وهي خالية من الحواشي التي عادة ما تكون في نسخ الألفية إلا قليلاً جداً، وبعضها يضع فوقه «حاشية»، وفي نهايته دائرة منقوطة علامة على أنه من الأصل المنقول عنه.

وهي مقابلة كما يظهر من وجود الدوائر المنقوطة من داخل بعد الأبواب، واستدراكه لما يسقط، وبيانه للنسخ المخالفة.

واعتنى الناسخ في أكثر من موضع بتوضيح الكلمات التي قد تشكل بأن يكتبها في الهامش مضبوطة واضعاً فوقها كلمة «بيان» وهو مصطلح يدل على بيان ما في المتن وتوضيحه على وجه الصحة.

(١) غير واضح في الصورة كذا قرأتها.

كما اعتنى ببيان اختلاف النسخ، فيضع الموجود في النسخ الأخرى في الهامش وفوقه (خ).

وجاء في عنوانها: «كتاب التبصرة والتذكرة في علوم الحديث نظم الشيخ الإمام العلامة الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم بن العراقي المصري، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين».

وفي نهايتها: «تمت التبصرة والتذكرة بحمد الله وعونه، علقها تاسع شهر ربيع الأول سنة ثلاثين وثمانمائة محمد بن إبراهيم بن محمد السلامي ثم البيري ثم الحلبي عفا الله عنه».

د ترجمة النسخ:

هو الشيخ العلامة الفقيه شمس الدين محمد بن إبراهيم بن محمد السلامي البيري الحلبي الشافعي (٨١١ - ٨٧٩هـ)، له من المصنفات: الأنوار البهية في شرح المنظومة الرحبية، وشرح منظومة غنية الباحث في الفرائض أيضاً. ترجمه السخاوي في الضوء، ووصفه بأنه: «كان فقيهاً فاضلاً، متفنناً، حسن الخط، ديناً متواضعاً، لطيف العشرة، نسخ الكثير بالأجرة وغيرها». وهو تلميذ سبط ابن العجمي، حيث وصفه بشيخنا في إحدى المرات^(١). وقد رمزت لها ب(ح).

٥ - نسخة خزانة الإسكوريال بإسبانيا: وهي نسخة مُلوكة عتيقة، وناسخها إمام من أئمة هذا الشأن، وهو الشيخ أبو الإمداد إبراهيم بن حسن اللّفاني المصري المالكي (ت ١٠٤١هـ)، تقدّم في فن الحديث، وله فيه مصنفات عدة؛ منها: «بهجة المحافل في التعريف برواة الشمائل»، و«قضاء الوطر في شرح نخبة الفكر»، لابن حجر، وغير ذلك^(٢).

(١) الضوء اللامع ٢٥٧/٦، والأعلام ٣٠١/٥، ومعجم المؤلفين ٣٩/٣.

(٢) انظر: خلاصة الأثر للمحيي ٦/١، والأعلام للزركلي ٢٨/١.

وهذه النسخة من خزانة السلطان أمير المؤمنين زيدان بن أحمد السعدي المتوفى سنة (١٠٣٧هـ) وعليها خطه: «الحمد لله، تملكه عبد الله المتوكل عليه: زيدان أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين الحسيني، أصلح الله أحواله».

وهي محفوظة بخزانة دير القديس لورنزو بمدينة الإسكوريال بإسبانيا برقم (١٤٩٢)، ولها مصورة في الجامعة الإسلامية فيلم (٣٦٨١)، كتبت بخط نسخي يميل إلى الرقعة، وضبطت بالشكل غالب الكلمات، تقع في (٤٤) ورقة، ومسطرتها (١٣) سطراً، بيت في كل سطر، جاء في آخرها: «تمت بحمد الله وصلاته وسلامه على نبيه، على يد الفقير الحقير الفاني، إبراهيم اللقاني، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، آمين».

وقد رمزت لها ب: «ل».

٦ - نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق: وهي نسخة قيمة، مضبوطة بالشكل، تكاد تكون مطابقة للأصل، كتبت بخط نسخ عادي، تقع في (٣٧) ورقة، وعليها إطار كما في النسخة الأصل، ومسطرتها (١٥) سطراً، بيت في كل سطر، ورقمها في الفيلم (٤٥٩٤) في آخرها بيان النسخ، وتاريخ النسخ: «تمت يوم الأربعاء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، سادس عشري جمادى الأولى سنة (١١١١هـ) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، على يد كاتبها الفقير أحمد ابن المرحوم أحمد الساوي غفر الله لهما، ولمن دعا لهما بالمغفرة والرحمة، آمين».

وقد رمزت لها ب: «ظ».

وقد رجعت إلى نسخ أخرى عديدة، ولكن لم أثبت ما فيها من الفوارق تخفيفاً، منها نسخة خطية محفوظة بخزانة جامعة برنستون بأمريكا لها مصورة في الجامعة فيلم (١٧٠٢)، ونسخة أيضاً في الخزانة العامة برباط الفتح عاصمة المغرب.

د منهجي في التحقيق :

- سرت في تحقيق نص هذا النظم المبارك على المنهج التالي :
 - ١ - جعلت النسخة المقروءة على الناظم أصلاً .
 - ٢ - قابلتها بالنسخ الأخرى، وأثبت الفروق الجوهرية عند الحاجة .
 - ٣ - ضبطت النص بالشكل التام وفق ما في الأصل، وما في النسخ المعتمدة، مع التنبيه في الهامش على النسخة التي استفدت ذلك منها .
 - ٤ - خرّجت الأحاديث التي يشير إليها الناظم تخريجاً مختصراً .
 - ٥ - علّقت تعليقات موجزة على المواضع المهمة، وخرّجت النصوص التي يشير إليها الناظم .
 - ٦ - قدّمت لها بهذه المقدمة المتواضعة رعيّاً للإيجاز والاختصار .
- هذا، وإني أبرأ إلى الله الكريم من دعوى العصمة والكمال، بل هذا مبلغ جهدي، وغاية وكدي، وأسأل المولى ﷻ لي ولناظمها المغفرة والقبول، إنه تعالى أكرم مسؤول ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، والحمد لله رب العالمين .

صَدْرُ الْمُخَطَّوْطَاتِ

صورة الورقة (١) من بداية الأصل المعتمد

<p>بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا أما كنا لنكون من السالكين</p>	<p>أَرْبَعَةُ الْأَلْفِ وَالْمِائَةِ أَفْوَى لَأَنَّهُ الْوَفَادُ كَرَامًا</p>	<p>أَرْبَعَةُ الْأَلْفِ وَالْمِائَةِ أَفْوَى لَأَنَّهُ الْوَفَادُ كَرَامًا</p>
<p>بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا أما كنا لنكون من السالكين</p>	<p>صَحَّتْهُ أَوْ مِنْ صُفِّ خَصٍّ وَأَبْرُجَتِ وَكَأَنَّ سِدْرًا</p>	<p>وَحَذَرَ يَادَةَ الصَّحِيحِ إِذَا شِئْضُ نَجْمُهُ خَوَانِ جَبَّارِ الرُّخَى</p>
<p>بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا أما كنا لنكون من السالكين</p>	<p>بَلَّوْهُ وَالْمُسْتَحْيَى يَدَايِ الْخَائِفَا عَوَانَةٌ وَلِجُورَةٍ وَاجْتِدَابِ</p>	<p>بَعْلَةٍ وَلِجُورٍ أَنْ تُحْكَمَ مَا وَأَسْتَغْرِجُوا عَلَى الصَّحِيحِ كَأَيِّ</p>
<p>بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا أما كنا لنكون من السالكين</p>	<p>فَقُومَعَ الْجُلُودُ مِنْ قَائِدَتِهِ وَلَبَّ إِذَا رَادَ الْحَمْدُ مَنَرًا</p>	<p>عَزُوكَ الْفَاطِ الْمَقُونِ لِمَا وَمَا يَزِيدُ فَاحْكُمْ مِنْ بَحْتِهِ</p>

صورة الورقة (٣) ويظهر فيها بلاغ القراءة بخط المؤلف،
وآخر بخط الحافظ ابن حجر

عَنْ كُلِّ سَيِّحٍ فَوْقَ مِثْرٍ وَاعْتَمَدَ
وَاجْتَبَى السُّكْلَ خَوْفَ الْفِتَنِ
بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ النَّوَادِرِ
مَجَالِسَ الْأَمَلَاءِ فَتَقَوَّحَسُنْ
غِنَى عَنِ الْعَرْضِ لَنْ يَنْجُصَلَ

عذرا وعلما
فمن صدره طبع
الغنى عن طبع
عليه ما كان له
مكون على الاكبر
لكنه لما كان
بالمدونة (الاصح
نسب العصب
من العاقلة
الاعتدلت مع
نوعه الا ان كان
الاصح عذرا
ما زالوا واما
نسب واما ما كان
محرم اسلام

وَأَخْضِرَ النَّيَّةَ فِي ظَهْرِكَ
وَمَا يَهْدِمُ شِدَّ الرَّجُلِ
وَأَعْمَلْ مَا تَشَاءُ فِي الْفَضَائِلِ
عَلَيْهِ تَطْوِيلُ لَا يَحْبِسُ شَجَرٌ

وَجِدْ وَأَبْدُ بِعَوَالِي مَضْكَ
لَغَيْرِهِ وَلَا تَسَاهِلْ جِلَا
وَالشَّيْخَ حَجَلَهُ وَلَا تَأْكُلْ
وَلَا تَكُنْ مَعَالِ الذَّكَبِ

صورة من وسط الأصل (٤٠/ق) يظهر فيها خط الحافظ ابن عمار المالكي ببلاغ القراءة عليه، وإجازته بها لصاحب الأصل

أَوَّلُ مَا جَلَّفَ كَالْتَنِي	مَالِكٍ أَوْلَدَنِ كَالْجَنِي
وَرَمَا نَفْسُ مَوْلَى الْمَوْلَى	لِحَوْسَعِيدٍ نَزَّ سَارِضًا
أَوْ كَانَ الرُّوَاةُ وَبَلَدَانُهُمَا	
وَصَاعِبُ الْأَنْسَابِ فِي الْبَلَدَانِ	فَلَسِبَ الْأَكْثَرُ لِلْأَوْكَانِ
وَأَنْ لَكُنِي فِي بَلَدَيْنِ سَكَنَّا	فَأَبْدَأُ بِالْأَوَّلَى وَثُمَّ جِئْنَا
وَمَنْ كُنْ مِنْ قَوْمَةٍ نَزَّ بِلَدِهِمْ	يُنْسَبُ لِحُلٍّ وَإِلَى النَّاجِيَةِ
وَحَلَّتْ بِطَيْبَةِ الْمَيْمُونَةِ	سَمِعْتُ مِنْ خَدِّهَا مَصُونَةَ
قَوْمِنَا الْمَجُودِ وَالْمَشْكُورِ	إِلَيْهِ مَنَّا تَرْجُحُ الْأُمُورِ
وَأَفْضَلُ الصَّلَوةِ وَالسَّلَامِ	عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ
وَكُتِبَ بِهَا الْقَمِيرُ إِلَى حَمْرَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّهْرِيَّ الْكُفَيْيِّ الْمَدَائِنِيَّ وَالْمَشْهُورَ	

صورة نهاية الأصل يظهر فيها اسم الناسخ العلامة اللغوي

محمد بن أحمد الكفطي (٨١٤هـ)

الحمد لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى
 اماناً دفعاً عن علي جميع النعم والذكر في علوم الحديث كما لا يرام
 العلامة جامع العصر شيخ الاسلام ابي الفضل عبد الرحمن العراقي معون الله رحمه الله
 وسبقه سيرة حميدة الشيوخ الفاضل البارع المحدث المحدث المجدد المجدد المجدد المجدد
 الطاهر عبد الله بن الحسين النابت عريضة اجاز فيه فبان انه الفرد
 وتوسع في ابراره فله غدر في التسلل وداخلة ان روى عن ابي الحسن علي
 وان روى عن شيوخه وجميع ما هو على شيوخه او محار ومالي من مطروحاته
 واسأل الله ان يسعها ما عدا من يد وان تطول على عصره يوم العرض عليه
 فانه وكنت احب علي بن الحسين الاصل النابت في مسند الحديث
 والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلي وآله وصحبه وسلم



صورة الورقة الأخيرة من الأصل، وفيها إجازة الحافظ ابن حجر باللفية
 لصاحب الأصل جمال الدين عبد الله النابت

كتاب التبصرة والتذكرة

في علوم الحديث نظر الامام العالم
 العلامة زين المحسن زين الدين
 عبد الرحيم العراقي
 رحمه الله عليه ونفع علومه
 المسلمين
 هـ ١٢٠٠

علاء الدين



للمسؤولين والهادية لائق طهر
 هذه النسخة المباركة بحضرة الامام
 العالم العلامة الولي الارف بالله تعالى
 سيدي الشيخ عبد الله الكافي
 في سنة ١٢٠٠

عبد الرحمن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَوْلُهُ رَاجِعٌ إِلَى الْمَقْدَرِ
مِنْ بَعْدِ جَدِّهِ ذِي الْأَلَاءِ
فَرَصَلَهُ وَسَلَامَ ذَا السَّعَادَةِ
فِيهِ الْقَاسِدُ الْيَمَّةُ
نَظْمًا تَصَرُّعًا لِمَبْدِي
لَحْظَةٍ فِيهَا الصَّلَاحُ اجْتَمَعَ
فَحِثُّ مَا الْفَعْلُ وَالضَّمِيرُ
تَقَالِبًا وَأُطْلِقَ لُفْظُ الشَّيْءِ مَا
وَأَنْتَ لَا تَنْتَهِجُوا التَّزَكِّيَّ
وَاللَّهُ الرَّجُوفُ فِي أُمُورِ كَلْبَا

أَسْمَاءُ الْجَدِثِ

وَأَمَّا هَذَا الشَّارِقُ فَمَوَاسِرُ
فَالْأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الْأَسْنَادُ
عَنْ شَيْخِهِ عَنْ غَيْرِهِ مَا شَدِيدُ
وَالضَّعِيفُ وَالضَّعِيفُ ضَعْفًا
إِسْمًا كَمَا كُنْ حَكِيمًا عَلَى سَنَدٍ
خَافِيَةٍ يَوْمَ يُقْبَلُ مَا لَكَ
مَوْلَاةٌ وَأَخْبَرْتُ عَنْهُ نَسَبُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السرور والفرح والسرور

السرور والفرح والسرور

السرور والفرح والسرور

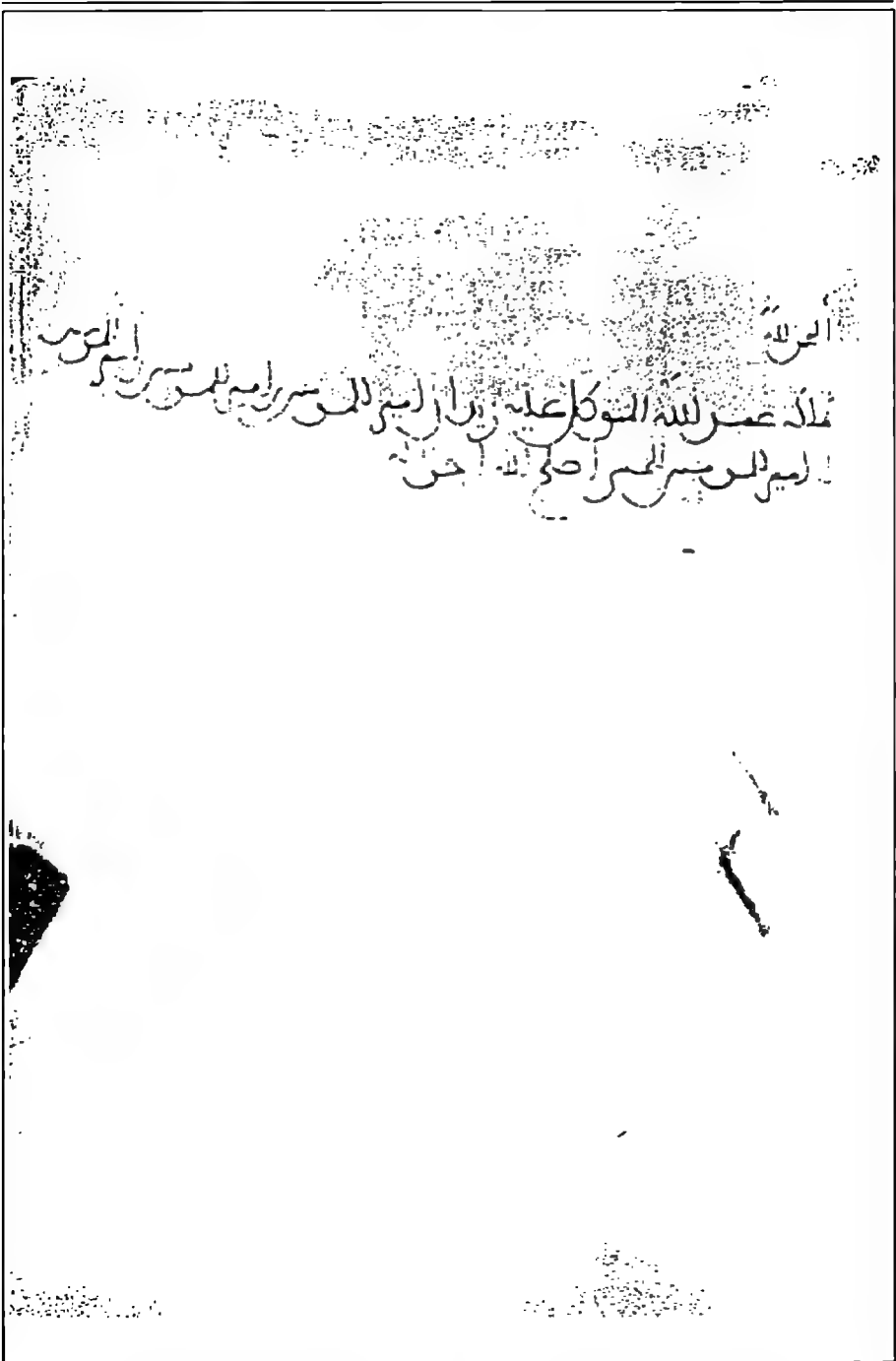
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَفْضَلُ السَّلَامَةِ وَالسَّلَامِ ۞ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْإِنْسَانِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ ۞ بِمَنْ تَحْتَمِيهِ وَغَوْثُهُ وَحُزْنُ نَوَاقِبِهِ ۞
 ۞ وَوَأَقْبَى الْفَرَاغِ مِنْ قَلْبِهَا فِي الْيَوْمِ ۞
 ۞ وَالْمَارِكِ الْكَاسِ عَشْرَ مِنْ شَهْرِ ۞
 ۞ هُوَ ذِي قَعْدِ الْحَرَامِ سَنَةِ ۞
 ۞ وَتَسْعِ وَسَمْعِي ۞
 ۞ أَحْسَنَ لِسِي قَضَائِي حَرَمِ ۞
 ۞ وَعَافِي مَجْدِ وَالْمَنْ ۞
 ۞ آمِينَ ۞





صورة الورقة الاولى من نسخة «ل» ويظهر فيها تملك السلطان زيدان الحسني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ
 يَتَوَكَّلُ رَاجِي رَحْمَةِ الْمُقْتَدِرِ، عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَشْرَفِ
 بْنِ عَبْدِ حَمْدٍ أَسَدِي الْأَوَّلَى عَلَى مَنَابِ جَلَّ عَنْ أَفْضَالِ
 ثُمَّ صَلَاةٌ وَسَلَامٌ ذَا شَمْسٍ عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ دِي الْمُرَاحِمِ
 مَعَزِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُجْتَمَعَةُ وَتَرْخُحُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِثِ حُرْمَتُهُ
 نَظَمْتُهَا تَبَصُّرَةً لِلْمُنْتَدِيكِ مَذَكِرَةً لِلْمُسْتَهْبِ وَالسَّيِّدِ
 لِحَصَّتْ فِيهَا ابْنُ الصَّلَاحِ أَجْمَعُ مِنْ ذُنُوبِهَا عِلْمًا تَرَاهُ مُرَضَّةً
 نَحْتَجُّهَا الْفِعْلَ وَالصِّبْغَ بِي لِزَاجِدٍ وَمَنْ لَهُ مُسْتَوْرُفٌ
 كُنَّا إِذَا أَطْلَقْتُ لَفْظَ الشَّيْخِ سَالَا رِيْدًا لِابْنِ الصَّلَاحِ بِبَهْمَا
 وَأَنْ يَكُنْ لِأَشْيَيْنِ نَحْوِ الشَّرَاءِ مَسْتَعِينًا مَعَ الْبَخَارِيِّ هُمَا
 وَآلَهُ أَرْخُوْنِي أَمْرِي كُلَّهُمَا مُقْتَضَايَ فَعْقِيهَا وَسَهْلَهَا
 أَفْسَا مَرِ الْحَدِيثِ

وَأَهْلُ هَذَا الْبَيْتِ سَمُّوا الشُّعْرَاءَ إِلَى مَحْجَمٍ وَهَبِيٍّ وَحَسَنٍ

بِالْأَرْ

المرامى من العلماء والفرقاء
 وارتبنا إلى التَّيْلِ نَسَبَ مَنْ لِي غَسَاقَهُ وَهَذَا بَلَدُهُ
 أَوَّلُ لَوْلَا الْجَلْبُ كَمَا لَمْ يَنْهَيْهِمْ سَالِحُهُ بِأَوَّلِهِ وَفَعْلُهُ
 وَارْتَمَانَتْهُ مَوَالِي التُّرْبَى وَحَوْسُهُ بِسَائِرِ مَسَاكِينِهِ
 أَزْطَانُ الرَّقْدَةِ وَالْمَدَامِ
 وَضَاعِيهِ الْإِنْسَانُ فِي الْبَلَدِ مُبِيتُ الْإِنْسَانِ لِلْأَرْضَابِ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي بِلَدَيْنِ مَكْنَعَانِ بَدَايَا الْأَرْضَى وَشُرُفَانَا
 وَتَنْتِ بِلَدَيْنِ قَرْيَةٍ مِنْ بِلَدَيْنِ بِلَدَيْنِ وَرَأَى الشَّاحِدِ
 وَكَلَّمَ بَطْنِيَّةَ الْيَمُونَةِ وَفِيهِ مِنْ خَيْرِ عَالَمِيَّةٍ
 نَزَّيْنَا الْحَمْدَ وَالشُّكْرَ إِلَيْهِمْ بِمَا تَرَجَّعَ الْأُمُورُ
 وَأَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ

تمت بحمد الله
 على يد عبد القادر
 ابن أبي رافع الدقاني
 في شهر ربيع الأول
 سنة ١٢٨٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ
 يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرُ
 مِنْ عِندِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْأَلَاءِ
 عَلَى امْتِنَانٍ جَلَّ عَنْ حِصَاةِ
 عِلْمِ نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَامِ
 تَوْحِيحٍ مِنْ عِلْمِ الْكَوْنِ بِرِسْمِهِ
 تَذَكُّرَةً لِلْمَشْهُوِّ وَالْأَسْدِي
 لِحَصْنِ فِيهَا أَبْنَاءَ الصَّلَاحِ جَمْعُهُ
 فَحَثَّ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ
 كَقَالُوا أَطْلَقْتَ لَفْظَ السُّخْمَا
 وَإِنْ يَكُنْ لَا شَيْءَ نَحْوَ الْقُرْمَا
 وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا
 مُعْتَصِمًا فِي صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا

أقسام الحديث

وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ فَسَمُوا الْأَسْنَ
 فَأَلَا وَالْمُتَّصِلُ الْأَسْنَادُ
 عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُدُّوهُ
 أَوْ عِلَّةٌ قَادِحَةٌ فَتَوَدَّى

وَبِالصَّحِيحِ

وَرَبَّمَا إِلَى الْقَبِيلِ يَنْسَبُ • مَوْلَى عَنَاقَةٍ وَهَذَا الْأَعْلَبُ
أَوَّلُكُمْ لِلْعَلْفِ وَالْتِمَى • مَا لِكُ وَاللَّذِينَ أَوْكَا الْجَعْفَى
وَرَبَّمَا يَنْسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى • خَوْسَعِيدُ بْنُ يُسَارٍ أَصْلًا

٣ • أَوْطَانُ الرِّوَالَةِ وَتِلْدَانُهُمْ

وَصَاعَةً الْأَسَابِ فِي الْبَلَدَانِ • فَتَسْبَلُ كَثْرًا لِلْأَوْطَانِ
وَأَنْ يَكُنْ فِي بَلَدَيْنِ سَكَنًا • فَأَبْدَأْ بِالْأَوَّلِيِّ وَبِهِمْ حُسْنًا
وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قُرْبَةٍ مِنْ بَلَدَةٍ • يَنْسَبُ لِكُلِّ وَآلِ النَّاسِ حُسْنًا
وَكَمَلَتْ بِطَيْبَةِ الْيَمُومَةِ • فَبَرَزَتْ مِنْ خَدْرِهَا صُورَتُهُ
فَرَبَّنَا الْخَمُودَ وَالْمَشْكُورَ • إِلَيْهِ مَنَّا تَرْجِعُ الْأُمُورُ
وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ • عَلَى الْيَسْبِي سَبِيلُ الْأَنَامِ

٦ • تَمَّتْ يَوْمَ الْارْبَعَاءِ الْمُبَارَكِ بِجَمَلِهِ دَعْوَتُهُ وَحَسَنُ تَوْفِيقِهِ

• سَادِسُ عَشْرٍ جَادِي الْأَوَّلَى كُنْتُ أَحَدِي عَشْرَةٍ وَبَابُهُ

• وَأَنْفَ سَالِ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبَيْهَا أَفْضَلُ

• الْبَصَلَةُ وَأَوْتَمُّ الدَّنْسَلِيمِ عَلَى بَيْكَاتِيهَا الْفَقِيرِ الْجَدِ

• أَمَّا الْمَرْحُومُ أَحْمَدُ السَّائِي عَفَا عَنْهُ لِمَا رَأَى

• تَعَالَى بِمَا بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ

• آمِينَ

• نَهْمُ

١
 كِتَابُ التَّبَصُّرِ وَالتَّذَكُّرِ
 فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ
 نَظَّمَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْحَافِظُ
 زَيْنُ الدِّينِ ابْنُ الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ
 ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَكْرٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْعِرَاقِيِّ
 الْمِصْرِيِّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ السَّلَفِ

كِتَابُ ١٠٠٠٠

٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِّرْ وَاعِزْ
 يَقُولُ تَرَا جِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَنْثَرِ
 مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْأَلَاءِ عَلَى أَمْسَانٍ جَلَّ عَنْ إِحْصَاءِ
 تَمَّ صَلَاةٌ وَسَلَامٌ وَدَائِرِمْ عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَا حِمِ
 هَذِهِ الْمَقَاصِدِ الْمَهْمَةِ تَوْضِيحٌ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمُهُ
 نَظْمُهَا تَبَصُّوهُ الْمُبْتَدِي تَذَكُّرٌ لِمُنْتَهَى الْمُسْتَسَدِّ
 لَحِصْتُ بِهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجَعَهُ وَرَبُّهَا عِلْمًا تَرَاهُ مُوَضَّعَةً
 تَحِيْتُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالْعَمِيرُ لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مُسْتَوْزُ
 كَالِ أَوْ أَطْلَقْتُ لَفْظَ الشَّيْخِ أُرِيدُ الْأَمْرَ الصَّلَاحَ مِنْهَا
 وَأَنْ كُنْ لَا شَيْخَ نَحْوَ التَّوَمَّا قَسَمْتُ مَعَ التَّحَارِي مُمَا
 وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا مُعْتَصِمًا فِي صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا
 اِفْتِسَامُ الْحَدِيثِ

وَأَمَّا هَذَا الشَّانُ فَتَمُّو السَّنَ بِالْإِيجِمِ وَضَعِيفٌ وَحَسَنٌ
 فَالْأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ الْأَسْنَادُ بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطٍ الْفُؤَادِ
 عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِهَا شَدُودٌ وَعِلَّةٌ قَادِحَةٌ فَتَوْذِي

- ٧٥ -

٢٨ رقة

وَتَمَّا يَنْسَبُ مَوْلَى الْمَوْلَى خَوْسَعِيدُ بْنُ سِنَارٍ أَصْلًا
 أَوْطَانُ الرِّوَاةِ وَبُلْدَانُهُمْ
 وَصَاعَتِ الْأَنْسَابُ فِي الْبُلْدَانِ فَنَسَبَ الْأَكْثَرُ لِلْأَوْطَانِ
 وَأَنْ كُنْ فِي بِلَدَيْنِ شَكَا فَابْذُ بِالْأُولَى وَتَبِعْ حَسَنًا
 وَمَنْ كُنْ مِنْ قُرْبَةٍ مِنْ بِلَدٍ يُنْسَبُ إِلَيْهَا إِلَى السَّاحِلَةِ
 وَكَلَّتْ بَطِينَةُ الْمِجْمُوعَةِ فَبَرِزَتْ مِنْ حَذَرِهَا مَضُونَةٌ
 قَرِيبًا مَحْمُودٌ وَالْمَشْكُورُ إِلَيْهِ مَتَا تَرْجِعُ الْإِمْرُ
 وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ
 تَمَّ التَّيَصُّعُ وَالذِّكْرُ كَمَا لَقِيَ وَغَوَّ
 عُلِقَتْهَا بِاشْعٍ شَبَّهَ بِشَيْءٍ الْأَوَّلِ لَيْسَ بِأَمْنَةٍ
 مُحَمَّدٌ لِيَهْمُ بِهِ السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ تَمَّ الْحَمْدُ عَمَّا لَقِيَ

جامعة بغداد
كلية التربية
مكتبة قسم التربية

کتاب البصيرة والتذكرة

في علوم الحديث على الفقه

بالسليح بالسليح قتلوا بالسيوف

٢٨٠ رقم التمايه
تصنيف الشيخ الإمام الاوحد عزيل دمه راجيد
عصره سيدنا ومولا العبد الفقير الى الله تعالى عبد الرحيم
الحسين طلع الله تعالى به اوفى
٧٧٥

في يومه عبد الله بن
احمد بن عبد الرحمن
المني نور الدين
محمد بن عبد الله بن

وَيُخَوِّضُهُمْ فِي الْغُرُفِ
الَّتِي فِيهَا خُذِيَ
الْأَمْرُ وَأُخْبِرَ بِهِ
بَعْضُ الْأَعْيُنِ
وَيُخَوِّضُهُمْ فِي الْغُرُفِ
الَّتِي فِيهَا خُذِيَ
الْأَمْرُ وَأُخْبِرَ بِهِ
بَعْضُ الْأَعْيُنِ

من الارواح النجسة التي تروى في القبر اخرجها قال
يقولون في رواية والامة الكافرة والافضل الذي
يروى في الارواح الاصفاء ثم جعلت عبارة
عن النزل حقائق ثم في بيان النجاسات
في قوله بعد ان لا يجيد بآية اما ان يركن
في الآية فاما ان يركن الى الحق فيكون من الملائكة
حينئذ اخرج كل واحد من ارضه

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُرْسَلِ فِي الْفَلَاحِ الْمُجْدِيْنَ
بِرُوحِهِ الْخَيْرِ بِأَمْرِهِ بِمُتَّبِعِ الْآخِرِ
فَقَوْلُ الْآخِرِ قَوْلُ رَسَالَةِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا
كَأَنَّهُ ذَلِكَ فَغَدْرُ الْمُسَيَّبِ وَمُجَرِّدُ الْوَلَدِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُرْسَلِ فِي الْفَلَاحِ الْمُجْدِيْنَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَمْرِيِّ
عَلَى أَمْتَانِ جَلَّ عَنْ إِخْصَاءِ
عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ دِي الْمَدَارِجِ وَوَسْطِ
تَوْصِيحِ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمِهِ
تَرْكُوهَ لِمَنْ تَشَاءُ وَالْمُسْتَقْبَلِ
وَزِدَّتْهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهُ
لِوَأَحَدٍ وَضَلَّ مَسْتَوْرٍ
أَرِيدُ الْإِبْنَ الصَّالِحِ مِمَّا
فَمَسْلَمٌ مَعَ الْبَخَارِيِّ مِمَّا
مُعْتَصِمًا فِي صُنْعِهَا وَسَهْلًا
أَقْسَامُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قَوْلُ رَاجِي رَبِّهِ الْقَدِيرِ
مَنْ لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ دِي الْأَلَا
تُمْ صَاوَةٌ وَسَلَامٌ دَائِمٌ
فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهَمَّةُ
تَشْمِكًا بِصَرَةِ الْمُسْتَدِيِّ
لِحَمْدِهِ كَمَا ابْنُ الصَّالِحِ
فَحَيْثُ كَمَا الْفِعْلُ وَالْخَيْرُ
لَقَالَ وَأَطْلَقْتُ لَفْظَ الشَّيْخِ
وَأَنْ لَنْ لَا يَنْبَغِي حَوْلُ الثُّمَامِ
وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي مَا

٥١

١٠٩

اَسَدُ غَيْرِ بَلَدٍ لِنَفْسِهِ لِنَعْدِ الْفَقْرِ اَللَّهُ تَعَالَى عَدَدُ لِلدَّيْنِ
 اَمِنْ عَدَدُ لِلدَّيْنِ لِيَنْبِيْ تَمَّ اَحْبَبْتُ نَفْعَهُ لِيَوْمَ لَا نَفْعَ
 مَا رَوَاهُ عَنْ اَبِيْ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنْ اَبِيْ هُرَيْرَةَ
 بَيَّنَّ اَصْلَهُ لَعَنَ رَسُوْلَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بِالنَّصِّ مُقَابَلَةً بِالْأَضْمَةِ اَللَّهُ تَعَالَى
 فِي رَجَبِ سَنَةِ ثَمَانٍ مِائَةٍ وَخَمْسِينَ وَخَمْسِينَ

اَللَّهُ تَعَالَى عَدَدُ لِلدَّيْنِ
 اَمِنْ عَدَدُ لِلدَّيْنِ لِيَنْبِيْ
 تَمَّ اَحْبَبْتُ نَفْعَهُ لِيَوْمَ
 لَا نَفْعَ مَا رَوَاهُ عَنْ
 اَبِيْ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ
 عَنْهُ عَنْ اَبِيْ هُرَيْرَةَ
 بَيَّنَّ اَصْلَهُ لَعَنَ
 رَسُوْلَهُ صَلَّى اللهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۚ لَكَ كِتَابٌ كَرِيمٌ ۝ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكَ آيَاتِهِ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝ ٩

أَفِيضُ الْعِرَاقِي

المُسَمَّاةُ بـ:

النَّظَرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ

لِلْحَافِظِ الشَّهِيرِ زَيْنِ الدِّينِ

أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ أَحْمَسَ الْعِرَاقِيِّ الشَّافِعِيِّ

ت ٨٠٦ هـ

قَدَّمَ لَهَا وَرَاجَعَهَا

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ

عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَضْلِ

حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقٌ وَدَرَأَسَةُ

الْعَرَبِيَّةِ الدَّائِرَةُ الْفَرَّاطِيَّةُ

مَكْتَبَةُ دَارِ الْمَنْهَجِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْضِيعِ بِالْبَغْدَادِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ يَقُولُ رَاجِحٌ رَبُّهُ الْقَتَادِرُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَنْزَلِيُّ
- ٢ مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْأَلَاءِ عَلَوْتَانِ جَلَّ عَنْ إِخْصَاءِ
- ٣ شَمِّ صَلَاحٍ وَسَلَامٍ دَائِمٍ عَلَوْتِي الْخَيْرِ ذِي الْمُرَاحِمِ
- ٤ فَهَذِهِ الْقَاصِدُ الْمُهَيَّمَةُ تَوْضِيحُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَشْمُهُ
- ٥ نَظْمُهَا تَبْصِرَةٌ لِلْمُبْتَدِئِ تَذَكُّرَةٌ لِلْمُنْتَهِي وَالسُّنْدِ
- ٦ لَخَصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعَهُ وَزِدْتُهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهُ
- ٧ فَحَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالصَّمِيرُ لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْنُورُ
- ٨ كَمَا قَالَ «أَوَّاطَلْتُ لَفْظَ الشَّيْخِ مَا أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مُبْهَمًا
- ٩ وَإِنْ يَكُنْ لِأَشْيَيْنِ تَخَوُّهُ التَّرْمَا» فَمُسَامٌ مَعَ التَّجَارِيهِ هُمَا
- ١٠ وَاللَّهُ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا مُعْتَصِمًا فِي صَنِيعِهَا وَسَهْلَهَا

أَقْسَامُ الْحَدِيثِ

- ١١ وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَمُوا السُّنَنَ إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ
- ١٢ فَأَلَوُكُمُ الْمُتَصِيلَ الْإِسْنَادَ يَنْقِلُ عَدْلُ ضَابِطِ الْفُؤَادِ

٨ - «مُبْهَمًا» بالوجهين كما هو في الأصل و(جب) و(سر)، ووضع فوقها «معاً».

١٠ - «مُعْتَصِمًا» بفتح الصاد وكسرهما كما في الأصل، و(سر) وعليها في كلتا النسختين كلمة «معاً» يعني جواز الفتح والكسر.

- ١٣ عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا سُدُّوا
وَعَلَى قَارِحَةٍ فَتُذِي
١٤ وَإِلَى صَحِيحٍ وَالضَّعِيفُ قَصْدُهَا
فِي ظَاهِرٍ لَا الْقَطْعَ وَالْمُعْتَمَدُ
١٥ إِنْ سَاكُنَا عَنْ حُكْمِنَا عَلَى سَنَدٍ
يَأْتِيهِ أَصْحَابُ مُطْلَقًا، وَقَدْ
١٦ عَنْ تَائِفٍ بِمَا رَوَاهُ النَّاسُ
خَاصَّ بِهِ قَوْمٌ، فَقِيلَ: مَا لَكَ
١٧ مَوْلَاهُ، وَاخْتَرَحَتْ عَنْهُ يَسْنَدُ
عَنْ سَائِلٍ أَبِي: عَنْ أَبِيهِ الْبَرِّ
١٨ وَجَزَمَ ابْنُ حَسْبِلٍ بِالزُّهْرِيِّ
عَنْ جَدِّهِ، وَأَبْنُ شَهَابٍ عَنْهُ بِهِ
١٩ وَقِيلَ: زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ
عَنْهُ، أَوْ الْأَعْمَشُ عَنْ زَيْنِ الشَّانِ
٢٠ أَوْ قَابُوسُ سِيرِينَ عَنِ السَّامَكِيِّ
عَنِ النَّخَعِيِّ عَنِ ابْنِ قَيْسٍ عَنِ عُلُقَمَةَ
٢١ أَصَحُّ كُتُبِ الْحَدِيثِ
٢٢ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحِيحِ
مُحَمَّدٌ، وَخَصَّ بِالرَّجَحِ
٢٣ وَمُسْلِمٌ بَعْدَهُ، وَبَعْضُ الْغُرَبَاءِ مَعَ
أَبِي حَالِي فَضْلُوا ذَا، لَوْ تَفَعَّ
٢٤ وَلَمْ يَعْمَاهُ، وَلَكِنْ قَلَّمَا
عِنْدَ ابْنِ الْأَخْرَمِ مِنْهُ قَدْ فَاتَهُمَا

١٩ - «زين العابدين» هو: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، مات في ربيع الأول سنة (٩٤هـ). انظر: تذكرة الحفاظ ٧٥/١٠، وسير أعلام النبلاء ٣٨٦/٤.

٢٤ - «ابن الأخرم»: هو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، له مستخرج على الصحيحين، ومسنَد كبير، توفي سنة (٣٤٤هـ).

انظر: التقييد لابن نقطة ١٣٥/١، والسير ٤٧٠/١٥، وتذكرة الحفاظ ٨٦٤/٣.
وروى قولته: «قلما يُفَوِّتُ البخاري ومسلمًا مِمَّا ثبت من الحديث» الذهبي في سير أعلام النبلاء ٥٦٥/١٢.

- ٢٥ وَرَدَ، لَكِنْ قَالَ يَحْيَى الْبَرُّ: لَمْ يَفُتِ الْخُمْسَةَ إِلَّا النَّزْرُ
 ٢٦ وَفِيهِ مَا فِيهِ لِقَوْلِ الْجَعْفِيِّ: «أَحْفَظُ مِنْهُ عُشْرَ أَلْفِ أَلْفٍ»
 ٢٧ وَعَلَّاهُ أَرَادَ بِالتَّكْرَارِ
 ٢٨ أَرْبَعَةَ أَلْآلِفٍ، وَالْمُكْرَرُ فَوْقَ ثَلَاثَةٍ أَلُوفًا ذَكَرُوا

الصَّيْحُ الْوَدَّيَّةُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ

- ٢٩ وَخُذْ زِيَادَةَ الصَّيْحِ إِذْ نَقَضَ صَحَّتْهُ أَوْ مِنْ مُصَنَّفٍ يُخَصَّصُ
 ٣٠ بِجَمْعِهِ، تَحْوِ ابْنِ جَبَانَ الرَّكِيْعِ وَأَبْنِ خَزِيمَةَ، وَكَأَنَّكَ تَدْرِكُ
 ٣١ عَلَى تَسَاهُلٍ، وَقَالَ: مَا أَنْفَرَدَ بِهِ فَذَلِكَ حَسَنٌ مَا لَمْ يُرَدِّ
 ٣٢ بِعِلَّةٍ، وَنَحَقُّ أَنْ يُحْكَمَ بِمَا يَلِيْقُ، وَالْبُسْتِيُّ يُدْنِي فِي مُحَاكِمَا

مُسْتَخْرَجَاتُ (١)

- ٣٣ وَاسْتَخْرِجُوا عَلَى الصَّحِيحِ كَأَيْفِ عَوَانَةٍ وَنَحْوِهِ، وَاجْتَنِبِ

٢٥ - هو الإمام الحافظ الناسك أبو زكرياء يحيى بن شرف النووي الدمشقي الشافعي (٦٣١هـ - ٦٧٦هـ). انظر: طبقات السبكي ١٦٧/٥، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٧٠/٤، وقول النووي في التقريب (مع شرحه للتدريب) ١٠٥/١.
 ٢٦ - قول البخاري في علوم الحديث ص ١٦٣.
 ٢٧ - عدد حديثه بالمكرر دون المعلقات ونحوها (٧٣٩٧) حديثاً فيما عده ابن حجر في هدي الساري ص ٦٥٧.
 ٢٨ - في الأصل: بلاغ بخط الناظم: «بلغ الشيخ جمال الدين عبد الله النابتي، قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

(١) بلاغ نصه: «بلغ الشيخ الإمام قراءة بحث قرأه... هنا في محل... كتبه أحمد بن حجر».
 ٣٣ - «أبي عَوَانَةٍ» في الأصل بالفتح ممنوعاً من الصرف، وهو بالكسر مع التنوين للوزن في باقي النسخ؛ نسخة: (ظ) و(ح) و(ل): «عَوَانَةٍ» ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ٦٨/١.

- ٣٤ عَزَّوَكَ أَفْطَاظُ الْمُتَوَيْ هُمَا إِذْ خَالَفَتْ لَفْظًا وَمَعْنَى رَبِّمَا
 ٣٥ وَمَا تَزِيدُ قَاخَكُمَنْ بِصِحَّتِهِ فَهُوَ مَعَ الْعُلُومِ مَنْ قَائِدَتِهِ
 ٣٦ وَالْأَصْلُ يَعْنِي الْبَيْهَقِي وَمَنْ عَزَا وَلَيْتَ إِذْ زَادَ الْحَمِيدِي مَيَّزَا

مَرَاتِبُ الصَّحِيحِ

- ٣٧ وَأَرْفَعُ الصَّحِيحِ مَرَاتِبُهُمَا ثُمَّ الْبَحَارِي قَمُوسِي، فَمَا
 ٣٨ شَرَطُهَا حَوَى، فَشَرَطَ الْجُعْفِي قَمُوسِي، فَشَرَطَ غَيْرِي كَيْفِي
 ٣٩ وَعِنْدَهُ النَّصْحِي لَيْسَ يُمَكِّنُ فِي عَصْرِنَا، وَقَالَ بَحْيِي: مُمَكِّنُ

حُكْمُ الصَّحِيحَيْنِ وَالنَّقْلِي

- ٤٠ وَأَقْطَعَ بِصِحَّةٍ لَهَا قَدْ أَسْنَدَا كَذَالَهُ، وَقِيلَ: ظَنَّا، وَلَدَى
 ٤١ مُحَقِّقِيهِمْ قَدْ عَزَاهُ التَّوَوِي وَفِي الصَّحِيحِ بَعْضُ شَيْءٍ قَدْ رُوِيَ
 ٤٢ مُضَعَّفٌ، وَلَهُمَا بِلَا سَنَدٍ أَشْيَا، فَإِنْ يُجْزَفُ فَصَحَّحْ، أَوْ وَرَدَ
 ٤٣ مُمْرَضًا فَلَا، وَلَكِنْ يُشْعِرُ بِصِحَّةِ الْأَصْلِ لَهُ كَيْدُ كَرَّ

٣٥ - قوله: «تزيد» كما في الأصل. وفي نسخة: (ظ) و(ح) و(ل): «يزيد» بالياء التحتية فقط، وكلاهما صحيح كما نص عليه السخاوي في فتح المغيث ١/ ٧٠.

٣٦ - الحميدي: أبو عبد الله محمد بن فتوح الميورقي القرطبي (٤٨٨هـ).
 انظر: الصلاة ٢/ ٥٦٠. والكلام هنا على كتابه الجمع بين الصحيحين، وقد طبع بتحقيق علي البواب.

٣٩ - انظر: التقريب مع تدريب الراوي ١/ ١٥٧. ونصه: «والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويث معرفته».

٤٢ - «مضعف» كما في الأصل و(ظ). وفي هامش الأصل: «مضعفاً» وتوجيه إعرابهما ظاهر.
 «أشياء» - بالقصر - «يُجْزَم» مبني للمجهول كما في الأصل و(ح).
 «فصحح» كذا في هامش الأصل وعليه علامة تصحيح، وكذا في النسخ الأخرى، وهو الظاهر من كلام السخاوي، وفي الأصل: «فصحح»، وضرب عليه الناسخ.

- ٤٤ وَإِنْ يَكُنْ أَوَّلُ الْإِسْنَادِ حُذِفَ مَعَ صِيغَةِ الْحُجْمِ فَتَعْلِيْقًا عَرِفَ
٤٥ وَلَوَائِبَ آخِرِهِ، أَمَّا الَّذِي لَشَيْخِهِ عَزْرًا بِقَالَ: فَكَذِبِ
٤٦ عَنْتَنِي، كَخَبَرِ الْمُعَاذِفِ لَا تَصْغِ لِابْنِ حَزْمٍ الْمُخَالَفِ^(١)

نَقْلُ الْحَدِيثِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ

- ٤٧ وَأَخَذُ مَتْنًا مِنْ كِتَابٍ لِعَلِّ أَوْ اخْتِجَا حَيْثُ سَاعَ قَدْ جَعَلَ
٤٨ عَرْضًا لَهُ عَلَى أَصُولٍ يُشْرَطُ وَقَالَ يَحْيَى النَّوَوِيُّ: أَصْلٌ فَقَطْ
٤٩ قُلْتُ: وَلَا بِنِ حَيْرٍ: امْتِنَاعُ حَزْمٍ سَوَى مَرْوِيٍّ إِجْمَاعًا

الْقِسْمُ الثَّانِي: الْحَسَنُ

- ٥٠ وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ مُخْرَجًا، وَقَدْ اسْتَهْمَتْ رِجَالُهُ بِذَلِكَ حَدُّ
٥١ حَمْدًا، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: مَا سَأِمَ مِنْ الشَّدُونِ مَعَ رَأْيِ مَا أَتَاهُمْ

٤٦ - بإزائه بلاغ القراءة على المؤلف بخطه: «بلغ جمال الدين عبدالله النابتي قراءة بحث عليّ؛ كتبه مؤلفه».

(١) «المعاذف»: آث المَلَاهِي، «لا تَصْغِ» بفتح التاء والغين كما في سائر النسخ: أي تَجَلَّ. - كما فُسِّرَ في هامش الأصل -، ومنه قوله تعالى: «وَلَتَصْنَعَنَّ الْيَهُودُ آلِفَةً لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ».

٤٨ - قول النووي في التقريب مع شرحه تدريب الراوي ١/ ١٦٣.

٤٩ - «ابن خير»: أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي الإشبيلي (٥٧٥هـ). وانظر كلامه في فهرسته ص ١٦.

«حَزْمٌ» في هامش الأصل (وس) وعليها صح، وفي نسخة مقابلة بالأصل، و(ظ): «نَقْلٌ» وقد رجع عنها الناظم.

٥١ - «حَمْدًا»: هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البُشْتِي (٣١٩ - ٣٨٨هـ).

انظر: التقييد لابن نقطة ١/ ٢٥٤، وقوله في: معالم السنن ١/ ١١، وفي علوم الحديث ص ١٧٤، وتدريب الراوي ١/ ١٦٦.

- ٥٢ بَكْذِبٍ، وَلَمْ يَكُنْ قَرْدًا وَرَدَّ
قُلْتُ: وَقَدْ حَسَنَ بَعْضُ مَا انْفَرَدَ
٥٣ وَقِيلَ: مَا ضَعْفٌ قَرِيبٌ مُحْتَمَلٌ
فِيهِ، وَمَا يَكُلُّ ذَا حَدٍّ حَصَلَ
٥٤ وَقَالَ: بَانَ لِي بِإِقْنَانِي النَّظَرُ
أَنَّ لَهُ فِئْتَيْنِ كُلُّ قَدْ ذَكَرَ
٥٥ فِسْمَاءً، وَزَادَ كَوْنَهُ مَا عُلِّلَ
وَلَا يَنْكِرُ أَوْ شُدُوذٍ شَمِلَا
٥٦ وَالْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ يَسْتَعْمِلُهُ
وَالْعُلَمَاءُ أَجْمَلُ مِنْهُمْ يَقْبَلُهُ
٥٧ وَهُوَ بِأَقْسَامِ الصَّحِيحِ مُلْحَقٌ
جُحِّيَّةٌ، وَإِنْ يَكُنْ لَا يَلْحَقُ
٥٨ فَإِنْ يُقَالُ: يُجْتَجُّ بِالضَّعِيفِ
فَقُلْ: إِذَا كَانَتْ مِنَ الْمُوصُوفِ
٥٩ رَوَاتُهُ بِسُوءِ حِفْظٍ يُجْبَرُ
يَكُونُهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ يُذَكَّرُ
٦٠ وَإِنْ يَكُنْ لِكُذِّبٍ أَوْ شَدَا
أَوْ قَوِي الضَّعْفِ فَأَمَّ يُجْبَرُ ذَا
٦١ أَلَا تَرَى الْمُرْسَلَ حَيْثُ أُسْنِدَا
أَوْ أَمْرُسَلُوا كَمَا يَجِبُ اعْتَصَمَا
٦٢ وَالْحَسَنُ الْمَشْهُورُ بِالْعَدَالَةِ
وَالصَّدِّقُ رَاوِيهِ إِذَا أَقْبَلَ
٦٣ طُرُقٌ آخَرَى هُوَ مِنَ الطُّرُقِ
صَحَّحَتْهُ كَمَثَلِ «لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ»
٦٤ إِذْ تَابَعُوا مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو
عَلَيْهِ، فَأَرْتَقَى الصَّحِيحُ بِجُرْهُ

٥٢ - قول الترمذي في العلل آخر الجامع. انظره في: جامع الترمذي ٧٤٢/٥، وشرح ابن رجب ٣٤٠/١.

٥٣ - «وقيل»: القائل هو أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي في الموضوعات ١٤/١: «ما فيه ضعف قريب مُحْتَمَلٌ وهذا هو الحديث الحسن، ويصلح البناء عليه والعمل به».

٥٤ - «بإيماني»، بالياء كما في الأصل و(جب)، وب حذفها كما في (س) و(ح)، وراجع: علوم الحديث ص ١٧٥.

٥٦ - «يَسْتَعْمِلُهُ»، بالياء كما في الأصل و(ح)، وفي (س) و(ظ) و(ل): «تَسْتَعْمِلُهُ».

٦٣ - رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عند الترمذي في الجامع، الطهارة (٢٢).

- ٦٥ قَالَ: وَمِنْ مِثْلَةِ الْحَسَنِ
٦٦ فَإِنَّهُ قَالَ: ذَكَرْتُ فِيهِ
٦٧ وَمَا بِهِ وَهَنْ شَدِيدٍ قُلْتُ
٦٨ فَمَا بِهِ، وَلَمْ يَصْخَحْ وَسَكَتَ
٦٩ وَابْنُ رُشِيدٍ قَالَ: وَهُوَ مُتَّجِهٌ
٧٠ وَلِلْإِمَامِ الْبَغَوِيِّ اسْمًا
٧١ حَيْثُ يَقُولُ: جُمْلَةُ الصَّحِيحِ لَا
٧٢ فَأَخْذًا أَنْ يَنْزِلَ فِي الْإِسْنَادِ
٧٣ وَتَحْوِهِ، وَإِنْ يَكُنْ ذُو السَّبْقِ
٧٤ هَلَّا قَضَى عَلَى كِتَابِ مُسْلِمٍ
٧٥ وَالْبَغَوِيُّ إِذْ قَسَمَ الْمَصَابِيحَ
٧٦ أَنَّ إِحْسَانَ مَا رَوَّاهُ فِي السُّنَنِ
٧٧ كَانَ أَبُو دَاوُدَ أَقْوَى مَا وَجِدَ
- جَمَعَ أَبِي دَاوُدَ، أَيُّ: فِي السُّنَنِ
مَا صَحَّ أَوْ تَأَمَّرَبَ أَوْ يَخِيكِيهِ
وَحَيْثُ لَا، فَصَاحٍ خَرَجَتْهُ
عَلَيْهِ، عِنْدَهُ لَهُ الْحُسْنُ نَبَتْ
قَدْ يَبْلُغُ الصَّحَّةَ عِنْدَ مَحْرَجِهِ
قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ يَخِيكَ مُسْلِمًا
تُوجِدُ عِنْدَ مَا لَكَ وَالشُّبْلَا
إِلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ
قَدْ فَاتَهُ أَذْرَكَ بِاسْمِ الصَّدَقِ
بِمَا قَضَى عَلَيْهِ بِاللَّحْكِمِ
إِلَى الصَّحَاحِ وَالْإِحْسَانِ جَانِبًا
رَدَّ عَلَيْهِ؛ إِذِهَا غَيْرُ الْحَسَنِ
يُرْوِيهِ، وَالضَّعِيفَ حَيْثُ لَا يَجِدُ

٦٧ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٢٧.

٦٨ - هُنَا بِلَاغُ قِرَاءَةِ عَلَى النَّاطِمِ بِخَطِّهِ: «بَلَّغَ جَمَالَ الدِّينِ عَبْدَ اللَّهِ النَّابِتِي قِرَاءَةَ بَحْثِ عَلِيٍّ؛ كَتَبَهُ مُؤَلَّفُهُ».

٧٠ - «الْبَغَوِيُّ»: أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ سِيدِ النَّاسِ الْأَنْدَلُسِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ٥٧٣هـ)، وَقَوْلُهُ فِي كِتَابِهِ: النَّفْحُ الشَّدِيدُ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ ١/ ٢١١ - ٢١٥.

٧٥ - قَوْلُ الْبَغَوِيِّ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ مَصَابِيحِ السَّنَةِ ٢/ ١، وَمِنْ تَأَمُّلِ كَلَامِهِ عِلْمُ أَنَّهُ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ فِيمَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ.

٧٧ - «وُجِدَ» كَمَا فِي الْأَصُولِ، قَالَ السَّخَاوِيُّ: «بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ كَمَا رَأَيْتُهُ بِخَطِّ النَّاطِمِ».

- ٧٨ فِي الْبَابِ غَيْرُهُ، فَذَلِكَ عِنْدَهُ
 ٧٩ وَالنَّسَبُ يُخْرِجُ مَنْ لَمْ يُجْمِعُوا
 ٨٠ وَمَنْ عَلَيْهَا أَطْلَقَ الصَّحِيحًا
 ٨١ وَدُونَهَا فِي رُتَبَةٍ مَا جُعِلَ
 ٨٢ كَمُسْنَدِ الطَّلَاحِيِّ وَالْحَمْدَا
 ٨٣ وَالْحُكْمُ لِلْإِسْنَادِ بِالصَّحَّةِ أَوْ
 ٨٤ وَأَقْبَلُهُ إِنْ أَطْلَقَهُ مَنْ يُعَمَّدُ
 ٨٥ وَاسْتَشْكَلَ الْحُسْنَ مَعَ الصَّحَّةِ فِي
 ٨٦ بِهِ الضَّعِيفُ، أَوْ يُرَدُّ مَا يَخْتَلِفُ
 ٨٧ وَلَا فِي الْفَتْحِ فِي الْإِقْتِرَاحِ
 ٨٨ وَإِنْ يَكُنْ صَحَّ فَلَيْسَ يَلْتَسِ
 ٨٩ وَأُورِدُوا مَا صَحَّ مِنْ أَفْرَادٍ
- مِنْ لَيْلَى أَقْوَى قَالَهُ ابْنُ مَنَّةَ
 عَلَيْهِ تَرْكًا، مَذْهَبٌ مُتَّبَعٌ
 فَقَدْ أَقْرَأَ تَسَاهُلًا صَرِيحًا
 عَلَى الْمَسَائِدِ فَيُدْعَى الْجَفَلَا
 وَعَدُّهُ لِلدَّارِمِيِّ أَنْ تُقَدَّا
 بِالْحُسْنِ دُونَ الْحُكْمِ لِلْمُسْنِ رَأَوَا
 وَلَمْ يُعَقِّبْهُ بِضَعْفٍ يُنْتَقَدُ
 مَتْنٍ، فَإِنْ لَفْظًا يُرَدُّ فَقُلْ صِفِ
 سَنَدُهُ، فَكَيْفَ إِنْ قَرَأَ وَصِفِ
 أَنَّ أَفْرَادَ الْحُسْنِ ذَوَا صُطُلَاحٍ
 كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنٌ، لَا يَتَعَكَّسُ
 حَيْثُ اشْتَرَطْنَا غَيْرَ مَا اسْتَدَّ

القسم الثالث: الضعيف

- ٩٠ أَمَّا الضَّعِيفُ فَهُوَ مَا لَمْ يَبْلُغْ
 مَرْتَبَةَ الْحُسْنِ، وَإِنْ بَسُطَ بَعْضُ

= ويجوزُ بناؤه للفاعل، وهو أظهرُ في المعنى وإن كان الأول أنسب. فتح المغيب ١٤٦/١.
 ٨٠ - يعني: الخطيب في تاريخ بغداد ٤٢/٢، والسُّلُفي في مقدمة معالم السنن، وهي مطبوعة مع المعالم للخطابي ١٤٦/٨ ومن واقعتهما.
 ٨٧ - أبو الفتح ابن دقيق العيد المتوفى (٧٠٢هـ) في كتابه الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ٢٠٠.
 ٨٩ - إزاء البيت بلاغ قراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كتبه مؤلفه».

- ٩١ فَقَاقِدُ شَرْطٍ قَبُولٍ قِسْمٌ وَاثْنَيْنِ قِسْمٌ غَيْرُهُ وَضَمُّوْا
٩٢ سِوَاهُمَا فَتَالِثٌ، وَهَكَذَا وَعَدٌ لِّشَرْطٍ غَيْرِ مَبْدُوءٍ فَذَا
٩٣ قِسْمٌ سِوَاهَا، ثُمَّ زِدْ غَيْرَ الَّذِي قَدَّمَ مَتْنَهُ، ثُمَّ عَلَى ذَا فَاحْتِذِي
٩٤ وَعَدَّهُ الْبُسْتِيُّ فِيمَا أَوْجَى لِّتَسْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ نَوْعًا

الْمَرْفُوعُ

- ٩٥ وَسَمَّ مَرْفُوعًا مُضَافًا لِلشَّيْءِ وَأَشْرَطَ أَحْطِيبٌ رَفَعَ الصَّاحِبِ
٩٦ وَمَنْ يُقَابِلُهُ بِذِي الْإِنْصَالِ فَقَدْ عَنَى بِذَلِكَ ذَا اتِّصَالِ

الْمُسْنَدُ

- ٩٧ وَالْمُسْنَدُ الْمَرْفُوعُ أَوْ مَا قَدْ وُصِّلَ لَوُوعٍ وَقِفٍ وَهُوَ فِي هَذَا يَقِلُّ
٩٨ وَالتَّالِثُ الرَّفْعُ مَعَ الْوَصْلِ مَعَا شَرْطُهُ بِهِ الْحَاكِمُ فِيهِ قَطْعًا

٩١ - «فَقَاقِدُ شَرْطٍ» كما في الأصل (ح) و(ل) و(ظ) وهامش (س) وكتب عليه: «صح»، وفي (جب) و(س) وهامش الأصل (خ): «فَقَقْدُ شَرْطٍ لِقَبُولٍ».

٩٢ - «مَبْدُوءٌ» وفي (ل): «مَبْدُوءٌ» بالتخفيف.

٩٤ - «البُسْتِيُّ»: ابنُ جَبَّانَ، السابق ذكره عند الناظم في البيت (٣٠).

واعلم أن العلماء تنازعوا في قول ابن حبان هذا أين قاله، وفي أي كتاب؟ فقال الزركشي في النكت ٣٩١/١: «هو في مقدمة كتابه المجروحين من المحدثين»، وتعقبه الحافظ بما محضله: «أن ما قسمه ابن حبان في مقدمة المجروحين الأسباب الموجبة للضعف في الرواة». ثم إنَّ عدَدَ الأسباب عنده في المجروحين (٢٠) عشرون فقط، وهنا تسعة وأربعون.

قال: «والحاصل أن الموضع الذي ذكر ابن حبان فيه ذلك ما عرفنا مَقْصِدَهُ». انظر: النكت ٤٩٢/١.

٩٥ - انظر قول الخطيب في: الكفاية ص ٣٧.

٩٨ - قول الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١٧، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٩١.

الْمُتَّصِلُ وَالْمَوْصُولُ

٩٩ وَإِنْ تَصِلَ بِسَنَدٍ مُتَّصِلٍ قَسَمٌ مُتَّصِلًا مَوْصُولًا

١٠٠ سَوَاءٌ الْمَوْقُوفُ وَالْمَقْطُوعُ وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ يَدْخُلُ الْمَقْطُوعُ

الْمَوْقُوفُ

١٠١ وَسَمٌّ بِالْمَوْقُوفِ مَا قَصَرَتْهُ بِصَاحِبٍ وَصَلَتْ أَوْ قَطَعَتْهُ

١٠٢ وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ سَمَاءُ الْأَثَرِ وَإِنْ تَقِفَ بِغَيْرِهِ قَيْدٌ تَبَرَّ

الْمَقْطُوعُ

١٠٣ وَسَمٌّ بِالْمَقْطُوعِ قَوْلُ النَّابِغِيِّ وَفِعْلُهُ، وَقَدْ رَأَى الشَّافِعِيُّ

١٠٤ تَعْيِيدَهُ بِهِ عَنِ الْمُنْقَطِعِ قُلْتُ: وَعَكْمُهُ أَصْطِلَاحُ الْبَرْدِيِّ

فُرُوعُ

١٠٥ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ «مِنَ السُّنَّةِ» أَوْ نَحْوِ أَمْرِنَا أَحْكُمَهُ الرِّفْعُ وَلَوْ

١٠٦ بَعْدَ التَّيِّ قَالَهُ بِأَعْصِرَ عَلَى الصَّيْحِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ

١٠٧ وَقَوْلُهُ «كُنَّا نَرَى» إِنْ كَانَ مَعَ عَصِرَ التَّيِّ مِنْ قَبْلِ مَا رَفَعَ

١٠٨ وَقِيلَ: لَا، أَوْ لَا فَلَا، كَذَلِكَ لَمْ وَلِلْخَطِيبِ قُلْتُ: لَنْ كُنْ جَعَلَهُ

١٠٢ - «بغيره» كما في الأصول، وفي (جب): «بتابع» وثبت في هامش (س) أنه ثبت في نسخة أخرى، قال السخاوي في فتح المغيب ١/ ١٩٠: «وفي بعض النسخ «بتابع»، والأولى أشمل».

١٠٣ - انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٩٦.

١٠٤ - «البرذعي» وفي (ل): «البرذعي» بالمعجمة، وهو الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون بن رُوح البرذيعي البرذعي (٣٠١هـ). انظر: تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٤٦.

* إزاء البيت بلاغ القراءة على المؤلف بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابغي قراءة بحث علي: كتبه مؤلفه».

١٠٨ - جمع الناظم في نصف بيت «لا» النافية ثلاث مرات، مما جعل فهم المراد من البيت =

- ١٠٩ مَرْفُوعًا مُحَاكِمُ وَالرَّزِيُّ
 ١١٠ لَكِنْ حَدِيثُ «كَانَ بَابُ الْمُصْطَفَى
 ١١١ حُكْمًا لَدَى مُحَاكِمٍ وَأَخْطِيبٍ
 ١١٢ وَعَدُّ مَا فَتَرَهُ الصَّحَابِيُّ
 ١١٣ وَقَوْلُهُمْ «يَرْفَعُهُ» يَبْلُغُهُ
 ١١٤ وَإِنْ يُقَالُ عَنْ نَابٍ فَمُرْسَلٌ
 ١١٥ تَصَحَّحَ وَفِيهِ، وَذُو أَخِي مَالٍ
 ١١٦ وَمَا أَفَّ عَنْ صَاحِبٍ بِحَيْثُ لَا
 ١١٧ مَا قَالُ فِي الْمَحْصُولِ نَحْوُ مَنْ أَفَّ
- أَبْنُ أَخْطِيبٍ وَهُوَ الْقَوِيُّ
 يُقَرَّكَ بِالْأَظْفَارِ مِمَّا وَقَفَا
 وَالرَّفْعُ عَنِ الْمَسْجِدِ ذُو تَصْوِيبٍ
 رَفْعًا فَمَحْمُولٌ عَلَى الْأَسْبَابِ
 رِوَايَةٌ «يَنْبِيهِ» رَفَعُ فَاثْبَتَهُ
 قُلْتُ: «مِنَ السُّنَّةِ عَنْهُ نَقَلُوا
 نَحْوُ» أَمْرًا مِنْهُ لِلْفَرَائِثِ
 يُقَالُ رَأْيًا حُكْمُهُ الرَّفْعُ عَلَى
 فَالْحَاكِمُ الرَّفْعُ هَذَا أَثْبَتَا

= عسيراً، ومعنى البيت ملخصاً: إذا قال الصحابي: «كنا نفعل كذا» ونحوه إذا لم يُضغفه إلى زمان النبي ﷺ فهو من قبيل الموقوف، وإن أضافه إلى زمان النبي ﷺ فالذي عليه أهل الحديث وجزم به الحاكم أنه مرفوع؛ وهو مذهب الخطيب وابن الصلاح. وإلى هذا مرجع الضمير في «كَذَلِكَ لَهُ».

وجاء عن الإسماعيلي: أنه أنكر أن يكون مرفوعاً مطلقاً؛ سواء قيد أم لم يقيد بعصر النبي ﷺ، وهو الذي أشار إليه الناظم بقوله: «وقيل لا»، وحق هذه العبارة أن تؤخر بعد ذلك، لكنه اضطره النظم...

١١٠ - الحديث رواه الحاكم في علوم الحديث ص ١٩ عن المغيرة بن شعبة. ورواه البخاري في الأدب المفرد (١٠٨٠)، والخطيب في الجامع ١/١٦١ من حديث أنس رضي الله عنه.

١١١ - قال ابن الصلاح: «بل هو مرفوع». انظر: علوم الحديث ص ١٩٨.

١١٤ - انظر: التقييد والإيضاح ص ٦٠، وفتح المغيث ١/٢٢١.

١١٥ - «للفرألي» أي: أبي حامد في المستصفى ١/١٣١.

١١٧ - المحصول للفخر الرازي ٤/٤٤٩. «ومن أتى ساحراً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» من قول ابن مسعود؛ رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٨، وابن الجعد في مسنده ١/٣٧١ (٢٥٥٤)، والبرزاز كما في كشف الأستار (٢٠٦٧)، والطبراني في الأوسط ٢/١٢٣ (١٤٥٣)، وانظر: مجمع الزوائد ٥/١١٨.

١١٨ وَمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُحَمَّدٌ، وَكَانَهُ أَهْلُ الْبَصَرَةِ

١١٩ كَرَّرَ: قَالَ بَعْدُ، قَالَ الْخَطِيبُ رَوَى بِهِ الرَّفْعَ وَذَا الْحَبِيبُ

الْمُرْسَلُ

١٢٠ مَرْفُوعٌ تَابِعٍ عَلَى الْمَشْهُورِ مُرْسَلٌ أَوْ قَيْدُهُ بِالْكَبِيرِ

١٢١ أَوْ سَقَطَ رَأْيُ مَنَّهُ، دُونَ أَقْوَالِ وَالْأَوَّلُ الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ

١٢٢ وَأَخْبَجَ مَا لَكَ كَذَا الثَّقَاتِ وَتَابِعُوهُمْ مَا بِهِ وَدَانُوا

١٢٣ وَرَدَّهُ جَمَاهُ النَّقَادِ لِلْجَهْلِ بِالسَّاقِطِ فِي الْإِسْنَادِ

١٢٤ وَصَاحِبًا لَتَهْمِيدٍ عَنْهُمْ نَقَلَهُ وَمُسَامٍ صَدَرَ ذَلِكَ كِتَابٍ أَصْلَهُ

١٢٥ لَكِنْ إِذَا صَحَّ لَنَا مَخْرَجُهُ بِمُسْنَدٍ أَوْ مُرْسَلٍ يُخْرِجُهُ

١٢٦ مِنْ لَيْسَ بِرَوِيٍّ عَنْ رِجَالِ الْأَوَّلِ نَقَلَهُ، قُلْتُ: الشَّيْخُ لَمْ يَقْصِدِ

١١٨ - محمد: هو ابن سيرين، والبيت بكسر التاء في رَوِيَهُ كما في النسخ، ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ١/٢٣٢.

١١٩ - انظر: الكفاية للخطيب ص ٤١٩.

* وهنا بلاغ القراءة: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كنه مؤلفه».

١٢١ - «سَقَطَ» وجهان كما في الأصل، وفي (ظ) و(جب): «سَقَطَ» بالضم، وفي (س) و(وح) بالكسر، وهو الذي نص عليه السيوطي في شرحه ص ٧٣.

١٢٤ - الإمام أبو عمر بن عبد البر في: التمهيد ٦/١، والإمام مسلم في مقدمة الصحيح ١/٣٠.

١٢٦ - «نَقَلَهُ» بالجزم، مع أن أداة الشرط غير جازمة، وهذا يجوز للضرورة، واستشهدوا له بقول الشاعر:

وَإِذَا نُصِبَكَ مُصِيبَةً فَاضْبِرْ لَهَا وَإِذَا نُصِبَكَ خِصَاصَةً فَتَجَمَّلْ

ولو قال الناظم في البيت السابق: «لَكِنْ مَتَى صَحَّ» لخرج من الخلاف كما أفاده تلميذه الحافظ ابن حجر، وانظر: فتح المغيث ١/٢٥٨.

- ١٢٧ وَالشَّافِعِيُّ بِالْكَسْرِ قَيْدًا وَمَنْ رَوَى عَنِ الثَّقَاتِ أَبَدًا
١٢٨ وَمَنْ إِذَا شَارَكَ أَهْلَ الْحِفْظِ وَافَقَهُمْ إِلَّا بِتَقْصِيفِ لَفْظٍ
١٢٩ فَإِنْ يَقُلْ: قَالِمُسْتَدُّ الْعُمَّةِ فَقُلْ: دَلِيلَانِ بِهِ يَعْتَضِدُّ
١٣٠ وَرَسْمُوا مُنْقَطِعًا عَنْ رَجُلٍ وَفِي الْأَصُولِ نَعْنُهُ بِالْمُرْسَلِ
١٣١ أَمَّا الَّذِي أَرْسَلَهُ الصَّحَابِيُّ فَحُكْمُهُ الْوَصْلُ عَلَى الصَّوَابِ

الْمُنْقَطِعُ وَالْمُعْضَلُ

- ١٣٢ وَسَمَّيْنَا الْمُنْقَطِعَ الَّذِي سَقَطَ قَبْلَ الصَّحَابِيِّتِ بِهِ رَاوٍ فَقَطْ
١٣٣ وَقِيلَ: مَا لَمْ يَتَّصِلْ، وَقَالَ يَأْنَهُ الْأَقْرَبُ، لَا اسْتِغْنَاءَ
١٣٤ وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ أَشْنَانِ فَصَائِدًا، وَمِنْهُ قِسْمٌ ثَانِي
١٣٥ حَذَفُ السِّيِّئِ وَالصَّحَابِيُّ مَعًا وَوَقِفُ مَشْنَاهِ عِلْمٌ مِنْ تَبَعَا

النَّعْنَةُ

- ١٣٦ وَصَحَّحُوا وَصَلَ مُعْنَعٍ سَلِمَ مِنْ لُتْسَةِ رَاوِيهِ، وَاللَّقَاءُ عِلْمٌ
١٣٧ وَبَعْضُهُمْ حَكَى بِذَا إِجْمَاعًا وَمُسْلِمٌ لَمْ يَشْرُطْ إِجْمَاعًا

١٣٠ - نقله الجويني في البرهان ١/ ٦٤١، وراجع: النكت للزركشي ١/ ٤٤٨، وفتح المغيـث ١/ ٢٦٨. وسكت عليه الناظم فلم يتعقب. فأكمل البرهان الحلبي ذلك، وقال:
قُلْتُ: الْأَصَحُّ أَنَّهُ مُثْبَلٌ لِكُنْ فِي إِسْنَادِهِ مَرٌّ يُجْهَلُ
١٣١ - نص قراءة على الناظم: «بَلَغَ جَمَالَ الَّذِي عَبْدُ اللَّهِ النَّابِغِيُّ قِرَاءَةً عَلَيَّ وَالْجَمَاعَةُ سَمَاعًا؛ كَتَبَهُ مَوْلَاهُ».

١٣٣ - «وقالا» الألف للإطلاق وليست للثنية، والمراد بهذا ابن الصلاح.
«لَا اسْتِغْنَاءَ» كما في الأصل و(ظ). وفي المطبوع و(غ): «الاستعمال» وهو خطأ؛ لأن مراده بأنه الأقرب من حيث المعنى واللغة فالانقطاع ضد الاتصال، وليس بأقرب بالنسبة لاستعمال المحدثين واصطلاحهم الخاص. راجع: فتح المغيـث ١/ ٢٧٨.
١٣٧ - «مسلم» في مقدمة الصحيح (١/ ٨٨): باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن. راجع: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٢٤.

- ١٣٨ لَكِنْ تَعَاَصَرًا، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ
 ١٣٩ مَعْرِفَةُ الرَّاَوِي بِالْأَخْذِ عَنْهُ
 ١٤٠ مُنْقَطِعٌ، حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ
 ١٤١ سَوَاءً، وَلِلْقَطْعِ نَحْوُ الْبُرْجِ
 ١٤٢ قَالَ: وَمِثْلُهُ رَأَى ابْنُ شَيْبَةَ
 ١٤٣ قُلْتُ: الصَّوَابُ أَنْ مَنْ أَدْرَكَ مَا
 ١٤٤ يُحْكَمُ لَهُ بِالْوَصْلِ كَيْفَ مَا رَوَى
 ١٤٥ وَمَا حَكَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ
 ١٤٦ وَكَثُرَ اسْتِغْنَاءُ عَنْ فِي ذَا التَّرْمَنِ
 طُولُ صَحَابَةٍ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطُ
 وَقِيلَ: كُلُّ مَا آتَانَا مِنْهُ
 وَحُكْمُ "أَنَّ" مُحْكَمٌ عَنْ قَالَ جُلُ
 حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ فِي التَّخْرِيجِ
 كَذَّالَهُ، وَلَمْ يُصَوِّبْ صَوْبَهُ
 رَوَاهُ بِالشَّطْرِ الَّذِي تَقَعَا
 يَقَالُ أَوْ عَنْ أَوْيَافٍ فَسَوَا
 وَقَوْلُ يَعْقُوبَ عَلَى ذَا نَزْلِ
 إِجَانَةً، وَهُوَ يَوْصِلُ مَا قَمَنْ

تَعَارَضُ الْوَصْلِ وَالْإِسْرَارِ، أَوَّلُ رَفْعٍ وَالْوَفْقِ

- ١٤٧ وَأَحْكَمُ يَوْصِلُ ثِقَةً فِي الْأَظْهَرِ
 ١٤٨ وَنَسَبَ الْأَوَّلَ لِلتَّخْلِارِ
 ١٤٩ يَوْصِلُ "لَا يَنْكَاحُ إِلَّا يَوْفَى"
 وَقِيلَ: بَلْ إِنْ سَأَلَ لِلْأَكْثَرِ
 أَنْ صَحَّحُوهُ، وَقَضَى الْبُخَارِيُّ
 مَعَ كَوْنِهِ مِنْ أَمْسَلَةٍ كَالْجَبَلِ

١٤٣ - التقييد والإيضاح ص ٧٢.

١٤٦ - «فمن» - بفتح الهمزة حتى ينسلم من غيب التوجيه - أي: حقيق. وراجع: فتح الباقي
 لتركيباء الأنصاري ٢١٥/١.

* هنا نص بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة
 بحث علي: كنه مؤلفه».

١٤٩ - «يؤصل» باللام كما في الأصل و(س) و(جب)، وفي (ح): «يوصل» بالياء.

«لا يَنْكَاحُ إِلَّا يَوْفَى» حديث أبي موسى الأشعري؛ رواه أبو داود ٥٨٦/٢ (٢٠٨٥)،
 والترمذي في الجامع ٣٩٨/٣ (١١٠١)، وابن ماجه ٣٤٧/١ (١٨٨٧). وقول البخاري
 رواه البيهقي في الكبرى ١٠٨/٧؛ قال: «الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل بن يونس ثقة».
 والحديث رواه شعبه والثوري عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلاً.

- ١٥٠ وَقِيلَ: الْأَكْثَرُ، وَقِيلَ: الْأَحْقَفُ شَمَّ فَأَرْسَالَ عَذْلٍ يَحْفَظُ
١٥١ يَنْدَحُ وَأَهْلِيَّةُ الْوَأَصِلِ، أَوْ مُسْتَدٍ عَلَى الْأَصْحَحِ، وَأَرْأَوْا
١٥٢ أَنْتَ الْأَصَحُّ الْحَكْمُ لِلرَّفْعِ وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ فِي ذَا وَذَا كَمَا حَكَا

التَّدْلِيسُ

- ١٥٣ تَدْلِيسُ الْإِسْنَادِ كَمَنْ يُسْقِطُ مَنْ حَدَّثَهُ، وَيَرْتَمِي بِهِ مَنْ وَأَنْتَ
١٥٤ وَقَالَ، يُؤْهِمُ اتِّصَالَ، وَأَخْلَفَ فِي أَهْلِهِ، فَأَلْزَمَ مُطْلَقًا ثِقَةً
١٥٥ وَالْأَكْثَرُونَ قَالُوا مَا صَرَّحَا نِقَاطُهُمْ بِوَصْلِهِ وَصُحْحَا
١٥٦ وَفِي الصَّحِيحِ عِدَّةٌ كَالْأَعْمَاشِ وَكُلُّهُمْ سَمِعَ بَعْدَهُ، وَفَتَّشَ
١٥٧ وَدَمَهُ شُعْبَةً دُو الرُّسُوحِ وَدُونَهُ التَّدْلِيسُ لِلشُّبُوحِ
١٥٨ أَنْ يُصِفَ الشَّيْخَ بِمَا لَا يَعْرِفُ بِهِ، وَذَا بِمَقْصِدٍ يَخْتَلِفُ
١٥٩ فَتَرَهُ لِلضَّعِيفِ وَاسْتِصْفَارَا وَكَالْخَطِيبِ يُؤْهِمُ اسْتِكْنَارَا
١٦٠ وَالشَّافِعِيُّ أَثْبَتَهُ بِمَرَّةٍ قُلْتُ: وَشَرَّهَا أَحْوَالُ الشُّبُوحِ

الشَّاذُّ

- ١٦١ وَدُو الشُّذُوزِ مَا يَخَالِفُ الثَّقَّةَ فِيهِ أُمْلَا، فَالشَّافِعِيُّ حَقَّقَهُ

١٥٢ - «بِالرُّفْعِ» بِاللَّامِ كَمَا فِي الْأَصُولِ، وَفِي (ظ): «بِالرُّفْعِ». وَفِي الْأَصْلِ بَعْدَ الْبَيْتِ بِلَاغٌ
لِلْقِرَاءَةِ عَلَى النَّازِمِ بِخَطِّهِ كَمَا سَبَقَ فِي رَقْم (١٤٦).

١٥٩ - انظر: الكفاية للخطيب ٤٠٣.

١٦٠ - انظر: الرسالة لشافعي ص ٣٧٩ (١٠٣٣)، وبعد البيت نص بلاغ القراءة على
المؤلف بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي: كنه مؤلفه».

وفِي (س) مقابلة بلاغ نصه: «بلغت سماعاً في السابع».

١٦١ - انظر: مناقب الشافعي لابن أبي حاتم ص ٢٢٣، ومعرفة علوم الحديث ص ١١٩،
والمعرفة للبيهقي ٢٠/١، والكفاية للخطيب ص ١٤٨.

- ١٦٢ وَالْحَاكِمُ اخْتَلَفَ فِيهِ مَا اشْتَرَطَ
وَالْخَلِيلِيُّ مُفْرَدُ الرَّوَيْ فَقَطَ
١٦٣ وَرَدَّ مَا قَالَا بِفِرْدِ النَّقَّةِ
كَأَنَّهَا فِي عَرْبِ بَيْعِ الْوَلَا وَالْهَبَةِ
١٦٤ وَقَوْلِ مُسْلِمٍ: رَوَى الزُّهْرِيُّ
تِسْعِينَ قَرْءًا كُلُّهَا قَوِيٌّ
١٦٥ وَاخْتَارَ فِيمَا لَمْ يَخْلِفْ أَنْ مَنَ
يَقْرُبُ مِنْ ضَبْطِ فِرْدِهِ حَسَنَ
١٦٦ أَوْ بَلَغَ الضَّبْطُ فَصَحَّ، أَوْ بَعْدَ
عَنْهُ، فِيمَا شَذَّ فَأُطْرَحَ وَرُدَّ

مُنْكَرٌ

- ١٦٧ وَالْمُنْكَرُ الْمُرْدُ، كَذَا الْبَرْدِجِيُّ
أَطْلَقَ، وَالصَّوَابُ فِي التَّخْرِيجِ
١٦٨ إِجْرَاءُ تَقْصِيلِ لَيْلَى الشُّذُوزِ مَرَّةً
فَهُوَ بِمَعْنَاهُ كَذَا الشَّيْخُ ذَكَرَ
١٦٩ نَحْوُ «كُلُّوا الْبَاكِحَ بِالْتَّمْرِ» أَخْبَرُ
وَمَا لَيْلَى سَمَى ابْنُ عُمَرَ
١٧٠ قُلْتُ: فَاذًا؟ بَلْ حَدِيثُ مُزْنِيهِ
حَاثِمَةُ عِنْدَ الْخَلَا وَوَضْعِهِ

١٦٢ - معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٩، والإرشاد لأبي يعلى الخليلي ١٧٦/١، وعلوم الحديث ص ٢٣٧.

١٦٣ - حديث ابن عمر: «في النهي عن بيع الولاء وهبته» عند البخاري في العتق ٢٠٦/٥ (٢٥٣٥)، ومسلم ٣٨٧/٥ (٣٧٦٧)، وابن ماجه ١٢٤/٢ (٢٧٧٥).

١٦٤ - قول مسلم في صحيحه ١١٠/١١ (٤٢٣٧) (مع النووي).

١٦٧ - «البرديجي»: أحمد بن هارون تقدم التعريف به في رقم (١٠٤).

وانظر قوله في: علوم الحديث ص ٢٤٤، وتدريب الراوي ٢٧٦/١، وفتح المغيث ١٢/٢.

١٦٩ - «كُلُّوا الْبَلَّحَ بِالْتَّمْرِ»؛ رواه النسائي في الكبرى ١٦٧/٤، وابن ماجه ٢٤٥/٢ (٣٣٧٣)، والحديث قال فيه النسائي: منكر، كما في تحفة الأشراف ١٢/٢٢٤.

«مَالِيكَ» بالوجهين الضم والكسر، وكتب فوقه بالأصل معاً، وقد جاء بالضم في (س) و(ج) وبالكسر في (ج).

والمقصود هنا روايته عن: عُمَرُ بْنُ عَثْمَانَ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَا يَبْرُثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ» كما في الموطأ ٥١٩/٢. قلت: وفي رواية أبي مصعب من الموطأ ٥٣٩/٢ (٣٠٦١) عُمَرُ بْنُ عَثْمَانَ. فوافق الآخرين.

١٧٠ - حديث أنس في نزاع الخاتم عند الخلا؛ رواه أبو داود ٢٥/١ (١٩)، والنسائي =

الاعْتِبَارُ وَالْمُتَّبَعَاتُ وَاسْتَوْاهِدُ

- ١٧١ اِلْعَتْبَارُ سُبُكُ الْحَدِيثِ هَلْ شَاكَ رَاوِغِيهِ فِيمَا حَمَلَ
١٧٢ عَرَسَ يَحِيهِ، فَإِنْ يَكُنْ شُورِكَ مِنْ مُعْتَبِرِيهِ قَتَابِعُ، وَإِنْ
١٧٣ شُورِكَ شَيْخُهُ فَمَنُوفُ فَكَذَا وَقَدْ يُسَمَّى شَاهِدًا، ثُمَّ إِذَا
١٧٤ مَنَ مِمَّنَّاهُ أَتَى فَالشَّاهِدُ وَمَا خَلَا عَنْ كُلِّ ذَا مَقَارِدُ
١٧٥ مِثَالُهُ «لَوْ أَخَذُوا إِهَابَهَا» فَلَفْظُهُ «الدَّبَاغُ» مَا أَقْبَى بِهَا
١٧٦ عَنْ عَمْرِو الْأَبْنِ عُيَيْنَةَ، وَقَدْ تَوَبَّعَ عَمْرُو فِي «الدَّبَاغِ» فَالْعَصْدُ
١٧٧ ثُمَّ وَجَدْنَا «أَيُّمَا إِهَابٍ» فَكَانَ فِيهِ شَاهِدٌ فِي آتَابِ

زِيَادَةُ الثَّقَاتِ

- ١٧٨ وَاقْبَلْ زِيَادَاتِ الثَّقَاتِ مِنْهُمْ وَمِنْ سِوَاهُمْ فَعَلَيْهِ الْمُعْظَمُ
١٧٩ وَقِيلَ لَا، وَقِيلَ لَا مِنْهُمْ، وَقَدْ قَسَمَهُ الشَّيْخُ، فَقَالَ: مَا أَنْفَرُ
١٨٠ دُونَ الثَّقَاتِ ثِقَةً خَالَفَهُمْ فِيهِ مَرِيحًا، فَهُوَ رَدٌّ عِنْدَهُمْ

= ١٧٨/٨، والترمذي ٢٢٩/٤ (١٧٤٦)، وابن ماجه ٦١/١ (٣٠٤).

* بلزاء البيت بلاغ القراءة على الناظم: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؛ كنه مؤلفه».

١٧٥ - «لَوْ أَخَذُوا إِهَابَهَا» رواه مسلم في الحيز ٢٧٤/٢ (٨٠٤): «هَلَا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فِدْبَعْتُمُوهُ...» من طريق ابن عيينة. ورواه البخاري في الزكاة ٤٤٦/٣ (١٤٩٢)، وفي البيوع ٥٢٢/٤ (٢٢٢١) وليس عنده لفظ الدبَاغ.

١٧٧ - حديث ابن عباس: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ...» عند مسلم ٢٧٦/٢ (٨١٠)، وأبي داود (٤١٢٣)، والترمذي (١٧٢٨)، والنسائي (٤٢٥٢).

* وهنا بلاغ القراءة على الناظم كما سبق في (١٧٠).

- ١٨١ أَوْ لَمْ يُخَالَفْ، فَأَقْبَلْنَاهُ، وَادَّخَى
 ١٨٢ أَوْ خَالَفَ الْإِطْلَاقَ نَحْوُ «جُعِلَتْ
 ١٨٣ فَالْشَّافِعِي وَأَحْمَدُ اخْتِجَابًا إِذَا
 ١٨٤ لَكِنْ فِي الْأَمْرِ سَالٍ جَرَحًا، فَأَقْنَصَى
 ١٨٥ هَذَا قَبُولُ الْوَصْلِ، إِذْ فِيهِ وَفَى
 فِيهِ الْخَطِيبُ الْإِتِّفَاقَ جُمْعًا
 تَرْبَةُ الْأَرْضِ فِيهِ فَرْدٌ نُقِلَتْ
 وَالْوَصْلُ وَالْإِمْرَسَالُ مِنْ ذَا أَخِذَا
 تَقْدِيمُهُ، وَرَدَّ أَنْتَ مُقْتَضَى
 أَمْرًا عِلْمَ نَائِدٍ لِلْمُتَنَبِّئِ

الْأَفْرَادُ

- ١٨٦ الْفَرْدُ قِسْمَانِ: فَرْدٌ مُطْلَقًا
 ١٨٧ وَالْفَرْدُ بِالنِّسْبَةِ مَا قَيَّدَتْهُ
 ١٨٨ أَوْ عَنْ فُلَانٍ نَحْوُ قَوْلِ الْقَائِلِ
 ١٨٩ لَمْ يَرَوْهُ ثِقَةً إِلَّا ضَعْفَهُ
 ١٩٠ فَإِنْ يُرِيدُ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِهَا
 وَحُكْمُهُ عِنْدَ الشُّدُودِ سَبَقًا
 بِنِيقَةٍ، أَوْ بِلَا ذِكْرَتِهِ
 لَمْ يَرَوْهُ عَنْ بَكْرٍ إِلَّا وَائِلٌ
 لَمْ يَرَوْهُ هَذَا عَنِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ
 تَجَوُّزًا فَأَجْعَلُهُ مِنْ أَوْلِيهَا

١٨١ - انظر قول الخطيب في: الكفاية ص ٤٦٥.

١٨٢ - حديث حذيفة: «فَضَّلْنَا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِخُمْسٍ... وَجُعِلَتْ تَرْبَتُنَا لَنَا ظُهُورًا» عند مسلم في المساجد ٧/٣ (١١٦٥) من رواية أبي مالك الأشجعي عن رُبَيْعٍ عَنْهُ. وسائر الروايات فيها: «وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مُسْجِدًا وَظُهُورًا» كما عند مسلم ٨/٣ (١١٦٧)، والبخاري ٥٦٥/١ (٣٣٥).

١٨٥ - في الأصل بلاغ القراءة على المؤلف بخطه: «بَلَغَ جَمَالَ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ النَّابِغِيُّ قِرَاءَةً بَحْثَ عَلِيٍّ كَتَبَهُ مُؤَلَّفُهُ». وفي (س) بلاغ آخر نصه: «بَلَغَتْ سَمَاعًا فِي التَّاسِعِ».

١٨٨ - «بَكْرٍ الْأ.» بنقل الهمز إلى الساكن قبلها، والمصنف يقصد بهذا ما رواه أبو داود (٣٧٢٦)، والترمذي (١٠٩٥)، وابن ماجه (١٩٠٩) وغيرهم من طريق ابن عيينة عن وائِلِ بْنِ دَاوُدَ عَنْ ابْنِهِ: بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «أَوَّلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِسَوِيْقٍ وَتَمْرًا». فهذا لم يروه عن بكرٍ إِلَّا وَائِلٌ، ولم يروه عن وائِلٍ إِلَّا ابْنُ عِيْنَةَ، والقاتل هو ابن طاهر المقدسي في أطراف الغرائب. راجع: فتح المغيب ٣٨/٢. وهذا من زيادات العراقي التي لم يميزها بقوله: «قلت».

- ١٩١ وَلَيْسَ فِي أَفْرَادِهِ النَّسَبِيَّةُ
١٩٢ لَكِنْ إِذَا قِيدَ ذَلِكَ بِالنَّقْصِ
- صَغُفَ لَهَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ
فَحُكْمُهُ يَقْرُبُ مِمَّا أُطْلِقَتْهُ

أَكْثَرُ

- ١٩٣ وَسَمَّ مَا بَعِلَتْهُ مَشْمُولُ
١٩٤ وَهِيَ بِحَبْلَةٍ عَنْ أَصْبَابٍ طَلَتْ
١٩٥ تُدْرِكُ بِالْخِلَافِ وَالْتِفَرْدِ
١٩٦ جِهْبِدُهَا إِلَى أَطْلَاعِهِ عَلَى
١٩٧ أَوْ وَقِفَ مَا يُرْفَعُ، أَوْ مَتْنٍ دَخَلَ
١٩٨ ظَلَّتْ فَأَمْضَى، أَوْ وَقِفَ فَأَجْمَأَ
١٩٩ وَهِيَ تَحِيٌّ مُعَالِبًا فِيهِ السَّنَدِ
٢٠٠ أَوْ وَقِفَ مَرْفُوعٍ، وَقَدْ لَا تَقْلَحُ
٢٠١ يَوْمَهُمُ يَعْلَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبَدَلَا
٢٠٢ وَجِلَّةُ الْمَتْنِ كَتَفِيَّ الْبَسْمَلَةِ
٢٠٣ وَصَحَّحَ أَنَّ أَنْسَاءً يَقُولُ «لَا
- مَعْلَلًا، وَلَا تَقْلُ مَعْلُولُ
فِيهَا غُمُوضٌ وَخَفَاءٌ أَتَرَّتْ
مَعَ قَرَأَتِ تَضَمُّ، يَحْتَدِي
تَضَوِّبِ إِسْرَائِيلَ لِمَا قَدْ وَصِلَا
فِي غَيْرِهِ، أَوْ وَهَمٍ وَاهِمٍ حَصَلَ
مَعَ كَوْنِهِ ظَاهِرًا أَنَّهُ سَلِمَا
تَقْلَحُ فِي الْمَتْنِ يَقْطَعُ مُسْنَدِ
كَ«الْبَيْعَاتِ بِالْخِيَارِ صَرَحُوا
عَمْرًا يَعْبُدُ اللَّهَ حَيْثُ نَقَلَا
إِذْ ظَلَّتْ رَاوْنَفِيهَا فَنَقَلَتْهُ
أَحْفَظُ شَيْئًا فِيهِ» حَيْثُ سُئِلَا

١٩٤ - هنا بلاغ القراءة على الناظم بخطه كما تقدم في رقم (١٨٥).

٢٠٠ - رواية الجادة والصواب عند البخاري ٤/٤٢١ (٢١١٣) محمد بن يوسف عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به.

ورواية يعلى بن عبيد عن سفيان قال: غُفِرَ لِي دِينَار. وهي عند الطبراني في الكبير ٤٤٨/١٢ (١٣٦٢٩) ولم تقدر في المتن؛ لأن الإسناد كيفما كان على الحالتين، فهو يدور على ثقة.

٢٠٢ - الرواية عند مسلم ٣٣١/٢ - ٣٣٢ (٨٨٨ - ٨٨٩) من حديث أنس: «لا يذكرهن بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها».

- ٢٠٤ وَكَثُرَ التَّعْلِيلُ بِالْإِهْسَالِ
٢٠٥ وَقَدْ يَعْلُونَ بِكُلِّ قَدْ
٢٠٦ وَمِنْهُمْ مَنْ يُطَاقُ اسْمُ الْعِلَّةِ
٢٠٧ يَقُولُ: مَعْلُولٌ صَحِيحٌ كَالَّذِي
٢٠٨ وَالنَّسَخَ سَمَى التَّمْذِيءَ عِلَّةً
- لِلْوَصْلِ ابْنُ يَقُو عَلَى اتِّصَالِ
فِسْقٍ وَتَعْمَلَةٍ وَتَوْعٍ جَرِيحٍ
لِغَيْرِ قَادِحٍ كَوْضَلِ ثِقَةٍ
يَقُولُ صَحِيحٌ مَعَ مُتَدُونٍ اخْتِذِي
قَابِ بُرْذٍ فِي سَمَلٍ فَأَجْلَحِي لَهُ

مُضْطَرِبٌ

- ٢٠٩ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ مَا قَدْ وَرَدَا
٢١٠ فِي مَتْنٍ أَوْ فِي سَنَدٍ ابْنُ تَضَخٍ
٢١١ بَعْضُ الْوُجُوهِ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرِبًا
٢١٢ كَالْخَطِّ لِلْسُّرَةِ جَمُّ الْخُلْفِ
- مُخْتَلَفًا مِنْ وَاحِدٍ فَأَرْبَدَا
فِيهِ تَسَاوِي الْخُلْفِ، أَمَا إِنْ رَجَحَ
وَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحِ مِنْهَا وَجَبَا
وَالِإِضْطِرَابُ مُوجِبٌ لِلضَّعْفِ

الْمُدْرَجُ

- ٢١٣ الْمُدْرَجُ الْمُلْحَقُ أَخْرَجَ الْخَبْرَ
٢١٤ نَحْوًا إِذَا قُلْتَ الشَّهْدُ وَصَلُ
- مِنْ قَوْلٍ رَأَوْهُمَا، يَلَا فَضْلَ ظَهَرِ
ذَلِكَ زُهَيْرٌ وَابْنُ ثَوْبَانَ فَصَلُ

٢٠٨ - «فإن يُرَدُّ في غملي فأَجْنَحُ لَهُ» هذا التفصيل زيادة من الحافظ العراقي ولم يميزه. كما في شرح التبصرة والتذكرة ٢٣٩/١.

* وإزاء البيت بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي قراءة بحث علي؟ كنه مؤلفه».

٢١٢ - حديث أبي هريرة رواه أبو داود ٢٢٨/٢ (٦٨٥) (مع العَوْنِ)، وابن ماجه ١٧٠/١ (٩٣٠) وغيرهما. قال الحافظ في بلوغ المرام ص ٧٠: «وصححه ابن حبان، ولم يُصَبِّ من زعم أنه مضطرب، بل هو حسن».

٢١٤ - «الشَّهْدُ» في الأصل بالضم. وفي (س) و(ح) بالفتح. حديث ابن مسعود عند أبي داود ١٤٤/٣ (٩٦٦) وفي آخره: «إذا قلت هذا أو =

- ٢١٥ قُلْتُ: وَمِنْهُ مُدْرَجٌ قَبْلُ قُلُوبٍ
 ٢١٦ وَمِنْهُ جَمْعٌ مَا أَقَى كُلُّ طَرَفٍ
 ٢١٧ كَوَائِلٍ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ قَدْ
 ٢١٨ وَمِنْهُ أَنْ يُدْرَجَ بَعْضُ مُسْنَدٍ
 ٢١٩ نَحْوُ «وَلَا تَنَافِسُوا فِي مَكْنٍ لَا
 ٢٢٠ مِنْ مَكْنٍ» لَا تَجَسُّسُوا أَدْرَجَهُ
 ٢٢١ وَمِنْهُ مَنْ تَنَحَّيَ جَمَاعَةً وَرَدَّ
 ٢٢٢ فَيَجْمَعُ الْكُلَّ بِإِسْنَادٍ ذَكَرَ
 ٢٢٣ فَإِنَّ عَمْرًا عِنْدَ وَاصِلٍ فَقَطَّ
- كَ «أَسْبَغُوا الوُضُوءَ وَبِئْلِ الْعَقَبِ»
 مِنْهُ بِإِسْنَادٍ يَوَاحِدٍ سَلَفَ
 أَدْرَجَ «ثُمَّ جَعَلْتُهُمْ» وَمَا اتَّخَذَ
 فِيهِ عَمْرٍو مَعَ اخْتِلَافِ السَّنَدِ
 تَبَاغَضُوا «فَمُدْرَجٌ قَدْ نُفِلَا
 ابْنُ أَبِي سَرِيمٍ إِذْ أَخْرَجَهُ
 وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ بَعْضًا فِي السَّنَدِ
 كَمَنْ «أَيُّ الذَّنْبِ أَكْثَرُ» أَخْبَرَ
 بَيْنَ شَقِيْقٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ سَقَطَ

- = قضيت هذا... وحكم بإدراج هذه اللفظة الحاكم والبيهقي والخطيب وغيرهم.
- ٢١٥ - «أَسْبَغُوا الوُضُوءَ» حديث أبي هريرة عند البخاري ٣٥٠/١ (١٦٥)، وفيه أن العبارة هذه من كلام أبي هريرة.
- ٢١٨ - «يُدْرَجُ بَعْضُ مُسْنَدٍ» كذا في الأصول.
- ٢١٩ - حديث أنس: «لَا تَبَاغَضُوا...» عند مالك في الموطأ ٩٠٧/٢ (١٦١٥)، والبخاري في صحيحه ٥٩٠/١٠ (٦٠٦٥)، وفي الأدب المفرد (٣٩٨)، ومسلم ٣٣١/٨ (٦٤٧٣).
- ٢٢٠ - «تَجَسَّسُوا» في الأصل بالهَمْش: «يُرَوَّى بِالْجِيمِ، وَمَعْنَاهُ: التَّفَحُّصُ عَنِ الْأَخْبَارِ، وَمِنْهُ الْجَاسُوسُ، وَبِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ: الْاسْتِمَاعُ لِحَدِيثِ الْقَوْمِ وَطَلَبُ خَبَرِهِمْ فِي الْخَيْرِ».
- وحديث أبي هريرة: «إِنَّا كُنْمُ وَالظُّلْمُ... وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَحَسُّسُوا» عند البخاري ٥٩٠/١٠ (٦٠٦٤)، ومسلم ٣٣٥/٨ (٦٤٨٢)، وموطأ مالك (أبي مصعب) ٧٩/٢ (١٨٩٥).
- ٢٢٢ - «بِإِسْنَادٍ ذَكَرَ» علق عليه في هامش الأصل: قوله: «ذَكَرَ» ظاهر صنيع شيخ الإسلام قراءته بالبناء للمفعول حيث فسره بالمذكور. وصريح كلام الغزي أنه بالبناء للفاعل؛ فإنه جعل فاعله وفاعل «يجمع» واحداً.
- حديث ابن مسعود: «أَيُّ الذَّنْبِ أَكْثَرُ» عند البخاري في الحدود ١٣٩/١٢ (٦٨١١)، والترمذي في جامعه ٣٢٦/٥ (٣١٨٢).

٢٢٤ وَزَادَ الْأَعْمَشُ كَذَا مَنْصُورٌ وَتَحَدُّ الْإِدْرَاجِ لَهَا مَحْظُورٌ

المَوْضُوعُ

٢٢٥ شَرُّ الضَّعِيفِ الْخَبَرُ الْمَوْضُوعُ الْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَنْصُورُ

٢٢٦ وَكَيْفَ كَانَ لَمْ يُجِزُوا ذِكْرَهُ لِمَنْ عِلْمٌ، مَا لَمْ يُبَيِّنْ أَمْرَهُ

٢٢٧ وَأَكْثَرُ الْجَمْعِ فِيهِ إِذْ خَرَجَ لِمُطَلَقِ الضَّعْفِ، عَنْ أَبِي الْفَرَجِ

٢٢٨ وَالْوَضْعُ لِلْحَدِيثِ أَضْرَبُ أَضْرَهُمْ قَوْمٌ لَزُهُمْ نُسُبُوا

٢٢٩ قَدْ وَضَعُوهَا حِسْبَةً، فَقِيلَتْ مِنْهُمْ زُكُونًا لَهُمْ وَنُقِلَتْ

٢٣٠ فَقَيَضَ اللَّهُ لَهَا نِقَادَهَا فَبَيَّنُوا بِنَقْدِهِمْ فَسَادَهَا

٢٣١ نَحْوًا فِي عَصْمَةٍ إِذْ رَأَى التَّوْرَى زَعَمْنَا وَأَوْعَيْنَ الْقُرْآنَ، فَأَنْتَرَفَ

٢٣٢ لَهُمْ حَدِيثًا فِي فَضَائِلِ السُّورِ عَنْ أَبِي عُبَيْسٍ، فَبَيَّنَ مَا بَيَّنَّكَ

٢٣٣ كَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي اعْتَرَفَ رَاوِيهِ بِالْوَضْعِ، وَيُسَمَّى اقْتَرَفَ

٢٣٤ وَكُلُّ مَنْ أَوْدَعَهُ كِتَابَهُ كَالْوَحِيدِ مُخْطِئٌ صَوَابَهُ

٢٣٥ وَجَوَزَ الْوَضْعَ عَلَى التَّرْغِيبِ قَوْمٌ ابْنُ كَرَامٍ، وَفِي التَّرْهِيْبِ

٢٢٤ - بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابني قراءة بحث علي؛ كنه مؤلفه».

٢٢٦ - «ذَكَرَهُ - أَمْرُهُ» وضع عليه في الأصل (و) (س): «معاً» يعني جواز الوجهين السكون والتحريك بالضم، وفي (جب) و(ح) بالإسكان فقط.

٢٢٧ - أبو الفرج ابن الجوزي في الموضوعات له، مطبوع في أربع مجلدات يحتوي (١٨٢٧) حديثاً موضوعاً حسب رأيه.

٢٣١ - نوح بن أبي مريم القرشي مولاهم المروزي، أبو عصمة الملقب بالجامع.

٢٣٢ - «فَبَيَّنَ» كذا في الأصل وعليها «صح»، وفي (ط) وهامش الأصل: «وَبَيَّنَ».

- ٢٣٦ وَالْوَاضِعُونَ بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعَا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، وَبَعْضُهُمْ وَضَعَا
 ٢٣٧ كَلَامَ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ فِي الْمُسْتَدِّ
 ٢٣٨ نَحْوَ حَدِيثِ ثَابِتٍ «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ» الْحَدِيثُ. وَهَلْ سَرَتْ
 ٢٣٩ وَيُعْرِفُ الْوَضْعُ بِالْإِفْرَارِ وَمَا
 ٢٤٠ يُعْرِفُ بِالزَّكَاةِ قُلْتُ: اسْتَشْكَلَا
 ٢٤١ مَا اعْتَرَفَ الْوَاضِعُ، إِذَا قَدْ يَكْذِبُ بَلَى رُوِّهُ، وَعَنْهُ نُضْرِبُ

الْمَقْلُوبُ

- ٢٤٢ وَقَسَمُوا الْمَقْلُوبَ قِسْمَيْنِ إِلَى
 ٢٤٣ بِوَاحِدٍ نَظِيرِهِ، يَكُنْ يُرْغَبَا
 ٢٤٤ وَمِنْهُ قَلْبُ سَكْنٍ لِمَاتٍ
 ٢٤٥ فِي مِائَةِ لَمَّا أَفَّ بَعْدَ آدَا
 ٢٤٦ وَقَلْبُ مَا لَمْ يَقْصِدِ الرَّوَاهُ نَحْوُ «إِذَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ»

٢٣٨ - مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ: رَوَاهُ عَلَى الْخَطَأِ ابْنُ مَاجَهٗ ٢٤٢/١ (١٣٢٧).

٢٤٠ - «التَّجِي»: هُوَ الْإِمَامُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ؛ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وُلِدَ بِشِجِّ الْبَحْرِ بِسَاحِلِ بَنِي عَمْرِو بْنِ لُؤْلُؤٍ.

وَتَقْدَمُ عِنْدَ النَّازِمِ الْبَيْتُ (٨٧): «وَلَأَبَى الْفَتْحُ فِي الْإِقْتِرَاحِ...».

٢٤١ - انْظُرْ قَوْلَ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي: الْإِقْتِرَاحِ ص ٢٢٩، وَتَدْرِيبِ الرَّوَاهِ ٣٢٣/١.

وَبِجَانِبِ الْبَيْتِ عَلَامَةُ بِلَاغِ الْقِرَاءَةِ عَلَى النَّازِمِ.

٢٤٤ - «إِمَامُ الْفَنِّ»: هُوَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيُّ. وَالْقِصَّةُ رَوَاهَا: ابْنُ عَدِي فِي

أَسَامِي مِنْ رَوَى عَنْهُمْ الْبَخَارِيُّ ص ٦٢، وَالْخَطِيبُ فِي تَارِيخِ بَغْدَادِ ٢٠/٢، وَابْنُ الْبَاجِ

فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ ٣٠٨/١، وَذَكَرَهَا ابْنُ الصَّلَاحِ فِي عِلْمِ الْأَشْيَاءِ فِي عِلْمِ الْأَشْيَاءِ ص ٢٨٤.

وَالسُّيُوطِيُّ فِي التَّدْرِيبِ ٣٤٥/١، وَالسَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيبِ ٣٢٠/١.

٢٤٦ - حَدِيثٌ: «إِذَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرُوْنِي» رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ فِي الْأَذَانِ =

٢٤٧ حَدَّثَنَا فِي مَجْلِسِ الْبُكَائِي حَاجُّهُ، أَعْنِي: ابْنُ أَبِي عُثْمَانَ

٢٤٨ فَظَنَّهُ عَنْ ثَابِتٍ جَرِيرٍ بَيْنَهُ حَمَادُ الضَّرِيرِ

تَبَيَّهَات

٢٤٩ وَإِنْ تَجِدَ مِنَّا ضَعِيفَ السَّنَدِ فَقُلْ: ضَعِيفٌ، أَيْ: يَهْدَأُ فَاقْصِدِ

٢٥٠ وَلَا تُضَعِّفْ مُطْلَقًا بِنَاءً عَلَى الطَّرِيقِ؛ إِذَا لَعَلَّ جَاءَا

٢٥١ بِسَنَدٍ مُجَوَّدٍ، بَلْ يَقِفُ ذَاكَ عَلَى حُكْمِ إِمَامٍ يَصِفُ

٢٥٢ بَيَانَ ضَعْفِهِ، فَإِنْ أَطْلَقَهُ فَالشَّيْخُ فِيمَا بَعْدَهُ حَقَّقَهُ

٢٥٣ وَإِنْ مُرِدَّ تَقْلًا لِيَوَاهِ، أَوَّلِيمَا يُشَكُّ فِيهِ لَا بِإِسْنَادِهِمَا

٢٥٤ فَاتِّبِعْ بِمَرِيضٍ كَرُوءٍ، وَأَجْزِئِ بِثَقَلِ مَا صَحَّ كَقَالَ فَأَعْلَمَ

٢٥٥ وَسَمَّوْا فِي غَيْرِ مَوْضُوعٍ رَوَوْا مِنْ غَيْرِ تَبَيَّنَ لِضَعْفٍ، وَرَأَوْا

٢٥٦ بَيَانَهُ فِي الْحُكْمِ وَالْعَقَائِدِ عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَغَيْرِ وَاحِدٍ

مَعْرِفَةٌ مَنِ تَقَبَّلَ رِوَايَتَهُ وَمَنْ تَرَدَّدَ

٢٥٧ أَتَجَمَّعَ جُمْهُورٌ أَسَمَهُ الْأَشْرَ وَالْفِقْهَ فِي قَبُولِ نَاقِلِ الْحَبَرِ

= ١٥٧/٢ (٦٣٧)، ومسلم في المساجد ١٠٢/٣ (١٣٦٤)، وأبو داود (٥٣٩ - ٥٤٠)،
والترمذي (٥٩٢)، والنسائي (٦٨٦).

٢٤٨ - مقابل البيت في هامش الأصل: «بيان: حماد».

٢٥٦ - هذا القول منقول عن عبد الرحمن بن مهدي، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل وغيرهم. انظر: الكفاية للخطيب ص ١٦٣، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٨٦.

* وبيضاء البيت بلاغ القراءة على الناظم بخطه: «بلغ جمال الدين عبد الله النابتي، قراءة بحث علي والجماعة سماعاً».

- ٢٥٨ يَأْنُ يَكُونُ صَاطِبًا مُعَدَّلًا أَيُّ: يَقْطَعُ، وَلَمْ يَكُنْ مُتَقَلًّا
- ٢٥٩ يَحْفَظُ إِنْ حَدَّثَ حِفْظًا يَجُودُ كِتَابَهُ إِنْ كَانَ مِنْهُ يَرْوِي
- ٢٦٠ يَعْلَمُ مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ إِحَالِهِ إِنْ يَرُوهُ بِالْمَعْنَى، وَفِي الْعَدَالَةِ
- ٢٦١ يَأْنُ يَكُونُ مُسْلِمًا ذَا عَقْلِ قَدْ بَلَغَ الْحَامَّ سَلِيمَ الْفِعْلِ
- ٢٦٢ مِنْ فَسْقٍ أَوْ خَرَمٍ مَرْوَعٍ، وَمَنْ زَكَهُ عَدْلًا فَعَدْلٌ مُؤْتَمَنٌ
- ٢٦٣ وَصَحَّحَ اكْتِفَاءُ هُمْ بِالْوَاحِدِ جَرَحًا وَتَعْدِيلًا خِلَافَ الشَّاهِدِ
- ٢٦٤ وَصَحَّحُوا اسْتِغْنَاءَ ذِي الشَّهْرِ عَنْ تَرْكِهِ، كَمَا لِكَ بَحْمِ الشَّنِّ
- ٢٦٥ وَلَإِنَّ عَبْدِ الْبَرِّ: كُلُّ مَنْ عُنِيَ بِحَمْلِهِ الْعِلْمَ وَلَمْ يُوهَنْ
- ٢٦٦ فَإِنَّهُ عَدْلٌ يَقُولُ الْمُصْطَفَى «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ» لَكِنْ خَوْلَفَا
- ٢٦٧ وَمَنْ يُؤَافِقُ غَالِبًا ذَا الضَّبْطِ فَضْاطِبًا، أَوْ تَادِرًا فَمُخْطِئًا
- ٢٦٨ وَصَحَّحُوا قَبُولَ تَعْدِيلٍ بِلَا ذِكْرِ لِأَسْبَابٍ لَهُ أَنْ تَثْقَلَا
- ٢٦٩ وَلَمْ يَسِرُوا قَبُولَ جَرَحٍ أَبْهَمًا لِلْخُلْفِ فِيهِ أَسْبَابُهُ، وَرَبَّمَا

٢٥٨ - «أَيُّ يَقْطَعُ» في الأصل مضبوط بالوجهين، وكتب عليها «معاً»، وهو كذلك عند أئمة اللغة. ففي مختار الصحاح «رجل يَقْطَعُ - بضم القاف وكسرهما -: متيقظ حذر». مختار الصحاح ٣١٠/١.

٢٦٣ - «جَرَحًا وتعديلاً» وفي (ظ): «جَرَحًا وتعديلاً». وهكذا ضبطها في سائر المنظومة.

٢٦٦ - قول ابن عبد البر في: التمهيد له ٢٨/١، وقد وافقه من المتأخرين ابن المزاق. وانظر: تحرير علوم الحديث للشيخ عبد الله الجديع ٢٥١/١ ترى الفهم الصحيح لكلام ابن عبد البر تكتفه.

وحديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله...» روي عن عدة من الصحابة؛ كعلي، وابن مسعود، ومعاذ، وغيرهم. انظر: شرف أصحاب الحديث للخطيب ص ١١، ٢٨، وراجع: التمهيد ٥٨/١، والتقييد والإيضاح ص ١١٤.

٢٧٠. اسْتَفْسِرَ الْجُرُحُ فَأَمَّ يَقْنَحُ، كَمَا
فَتَرَهُ شُعْبَةً بِالرَّخِصِ، فَمَا؟
٢٧١. هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ حُفَاظُ الْأَثَرِ
كَشَيْبِي الصَّحِيحِ مَعَ أَهْلِ النَّظَرِ
٢٧٢. فَإِنْ يُقْلَ قَلْبِيَانُ مِنْ جُرْحٍ
كَذَا إِذَا قَالُوا لِمَتِ «لَمْ يَصِحْ»
٢٧٣. وَأَبْهَمُوا، فَالشَّيْخُ قَدْ أَجَابَا
أَنْ حَيَّيَ الْوَقْفُ إِذَا اسْتَرَابَا
٢٧٤. حَتَّى يُبَيِّنَ بَحْثُهُ قَبُولَهُ
كَمَنْ أُولُوا الصَّحِيحِ خَرَجُوا لَهُ
٢٧٥. فِيهِ الْجَارِيَّتِ اخْتِجَاعًا عِزْمَةً
مَعَ ابْنِ مَرْزُوقٍ وَغَيْرِ تَرْجَمَةٍ
٢٧٦. وَاحْتِجَ مَسْلَمٌ مِنْ قَدْ ضَعُفَا
نَحْوُ سُؤْيِدٍ، إِذَا جَرَّحَ مَا اكْتَفَى
٢٧٧. قُلْتُ: وَقَدْ قَالَ أَبُو الْمَعَالِفِ
وَاحْتَارَهُ تَلْمِيزُهُ الْغَزَالِفِ
٢٧٨. وَابْنُ الْخَطِيبِ: الْحَقُّ أَنْ يُحْكَمَ بِمَا
أُطْلِقَ الْعِلْمُ بِأَسْبَابِهَا
٢٧٩. وَقَدَّمُوا الْجُرْحَ، وَقِيلَ: إِنْ ظَهَرَ
مَنْ عَدَلَ الْأَكْثَرُ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ
٢٨٠. وَمُبْهَمُ التَّعْدِيلِ لَيْسَ يَكْتَفِي
بِهِ الْخَطِيبُ وَالْفَقِيهُ الصَّرِيفُ

٢٧٠ - بحاذيه في الهاشم من الأصل: «بيان: الجرح».

٢٧١ - أمام البيت علامة بلاغ القراءة.

٢٧٣ - «إِذَا اسْتَرَابَا»، كَذَا فِي الْأَصْلِ. وَعَلَيْهَا عِلَامَةُ تَصْحِيحٍ، وَفِي نَسْخَةِ (ظ): «إِذَا اسْتَرَابَا».

هذا جواب ابن الصلاح، وقد أجاب ابن كثير بجواب شديد أصاب به عين الصواب. انظر: الباعث الحثيث مع اختصار علوم الحديث ص ٨٨.

٢٧٤ - «قَبُولُهُ». وَفِي الْعِجْزِ: «لَهُ» فِي الْأَصْلِ وَ(ح) فِيهَا الْوُجْهَانِ، وَكُتِبَ عَلَيْهِمَا «مَعًا».

٢٧٦ - «سُؤْيِدُ» بَنُ سَعِيدِ الْحَذَنَانِيِّ، رَاوِي الْمَوْطَأِ، احْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ، مَاتَ سَنَةَ (٢٤٠هـ) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ عَمِي فَصَارَ يَتَلَقَّنُ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ فَأَفْحَشَ فِيهِ ابْنُ مَعِينِ الْقَوْلُ» التَّقْرِيبُ (٢٦٩٠) وَقَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ مَعْرُوفٌ: «لَوْ كَانَ لِي سَيْفٌ وَرَمَحٌ وَفَرَسٌ لَغَزَوْتُ سُؤْيِدًا...».

٢٧٩ - «الْأَكْثَرُ» بِالْفَتْحِ كَمَا فِي (ح). قَالَ النَّازِمُ فِي شَرْحِهِ ص ١٥٢: «هُوَ فِي مَوْضِعِ الْعَالِ، وَجَاءَ مُعْرِفًا كَمَا قَرَأَ فِي الشَّاذِلِ: «تَخْرُجُ الْأَعْزُ مِنْهَا الْأَذَلُ»، وَفِي الْأَصْلِ وَ(س) بِالضَّمِّ: «الْأَكْثَرُ».

- ٢٨١ وَقِيلَ: يَكْفِي، نَحْوَانِ يَقَالَا «حَدَّثَنِی الثَّقَّةُ»، بَلْ لَوْ قَالَ لَا
 ٢٨٢ جَمِيعُ أَشْيَاخِي ثِقَاتٌ لَوَلَمْ
 ٢٨٣ وَبَعْضُ مَنْ حَقَّقَ لَمْ يَرِدْهُ
 ٢٨٤ وَلَمْ يَرَوْا فُتْيَاهُ أَوْ عَمَلَهُ
 ٢٨٥ وَلَيْسَ تَعْدِيلًا عَلَى الصَّحِيحِ
 ٢٨٦ وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يُقْبَلُ الْجَهْلُ؟
 ٢٨٧ مَجْهُولٌ عَيْنٍ: مَنْ لَهُ رَأَوْ فَقَطْ
 ٢٨٨ مَجْهُولٌ حَالٍ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ
 ٢٨٩ وَالثَّلَاثُ: الْحُجُوهُ لِلْعَدَالَةِ
 ٢٩٠ حُجَّةٌ فِي الْحُكْمِ بَعْضُ مَنْ مَنَعَ
 ٢٩١ بِهِ، وَقَالَ الشَّيْخُ: إِنَّا الْمَلَا
 ٢٩٢ وَنَكُتِبُ مِنَ الْحَدِيثِ اشْتَهَرَتْ
 ٢٩٣ فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ، وَبَعْضُ يَشْهَرُ
 ٢٩٤ وَانْخَلَفَ فِي مُبْتَدِئِ مَا كُفِّرَا
- «حَدَّثَنِی الثَّقَّةُ»، بَلْ لَوْ قَالَ لَا
 أَسْمٌ: لَا تَقْبَلُ مِنْ قَدَأَهُمْ
 مِنْ عَالِمٍ فِي حَقٍّ مِنْ قَلْدَهُ
 عَلَى وَفَاقِ الْمَنْ تَصْبِيحًا لَهُ
 رِوَايَةُ الْعَدْلِ عَلَى النَّصْرِ بَرِ
 وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةٍ مَجْعُوعٌ:
 وَمَرَّةً الْأَكْثَرُ، وَالْقِسْمُ الْوَسَطُ:
 وَحُكْمُهُ الرَّدُّ لَدَى الْجَاهِرِ
 فِي بَاطِنٍ فَقَطْ. فَقَدْ رَأَوْ لَهُ
 مَا قَبْلَهُ، مِنْهُمْ سَأَلِمُ، فَقَطَّعَ
 يُشْبِهُ أَنَّهُ عَالِفٌ ذَا جُعِلَا
 خَبْرَةً بَعْضُ مَنْ يَهَا تَعَدَّرَتْ
 ذَا الْقِسْمِ مَسْتَوْرًا، وَفِيهِ نَظَرُ
 قِيلَ: يَرُدُّ مُطْلَقًا، وَأَسْتَنْكَرَا

٢٨٤ - «أَوْ عَمَلَهُ» - تَصْحِيحًا لَهُ فِي الْأَصْلِ وَ(ح) بَانْضَمَ فَقَطْ، وَفِي (س) عَلَيْهِمَا دَعَاءٌ يَعْنِي بِالضَّمِّ كَمَا هُوَ مُبْتَدَأٌ، وَبِإِسْكَانِ الْهَاءِ.

٢٩٠ - سُلَيْمٌ: أَبُو الْفَتْحِ سُلَيْمُ بْنُ أَيُّوبَ الرَّازِي الشَّافِعِي، مَاتَ غَرَقًا فِي بَحْرِ الْقَنْزِ سَنَةَ (٤٤٤هـ)، لَهُ مَصْنُفَاتٌ فِي الْفَقْهِ: كَالْمَجْرَدِ، وَفِي التَّفْسِيرِ: ضَوْءُ الْقُلُوبِ، وَغَيْرَهَا.

انظر: سير أعلام النبلاء ١١/١٤٤، والوافي بالوفيات ١٣/١١٤.

٢٩١ - انظر: علوم الحديث ص ٢٩٥.

- ٢٩٥ وَقِيلَ: بَلْ إِذَا اسْتَعْلَى الْكَذِبَ
 ٢٩٦ لِلشَّافِعِيِّ إِذْ يَقُولُ: أَقْبَلُ
 ٢٩٧ وَالْأَكْثَرُ رُبَّ وَرَاءَ الْأَعْدَلَا
 ٢٩٨ فِيهِ ابْنُ حِبَّانَ اتَّفَقًا، وَرَوَا
 ٢٩٩ وَلِلْحَمِيدِيِّ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَا
 ٣٠٠ أَيْ فِي الْحَدِيثِ، لَمْ نَعُدْ نَقْبَلُهُ
 ٣٠١ وَأَطْلَقَ الْكَذِبَ، وَزَادَ أَنْ مَنْ
 ٣٠٢ وَلَيْسَ كَالشَّاهِدِ، وَالسَّمْعَانِي
 ٣٠٣ يَكْذِبُ فِي خَبَرِ إِسْقَاطِ مَا
 ٣٠٤ وَمَنْ رَوَى عَنْ ثِقَةٍ فَكَذَّبَهُ
 ٣٠٥ لَا تُشَيِّقُ يَقُولُ شَيْخِهِ، فَقَدْ
 ٣٠٦ وَإِنْ بَرَدَهُ بَلَا أَذْكَرُ، أَوْ
- نُصْرَةَ مَذْهَبٍ لَهُ، وَنُسْبَا
 مِنْ غَيْرِ خَطَائِيَةٍ مَا نَقَلُوا
 رَدُّوا دُعَاهُمْ فَقَطْ، وَنَقَلَا
 عَنْ أَهْلِ بَيْعٍ فِي الصَّحِيحِ مَا دَعَوْا
 بِأَنْ مَنْ لِكَذِبٍ تَعَمَّدَا
 وَإِنْ يَنْبُ، وَالصَّيْرَفِيُّ مِنْهُ
 ضَعْفَ نَقْلًا لَمْ يَقَوَّ بَعْدَ أَنْ
 أَبُو الْمُظَفَّرِ مَرَّ فِي أَجَائِفِ
 لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ قَدْ تَقَدَّمَ مَا
 فَقَدْ تَعَارَضَا، وَلَكِنْ كَذَّبَهُ
 كَذَّبَهُ الْآخَرُ، وَارْدُ مَا جَحَّدَ
 مَا يَقْتَضِي نِسْيَانَهُ، فَقَدْ رَأَوْا

٢٩٦ - قول الشافعي حكاية الخطيب في الكفاية ص ١٤٩.

٢٩٨ - قول ابن حبان في كتابه المجروحين ٨١/١، والإحسان ١٤٩/١، والثقات ١٤٠/٦. وعدد الذين رُئوا بالبدع كالشيع، أو النصب أو القدر، الذين روى لهم الشيخان (٨١) رجلاً سرد أسماءهم السيوطي في تدريب الراوي ٣٨٩/١.

٣٠٠ - «الصَّيْرَفِيُّ» بكسر الباء آخره كما في الأصول، وفي (جب) جاء بالضم. وهو أبو بكر محمد بن عبد الله البغدادي الشافعي، الفقيه الأصولي المحدث، توفي بمصر سنة (٣٣٠هـ)، وأقواله التي تنقل هي من كتابه شرح الرسالة للشافعي. انظر: تاريخ بغداد ٤٤٩/٥. ووفيات الأعيان لابن خلكان ٥٨٠/١، ومعجم المؤلفين ٤٤٢/٣.

٣٠١ - «يُعَدُّ أَنْ»: أي: بعد أن ضَعُفَ كما في (ح).

٣٠٥ - في الأصل: مقابل البيت علامةً بلاغ القراءة.

- ٣٠٧ الحَكَمَ لِلذَّاكِرِ عِنْدَ الْمُظْمَرِ
٣٠٨ كَقِصَّةِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ إِذْ
٣٠٩ عَنْهُ، فَكَانَ بَعْدَ عَنْ رِبْعِهِ
٣١٠ وَالشَّافِعِيُّ نَهَى ابْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ
٣١١ وَمَنْ رَوَى بِأَجْرَةٍ لَمْ يَقْبَلِ
٣١٢ وَهُوَ شَيْبَةُ أَجْبَرَةَ الْقُرْآنِ
٣١٣ لَكِنْ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ أَخَذَ
٣١٤ شُغْلًا بِهِ الْكَسْبُ أَجْزَأُ زَفَاقًا
٣١٥ وَرَدَّ دُونَ سَاهِلٍ فِي الْحَمْلِ
٣١٦ أَوْ قَبْلَ التَّلْفِينِ أَوْ قَدْ وَصِفَا
٣١٧ بِكَثْرَةِ السَّهْوِ، وَمَا حَدَّثَ مِنْ
٣١٨ بَيْنَ لَهْ غَلَطَهُ فَمَا رَجَعَ
٣١٩ كَذَا الْمُجِيدِيُّ مَعَ ابْنِ حَنْبَلٍ
- وَحِكَايَ الْإِسْقَاطِ عَنْ بَعْضِهِمْ
نَفْسَهُ سَهْلٌ الَّذِي أَخَذَ
عَنْ نَفْسِهِ يَرْوِيهِ لَنْ بَضِيعَهُ
يَرْوِي عَنْ الْحِجِّيِّ لِحُوفِ اللَّهِمْ
إِسْحَاقُ، وَالرَّزَيْقُ، وَابْنُ حَنْبَلٍ
يَحْرِمُ مِنَ مَرْوَةِ الْإِنْسَانِ
وَعِثْرُهُ تَرْخُصًا، فَإِنْ سَبَدَ
أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ
كَالتَّوْمِ وَالْأَدَاكَ لَامِنْ أَصْلٍ
بَلَمُنْكَرَاتٍ كَثْرَةً، أَوْ عُرْفَا
أَصْلٍ صَحِيحٍ فَهُوَ رَدٌّ، ثُمَّ إِنِ
سَقَطَ عَنْهُمْ حَدِيثُهُ جُمْعٌ
وَابْنُ الْمُبَارَكِ رَأَوْا فِي الْعَمَلِ

- ٣٠٨ - يعني ما رواه أبو داود في سننه ٣٤/٣ (٣٦١٠)، والترمذي ٦١٨/٣ (١٣٤٣)، وابن ماجه ٢/٤٩ (٢٣٩٠) من رواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد. زاد أبو داود: أن عبد العزيز الدراوردي قال: فذكرت ذلك لسهيل - فقال: أخبرني ربيعة - وهو عندي ثقة - أني حدثته إياه، ولا أحفظه.
- ٣١٠ - قال الشافعي لابن عبد الحكم: «إياك والرواية عن الأحياء». الكفاية للخطيب ص ١٣٩.
- ٣١٢ - «الْقُرْآنُ» بالوجهين: بحذف الهمز وفتح الراء كما في الأصل، وبإلهمز وإسكان الراء كما في (س) و(ح).
- ٣١٧ - «وَمَا حَدَّثَ مِنْ أَصْلٍ»: «مَا» هنا نافية، يعني: لم يحدث من أصلي صحيح.

- ٣٢٠ قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ، نَعَمْ، إِذَا كَانَ عِيَادًا مِنْهُ مَا يَشْكُرُ ذَا
٣٢١ وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الدُّهُورِ
٣٢٢ لِعُسْرِهَا، بَلْ يَكْتَفَى بِالْعَاقِلِ
٣٢٣ لِلْفُسُقِ ظَاهِرًا، وَفِي الضَّبْطِ بَأَنُ
٣٢٤ وَأَنَّهُ يُرْوَى مِنْ أَهْلِ وَافَقَا
٣٢٥ لِنَحْوِ ذَاكَ الْبَيْهَقِيِّ، فَلَقَدْ

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ

- ٣٢٦ وَأَجْرُكَ وَالتَّعْدِيلُ قَدْ هَدَبَهُ
٣٢٧ وَالسَّيِّخُ رَادٍ فِيهَا، وَزِدْتُ
٣٢٨ فَأَرْفَعُ التَّعْدِيلَ مَا كَرَّرْتَهُ
٣٢٩ ثُمَّ لِي بِهِ نَفَقَةٌ أَوْ تَبَيَّنَتْ أَوْ
٣٣٠ الْحِفْظُ أَوْ ضَبْطُ الْعَدْلِ، وَيَلِي
٣٣١ بِذَاكَ مَا مُونًا خَيْرًا، وَتَلَا
٣٣٢ الصَّدَقِ مَا هُوَ وَكَذَا سَيِّحٌ وَسَطٌ

٣٢٠ - قال ابن الصلاح: «وفيه نظر» وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة العناد

أو نحو ذلك». انظر: علوم الحديث ص ٣٠٦.

٣٢٣ - «يُثَبَّت» كذا في الأصل و(س)، وفي (ح) و(ط): «يُثَبِّت»، وفي (جب): «يُثَبِّت».

٣٢٦ - أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) في كتابه الجرح والتعديل

- ٣٣٣ وَصَالِحُ الْحَدِيثِ "أَوْ مُقَارِبُهُ" جَيِّدُهُ حَسَنُهُ مُقَارِبُهُ
 ٣٣٤ "صَوْبِيحِي صَدُوقُ إِنْ سَأَلَكَ اللَّهُ" أَمْحُجُو بِأَنْ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ عَرَاهُ
 ٣٣٥ وَابْنُ مَعِينٍ قَالَ: مَنْ أَقُولُ: لَا بَأْسَ بِهِ فَتَقَّةٌ، وَقِيلَا
 ٣٣٦ أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ أَجَابَ مَنْ سَأَلَ أَنْتَقَّةً كَانَ أَبُو خَلْدَةَ^(١)؛ بَلْ
 ٣٣٧ كَانَ صَدُوقًا خَيْرًا مَأْمُونًا أَلْتَقَّةُ التَّوَرِ، لَوْ تَعُونَا
 ٣٣٨ وَرُبَّمَا وَصَفَ ذَا الصَّدَقِ وَاسْمُ ضَعْفًا بِصَالِحِ الْحَدِيثِ إِذْ نَسِمَ

مَرَاتِبُ التَّجْرِيعِ

- ٣٣٩ وَأَسْمَاؤُ التَّجْرِيعِ "كَذَّابٌ يَضَعُ" يَكْذِبُ "وَضَّاعٌ" وَدَجَّالٌ وَضَعُ
 ٣٤٠ وَبَعْدَهَا مُتَّمِّمٌ بِالْكَذِبِ وَسَاقِطٌ وَهَالِكٌ فَاجْتَنِبِ
 ٣٤١ وَذَاهِبٌ مَتْرُوكٌ أَوْفِيهِ نَظَرٌ وَسَكَمُوا عَنْهُ "بِهِ لَا يُغْتَبَرُ"
 ٣٤٢ وَلَيْسَ بِأَلْتَقَّةِ شَمَّ "رَدَا" حَدِيثُهُ كَذَا "ضَعِيفٌ جِدًّا"
 ٣٤٣ "وَاهٍ بِسَرَةٍ" وَهُمْ قَدْ طَرَحُوا حَدِيثَهُ، وَارْمِ بِهِ "مُطَرَّحٌ"

٣٣٥ - قول ابن معين في الكفاية للخطيب ص ٣٩، وعلوم الحديث ص ٣٠٩، وتدريب الراوي ٤٠٥/١.

٣٣٦ - قول ابن مهدي في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٧/٢، والكفاية للخطيب ص ٣٩، وعلوم الحديث ص ٣٠٨.

(١) «أبو خلدَةَ»: خالد بن دينار التميمي السعدي البصري الخياط، صدوق كما في التقریب (١٦٢٧).

٣٣٨ - «وَضَعُفٌ» الضمير راجع إلى ابن مهدي؛ فقد رَوَى عنه أحمد بن سنان، قال: كان ابن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضَعْفٌ وهو رجل صدوق، فيقول: رجل صالح الحديث. راجع: علوم الحديث ص ٣٠٩، وفتح المغني ١١٩/٢، ولبازاء البيت في الأصل علامة بلاغ القراءة.

- ٣٤٤ "لَيْسَ بِشَيْءٍ" لَا يُسَاوِي شَيْئًا
 ٣٤٥ "بِمَنْكَرٍ أَحَدِيثٍ أَوْ مَضْطَرِيءٍ"
 ٣٤٦ وَبَعْدَ هَا فِيهِ مَقَالٌ؛ ضَعْفٌ
 ٣٤٧ "لَيْسَ بِذَاكَ بِالْمَتِينِ بِالْقَوِي"
 ٣٤٨ "لِلضَّعْفِ مَا هُوَ؛ فِيهِ خَلْفٌ طَلَعُوا
 ٣٤٩ "تَكَلَّمُوا فِيهِ، وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ
- ثُمَّ ضَعِيفٌ، وَكَذَا إِنْ جِئْنَا
 "وَاهٍ وَضَعْفٌ" لَا يُحْتَجُّ بِهِ
 "وَفِيهِ ضَعْفٌ" تُنْكَرُ وَتَعْرِفُ
 "بِحُجَّةٍ بَعْدَ مَدَّةٍ بِالْمُرْفُوعِ"
 فِيهِ، كَذَا سَيُّ حِفْظٌ لَيْتُ
 مِنْ بَعْدِ شَيْئًا أَحَدِيثُهُ اسْتُرِ

مَنْ يَصِحُّ لِحَمَلِ أَحَدِيثٍ أَوْ يُسْتَحَبُّ

- ٣٥٠ وَقَبِلُوا مِنْ مُسْلِمٍ تَحْمَلًا
 ٣٥١ ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَمَنْعَ
 ٣٥٢ إِخْضَارِ أَهْلِ الْعَامِ لِلضَّبْيَانِ، ثُمَّ
 ٣٥٣ وَطَلَبُ أَحَدِيثٍ فِي الْعَشْرِينَ
 ٣٥٤ وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْكُوفَةِ
 ٣٥٥ وَفِي الثَّلَاثِينَ لِأَهْلِ السَّامِ
- فِي كُفْرِهِ، كَذَا صَبِي حَمَلًا
 قَوْمُهُنَا، وَرَدَّ، كَالسَّبْطَيْنِ مَعَ
 قَبُولِهِمْ مَا حَدَّثُوا بَعْدَ الْحَكَمِ
 عِنْدَ التَّزْبِيرِ أَحَبُّ حَيْثُ
 وَالْعَشْرُ فِي الْبَصْرَةِ كَالْمَأْلُوفَةِ
 وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدَهُ بِأَنْفِهِمْ

٣٤٦ - «تُكَبَّرُ» يَتَّبِعِي إِشْبَاعُ ضَمَّةِ الرَّاءِ حَتَّى يَسْلُمَ مِنَ الْكُفْرِ.

وَلَوْ قَالَ النَّازِمُ: «تُكَبَّرُ» بِأَنْهَاءِ السَّائِكَةِ لَكَانَ أَسْلَمَ، رَاجِعٌ: فَتَحَ الْبَاقِي ٣٥١/١.

٣٥٠ - لَمْ يَشْرَ النَّازِمُ إِلَى مُسْتَدْرِكِهِمْ فِي قَبُولِ مَا تَحْمَلُهُ فِي حَالِ كُفْرِهِ ثُمَّ آدَاهُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، وَهُوَ حَدِيثُ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ أَنَّهُ قَدَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي فِدَاءِ أُسْرَى يَدْرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَسَمِعَهُ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِسُورَةِ الطُّورِ... الْحَدِيثُ زَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّفْسِيرِ ٧٦٧/٨ (٤٨٥٤)، وَمُسْلِمٌ فِي انْصِلَاةٍ ٤٠٢/٢ (١٠٣٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٩٨٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٨١١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٨١٦).

٣٥٣ - «الْعَشْرِينَ» فِي (ج) حَاشِيَةٍ: كَسَرَ النُّونَ فِي «عَشْرِينَ» عَلَى لُغَةٍ؛ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

وَيَنْظُرُ: فَتَحَ الْمَغِيثَ لِلشَّخَاوِيِّ ٣٠٩/٢.

- ٣٥٦ فَكَتَبَهُ بِالضَّبْطِ، وَالسَّمَاعُ
 ٣٥٧ قَالَ خَمْسُ الْجُمُحُورِ، ثُمَّ الْحُجَّةُ
 ٣٥٨ وَهُوَ ابْنُ خَمْسَةٍ، وَقِيلَ: أَرْبَعَةٌ
 ٣٥٩ بَلِ الصَّوَابُ فَهُوَ الْمُخْطَابُ
 ٣٦٠ وَقِيلَ: لِابْنِ حَنْبَلٍ مَرَجُلٌ
 ٣٦١ يَجُورُ، لَا فِى دُونِهَا، فَغَلَطَهُ
 ٣٦٢ وَقِيلَ: مَنْ بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْبَقَرِ
 ٣٦٣ قَالَ بِهِ الْحَمَالُ، وَابْنُ الْمُقَرِّفِ
- حَيْثُ يَصِحُّ، وَيَبْزَعُ
 قِصَّةُ مُحَمَّدٍ، وَعَقْلُ الْحُجَّةِ
 وَلَيْسَ فِيهِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ
 مُمَيَّزًا، وَرَدُّهُ الْجَوَابُ
 قَالَ: لِخَمْسِ عَشْرَةِ الْمَحْمُولِ
 قَالَ: إِذَا عَقَلَهُ وَضَبَطَهُ
 فَفَرَّقَ سَامِعٌ وَمَنْ لَا فَحَصَرَ
 سَمِعَ لِابْنِ أَرْبَعِ ذِي زَكْرِ

أَقْبَمَ الْخَمْسُ. وَوَقَّعَهَا سَمِعٌ لِنُظْمِ شَيْخٍ

- ٣٦٤ أَعْلَى وَجُوهُ الْأَخْذِ عِنْدَ الْمُظْمِ
 ٣٦٥ كِتَابًا أَوْ حِفْظًا، وَقُلْ: حَدَّثَنَا
 ٣٦٦ وَقَدْ أَمَّ الْمُخْطِيبُ أَنْ يَقُولَا:
 ٣٦٧ وَبَعْدَهَا: حَدَّثَنَا حَدَّثَنِي
 ٣٦٨ وَهُوَ كَثِيرٌ، وَيَزِيدُ اسْتَعْمَلَهُ
 ٣٦٩ مِنْ لَفْظِ شَيْخِهِ، وَبَعْدَهُ تَلَا:
 ٣٧٠ وَقَوْلُهُ: قَالَ لَنَا، وَنَحْوَهَا
- وَهِيَ ثَمَانٍ: لَفْظُ شَيْخٍ، فَأَعْلَمَ
 سَمِعْتُ، أَوْ أَخْبَرْنَا، أَنْبَأْنَا
 "سَمِعْتُ"، إِذْ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ
 وَبَعْدَ ذَا: "أَخْبَرْنَا أَخْبَرَفِ"
 وَغَيْرُ وَاحِدٍ لِمَا قَدْ حَمَلَهُ
 "أَنْبَأْنَا سَبَأْنَا"، وَقُلْ لَّا
 كَقَوْلِهِ: حَدَّثَنَا، لَكِنَّهَا

٣٥٧ - قصة محمود بن الربيع رواها البخاري في العلم باب متى يصح سماع الصغير ١/ ٢٢٥ (٧٦).

٣٦١ - «عقله» بفتح القاف كما في الأصول. وفي (جب): «عقله» بكسرهما.

٣٦٣ - انظر: علوم الحديث ص ٣١٤، وتدريب الراوي ١/ ٤١٥، وفتح المغيث ٢/ ٣٢٠.

٣٦٦ - قول الخطيب في الكفاية في علم الرواية ص ٣٢٠.

- ٣٧١ الْقَالِبُ اسْتَعْمَلَهَا مَذَاكِرَهُ
وَدُونَهَا: قَالَ: بِلَا جَارِدَةٍ
٣٧٢ وَهِيَ عَلَى السَّمَاعِ إِنْ يُذَرَّ اللَّقِيُّ
لَا سِيَّامًا مَنْ عَرَفُوهُ فِي الْمُضِيِّ
٣٧٣ أَنْ لَا يَقُولَ ذَا بَغْيٍ مَا سَمِعَ
مِنْهُ كَحَجَّاجٍ، وَلَكِنْ يَمْتَنِعُ
٣٧٤ عُمُومُهُ عِنْدَ الْخَطِيبِ، وَقَصَرَ
ذَلِكَ عَلَى الَّذِي يَذَا الْوَصْفِ أَشْهُمَ

التَّائِفُ: الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ

- ٣٧٥ ثُمَّ الْقِرَاءَةُ الَّتِي نَعَتَهَا
مُعْظَمُهُمْ عَرْضًا، سَوَاءً قَرَأَتْهَا
٣٧٦ مِنْ حِفْظٍ أَوْ كِتَابٍ وَسَمِعَتْهَا
وَالشَّيْخُ حَافِظٌ لِمَا عَرْضَتْهَا
٣٧٧ أَوَّلًا، وَلَكِنْ أَصْلُهُ يُمَسِّكُهُ
بِنَفْسِهِ أَوْ ثِقَةً مُسِّكُهُ
٣٧٨ قُلْتُ: كَذًا إِنْ ثِقَةً مِّنْ سَمِعَ
يَحْفَظُهُ مَعَ اسْتِمَاعٍ فَاقْتَنِعَ
٣٧٩ وَأَجْعُوا أَحْدَايَهَا، وَرَدُّوْا
تَقْلُ الْخِلَافِ، وَبِهِ مَا اسْتَلْقَا
٣٨٠ وَأُخْلِفَ فِيهَا: هَلْ تَسَاوَى الْأَوَّلَا
كُوفَةً وَالْحِجَارِ أَهْلُ الْحَرَمِ
٣٨١ عَنْ مَالِكٍ وَصَحَّ بِهِ وَمُعْظَمُ
وَأَبْنُ أَبِي ذَيْبٍ مَعَ السُّنَنِ،
٣٨٢ مَعَ الْبُخَارِيِّ: هُمَا سَيِّئَانِ،

٣٧١ - إزاء البيت في (جب): «بلغ مقابلة على نسخة... وهي المنقول منها على حسب الطاقة».

٣٧٢ - «عَرَفُوهُ بِالرَّاءِ الْمَشْدُودَةِ وَفِي التَّنْزِيلِ الْحَكِيمِ: ﴿عَرَفَ بَصْمَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾».

٣٧٣ - حجاج بن محمد الأعمور البصيصي - أبو محمد (٢٠٦هـ). انظر: تاريخ بغداد ٨/ ٢٣٧. وسير أعلام النبلاء ٤٤٨/٩.

٣٧٨ - «يَحْفَظُهُ» كما في الأصول، وفي (جب): «يَحْفَظُهُ».

٣٨٠ - انظر: علوم الحديث ص ٣٢٠، وفتح المغيبي للعراقي ص ١٨٦، وفتح المغيبي للسخاوي ٣٤٢/٢.

- ٣٨٣ قَدْ رَجَّحَا الْمَرْمَى، وَعَكَّسَهُ أَمَّيْ
٣٨٤ وَجَوَّدُوا فِيهِ: قَرَأْتُ أَوْ قُرَيْتُ
٣٨٥ بِمَا مَضَى فِي أَوَّلِ مُقَدِّدَا
٣٨٦ «أَشَدَّنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ» لَا
٣٨٧ وَمُطْلَقُ التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ
٣٨٨ وَالنَّسَبِ وَالنَّيْبِ يَخِي
٣٨٩ وَذَهَبَ الزُّهْرِيُّ وَالْقَطَّانُ
٣٩٠ وَمُعْظَمُ الْكُوفَةِ وَالْحِجَازِ
٣٩١ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَكَذَا الْأَوْدِيُّ
٣٩٢ وَمُسْلِمٌ وَجُلُّ أَهْلِ الشَّرَفِ
٣٩٣ وَقَدْ عَمَّرَهُ صَاحِبُ «الْإِنْصَافِ»
٣٩٤ وَالْأَكْثَرِينَ، وَهُوَ الَّذِي أَشْتَهَرُ
٣٩٥ وَبَعْضُ مَنْ قَالَ بِذَا أَعَادَا
- وَجُلُّ أَهْلِ الشَّرَفِ نَحْوَهُ جَنَحَ
مَعَ «وَأَنَا أَسْمَعُ» ثُمَّ عَبَّرَ
قِرَاءَةً عَلَيْهِ، حَتَّى مُنْشِدَا
«سَمِعْتُ» لَكِنْ بَعْضُهُمْ قَدْ حَلَّلَا
مَنْعَهُ أَحْمَدُ دُوَ الْمُقَدَّارِ
وَإِبْنُ الْبَارِكِ الْحَمِيدُ سَعْيَا
وَمَالِكٌ وَبَعْدَهُ سُفْيَانُ
مَعَ الْبُخَارِيِّ إِلَى أَجْوَزِ
مَعَ ابْنِ وَهْبٍ وَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ
قَدْ جَوَّزُوا «أَخْبَرْنَا» لِلْفَرْقِ
لِلنَّسَبِ مِنْ غَيْرِهَا خِلَافِ
مُصْطَلَحًا لِأَهْلِهِ أَهْلُ الْأَثَرِ
قِرَاءَةُ الصَّحِيحِ، حَتَّى عَادَا

٣٨٥ - «مُقَدِّدَا» يفتح الياء مع التشديد كما في الأصل (ح)، وفي (س) و(ج) بكسرهما، وهو الظاهر من شرح السخاوي. انظر: فتح المغيث ٣٤٧/٢.

٣٩٢ - «وَمُسْلِمٌ وَجُلُّ» بالوجهين كما في الأصل - وإن كان الضم كأنه مفسح - و(س) وكتب عليه معاً، وباقي النسخ. وإزاء البيت في الأصل علامة بلاغ القراءة.

٣٩٣ - «صاحب الإنصاف»: هو محمد بن الحسن بن محمد بن أحمد التميمي المصري الجوهري، وكتابه: «الإنصاف فيما بين الأئمة في ثناء و«أنا» من الاختلاف». انظر: فتح المغيث للسخاوي ٣٥٢/٢.

٣٩٥ - الذي أعاد: هو أبو حاتم محمد بن يعقوب الهروي فيما حكاه عنه البرقاني.

٣٩٦ فِي كُلِّ مَثْنٍ قَائِمًا: «أَخْبَرَكَ»
 إِذْ كَانَ قَالَ أَوَّلًا: «حَدَّثَكَ»
 ٣٩٧ قُلْتُ: وَذَارَأَيْ الَّذِينَ اشْتَرَطُوا
 إِعَادَةَ الْإِسْنَادِ، وَهُوَ شَطَطُ

تَمْرِيقَات

٣٩٨ وَاخْتَلَفُوا إِنْ أَمْسَكَ الْأَصْلَ رِضًا
 ٣٩٩ فَبَعْضُ نَظَرِ الْأَصُولِ يُبْطِلُهُ
 ٤٠٠ وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ فَإِنْ لَمْ يُعْتَمَدْ
 ٤٠١ وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَكَتَ الشَّيْخُ وَلَمْ
 ٤٠٢ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَافِيًا، وَقَدْ مَنَعَ
 ٤٠٣ بِهِ أَبُو الْفَتْحِ سُلَيْمُ الرَّازِيُّ
 ٤٠٤ كَذَا أَبُو نَصْرٍ، وَقَالَ: يُعْمَلُ
 ٤٠٥ وَلِحَاكِمُ اخْتَارَ الَّذِي قَدْ عَمِدَا
 ٤٠٦ «حَدَّثَنِي» فِي اللَّفْظِ حَيْثُ انْفَرَدَا
 ٤٠٧ وَالْعَرَضُ إِنْ تَسَمَّعَ فَقُلْ «أَخْبَرَنَا»
 ٤٠٨ وَخَوَّعَ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ رَوِيَا
 وَالشَّيْخُ لَا يَحْفَظُ مَا قَدْ عُرِضَا
 وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ يَقْبَلُهُ
 مُمَسِّكُهُ فَذَلِكَ السَّمَاعُ رَدُّ
 بِقِرَافَتَا، فَارَاهُ الْمُعْظَمُ
 بَعْضُ أَوْلَى الظَّاهِرِ مِنْهُ، وَقَطَعَ
 ثُمَّ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيُّ
 بِهِ. وَالْفَاظُ الْأَدَاءُ الْأَوَّلُ
 عَلَيْهِ أَكْثَرُ الشُّيُوخِ فِي الْأَدَاءِ
 وَاجْمَعُ ضَمِيرُهُ إِذَا تَعَدَّدَا
 أَوْ قَارِئًا «أَخْبَرَنِي» وَاسْتَحْسِنَا
 وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ لَكِنْ رُضِيَا

٤٠٤ - أبو نصر ابن الصباغ الشافعي، وهو صاحب الشامل الذي سباني عند الناظم في رقم (٥٤٣).

٤٠٥ - قول الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠.

٤٠٧ - «والعرض» بالوجهين كما في (س) و(ظ)، واقتصر في (جب) على الفتح، واقتصر في الأصل - وكان الفتح فيه مُسَح - و(ح) على الكسر. وفي (ح) حاشية وجه فيها الكسر بقوله: «والعرض» عطف على قوله: «في اللفظ».

- ٤٠٩ وَالشَّكُّ فِي الْأَخْذِ أَكَانَ وَحْدَهُ
٤١٠ مُحْتَمَلٌ، لَكِنْ رَأَى الْقَطَّانُ
٤١١ فِي شَيْخِهِ مَا قَالَ، وَالْوَحْدَةُ قَدْ
٤١٢ وَقَالَ أَحْمَدُ: اسْتَمِعْ لَفْظًا وَرَدَّ
٤١٣ وَمَنْعَ الْإِبْدَالِ فِي مَا صُنِفَا
٤١٤ بَأَنَّهُ سَوَى فَفِيهِ مَا جَرَى
٤١٥ بَأَنِّ ذَا فِي مَا رَوَى ذُو الطَّلَبِ
٤١٦ وَاخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ السَّمَاعِ
٤١٧ الْإِسْفَرَايِينِ مَعَ الْحَزِينِ
٤١٨ لَا تَرَوْهُ تَحْدِيثًا وَإِخْبَارًا، قُلْ
٤١٩ وَأَنَّ الْمُبَارَكِ كَلَامُهُمَا كَتَبَ
٤٢٠ بَأَنِّ خَيْرًا مِنْهُ أَنْ يُفَصَّلَا
٤٢١ كَمَا جَرَى لِلذَّارِقُطِيِّ حَيْثُ عُدَّ
٤٢٢ وَذَلِكَ يَجْرِي فِي الْكَلَامِ أَوْ إِذَا
- أَوْ مَعَ سِوَاهُ فَأَعْتَبَارُ الْوَحْدَةِ
الْجَمْعُ فِي مَا أَوْهَمَ الْإِنْسَانُ
اخْتَارَ فِي ذَا الْبَيْهَقِيِّ وَاعْتَمَدَ
لِلشَّيْخِ فِي أَدَائِهِ وَلَا تَعَدُّ
الشَّيْخِ، لَكِنْ حَيْثُ رَأَوْهُ عُرِفَا
فِي النَّقْلِ بِالْمَعْنَى، وَمَعَ ذَا فَبُرِّي
بِالْفَظِ لَا مَا وَضَعُوا فِي الْكُتُبِ
مِنْ نَسَائِجِ، فَقَالَ بِأَمْتِنَاعِ
وَأَبْنِ عَدِيٍّ، وَسَمِعَ الصَّبْغِيَّ
حَضَرْتُ، وَالرَّازِي وَهُوَ الْخَطَّابُ
وَجَوَّزَ الْحَمَّالُ، وَالشَّيْخُ ذَهَبَ
فَعَيْتُ فَهُمْ صَحَّ، أَوْ لَا بَطَلَا
إِمْلَاءَ إِسْمَاعِيلَ عَدَا وَسَرَدَ
هَيْمَ حَتَّى خَفِيَ الْبَعْضُ، كَذَا

٤١٣ - انظر قول ابن الصلاح في: علوم الحديث ص ٣٢٦.

٤١٧ - «الإسفرآيني»: هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق ركن الدين الشافعي الأصولي، توفي سنة (٤١٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٧٨/١١.

و«الخرقي»: إبراهيم بن إسحاق الحرابي. و«الضبيقي»: أحمد بن إسحاق بن أيوب الصبغي الشافعي المحدث النيسابوري، توفي سنة (٣٤٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٠/١٢٠.

٤١٨ - «الحنظلي»: هو الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي الحنظلي (٢٧٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٥٥/٩.

- ٤٢٣ إِنْ بَعُدَ السَّمْعُ، ثُمَّ يُحْمَلُ فِي الظَّاهِرِ الْكَلِمَاتِ أَوْ أَقَلَّ
٤٢٤ وَيَنْبَغِي لِلشَّيْخِ أَنْ يُجِيزَ مَعَ
٤٢٥ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَا غِنَى عَنِّي
٤٢٦ وَسُئِلَ ابْنُ حَسْبِلٍ: إِنْ حُرِّفَ
٤٢٧ لَكِنْ أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ مَنَعَ
٤٢٨ إِلَّا بَابُ يَرْوِي سِلَكَ الشَّارِدَةِ
٤٢٩ وَخَلْفُ بُرْسَا لَمْ يَدَّ قَالَ "نَا"
٤٣٠ مِنْ قَوْلِ سُفْيَانَ، وَسُفْيَانُ الْكُتَيْبِيُّ
٤٣١ كَذَلِكَ حَدَّثْتُ زَيْدًا أَقْبَى
٤٣٢ رَوَّاعِينَ الْأَعْمَشِ: كَمَا نَقَعْدُ
٤٣٣ الْبَعْضُ لَا يَسْمَعُهُ، فَيَسْأَلُ
٤٣٤ وَكُلُّ ذَاتِ سَاهُلٍ، وَقَوْلُهُمْ:
- فِي الظَّاهِرِ الْكَلِمَاتِ أَوْ أَقَلَّ
إِسْمَاعِيلَ جَبْرًا لِلنَّقِصِ إِنْ وَقَعَ
إِجَارَتُهُ مَعَ السَّمْعِ نُفِرَ
أَدْعَاهُ؟ فَقَالَ: أَرْجُو يُعْفَى
فِي الْحَرْفِ يَسْتَقِيمُهُ، فَلَا يَسَعُ
عَنْهُمْ، وَنَحْوُهُ عَنْ زَائِدَةٍ
إِذْ قَاتَهُ حَدَّثَتْ مِنْ "حَدَّثْنَا"
يَلْقَظُ مُسْتَمِلًا عَنِ الْمَلِكِ أَقْتَفَى
اسْتَفْهِمِ الَّذِي يَلِيكَ، حَتَّى
لِلنَّخَبِيِّ، فَرُبَّمَا قَدْ يَبْعُدُ
الْبَعْضَ عَنْهُ، ثُمَّ كُلُّ يَنْقُلُ
"يَكْفِي مِنَ الْحَدِيثِ شَمَهُ، فَهُمْ

٤٢٤ - "وَقَعَ" كما في الأصول، وفي (ح): "يَقَعَ"، وينظر: فتح المغيب ٣٧٦/٢.

٤٢٥ - قوله: "غَنَى". قال السخاوي في فتح المغيب ٣٧٧/٢: "بالقصر للمناسبة"، يعني بين الضرب والعروض يبقى كلاهما على مُتَقَبِّلٍ (فَعُولُنَّ)، وهو كذلك في الأصول، وفي (ط): "غَنَاءٌ" بالمد. وفي العجز: "تُقَرَّنُ" ويجوز مد المقصور كما قال الشاعر:

سُغْنِبِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ غَنِي فَلَا تُقَرِّ يَدُومَ وَلَا غِنَاءَ

يريد: "ولا غنى". وينظر: فتح الباقي ٣٨١/١.

وابن عتاب: هو أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن مُحَسِّنِ القرطبي (ت ٥٢٠هـ).

انظر: الصلة ٣٣٢/١، وقوله في: الإلماع ص ٩٢.

٤٢٩ - قوله: "حَدَّثْتُ مِنْ حَدَّثْنَا" هكذا في الأصول، وفي (جب) بدلها "... لِزُخْمَةٍ حَدَّثْنَا".

- ٤٣٥ عَسَوْا إِذَا أَوَّلُ شَيْءٍ سُئِلَا عَرَفَهُ، وَمَا عَسَوْا تَسْهَلَا
٤٣٦ وَإِنْ يُحَدِّثُ مِنْ وَرَأَوْسِهِ عَرَفْتَهُ بِصَوْتِ أَوْ ذِي خُبْرٍ
٤٣٧ صَحِيحٌ، وَعَنْ شُعْبَةَ: لَا تَرَوْا لَنَا «إِنْ بِلَالًا»، وَحَدِيثُ أُمِّنَا
٤٣٨ وَلَا يَصْرُ سَامِعًا أَنْ يَمْنَعَهُ الشَّيْخُ أَنْ يَرُوِيَ مَا قَدْ سَمِعَهُ
٤٣٩ كَذَلِكَ لِتَخْصِيمِ أَوْ رَجْعَتِ مَا لَمْ يَقُلْ أخطاءٌ أَوْ شَكَّكَتِ

الثَّالِثُ: الإِجَازَةُ

- ٤٤٠ ثُمَّ الإِجَازَةُ تَلِي السَّمَاعَا وَتَوَعَّتْ لِتِسْعَةِ أَنْوَاعَا
٤٤١ أَرْفَعَهَا بِحَيْثُ لَا مَنَاقِلَهُ تَعْيِينُهُ الْجَازَ وَالْجَازِلَهُ
٤٤٢ وَبَعْضُهُمْ حَكَى اتِّفَاقَهُمْ عَلَى جَوَازِ ذَا، وَذَهَبَ الْبَاجِي إِلَى
٤٤٣ نَفْيِ الْإِخْلَافِ مُطْلَقًا، وَهُوَ غَلَطٌ قَالَ: وَالْإِخْلَافُ فِي الْعَمَلِ قَطُّ
٤٤٤ وَرَدَّ الشَّيْخُ بِأَنَّ لِلشَّافِعِي قَوْلَانِ فِيهَا، ثُمَّ بَعْضُ تَابِعِي

٤٣٥ - انظر علوم الحديث ص ٤٢٩، والتقييد للعراقي ص ١٧٦.

٤٣٦ - «مَنْ وَرَاءَ» بفتح الميم، والهمزة مِنْ «وَرَاءَ» كما في الأصل (س) و(ح)، وفي (ج) و(ظ) بكسر الميم والهمزة؛ قال زكرياء في شرحه ٣٨٦/١: «ويجوز في «مَنْ» كسر ميمها فتكون جارة، وفتحها فتكون موصولة أو نكرة موصوفة».

«عَرَفْتَهُ» بتشديد الراء كما في الأصل و(ج)، وفي (س) و(ظ) بدون تشديد. ويراجع البيت (٣٧٢).

٤٣٧ - «لَنَا» أي: الحجة لنا. حديث: «إِنْ بِلَالًا يُوْذَنُ بَلِيلٌ...» عند البخاري في صحيحه ١٣٣/١ (٦٢٠). ومسلم في الصيام ٢٠٢/٤ (٢٥٣١)، والترمذي (٢٠٣)، والنسائي (٦٣٧).

«أُمَّنَا» يعني عائشة وغيرها من أمهات المؤمنين.

٤٣٩ - مقابل البيت: علامة بلاغ القراءة.

٤٤٢ - قول الباجي في الإلغام لعياض ص ٨٩ - ٩٠.

- ٤٤٥ مَذْهَبُهُ الْقَاضِي الْحُسَيْنُ مَتَعَا
 ٤٤٦ قَالَا كَشَعْبَةٍ، وَلَوْ جَانَرَتْ إِذَنْ
 ٤٤٧ وَعَنْ أَبِي الشَّيْخِ مَعَ الْحَرَفِ
 ٤٤٨ لَكِنْ عَلَى جَوَانِهَا اسْتَقَرَّ
 ٤٤٩ قَالُوا بِهِ، كَذَا وَجُوبٌ لِمَلِ
 ٥٠. وَالثَّانِ: أَنَّ يُعَيَّنَ الْحُجَارَ لَهُ
 ٥١ جُمُودُهُمْ رِوَايَةً وَسَمَلَا
 ٥٢ وَالثَّالِثُ: النَّعِيمُ فِي الْحُجَارِ
 ٥٣ مُطْلَقًا الْخَطِيبُ وَابْنُ مَنَذَةٍ
 ٥٤ وَجَارَ لِلْمَوْجُودِ عِنْدَ الطَّبَرِيِّ
 ٥٥ وَمَا يَعْمُ مَعَ وَصْفِ حَصْرِ
 ٥٦ فَإِنَّهُ إِلَى الْجَوَانِ أَقْرَبُ
- وَصَاحِبُ الْحَاوِي بِهِ قَدْ قَطَعَا
 لَبَطَلَتْ رِحْلَةً طُلَابًا لِسُنَّتِ
 إِبْطَالُهَا، كَذَا لِكَ السَّجَرِيِّ
 عَمَلُهُمْ، وَالْأَكْثَرُونَ طُرَا
 بِهَا، وَقِيلَ: لَا، كَحُكْمِ الْمُرْسَلِ
 دُونَ الْحُجَارِ، وَهُوَ أَيْضًا قَبْلَهُ
 وَتُحْلَفُ أَقْوَى فِيهِ مِمَّا قَدْ خَلَا
 لَهُ، وَقَدْ مَالَ إِلَى الْجَوَانِ
 ثُمَّ أَبُو الْعَلَاءِ أَيْضًا بَعْدَهُ
 وَالشَّيْخُ لِلْإِبْطَالِ مَالٌ فَاحْذَرِي
 كَالْعُلَمَاءِ يَوْمَئِذٍ بِالشَّغْرِ
 قُلْتُ: عِيَاضُ قَالَ: لَسْتُ أَحْسِبُ

٤٤٥ - القاضي حسين بن محمد المروزي الشافعي، توفي سنة (٤٦٢هـ). له: كتاب

التعليق في الفقه الشافعي. وانظر: السير ٢٦٠/١٨.

«وصاحب الحاوي»: هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماورزي الشافعي

(٤٥٠هـ)، له: الحاوي الكبير في الفقه الشافعي. انظر: تاريخ بغداد ١٠٢/١٢،

وسير أعلام النبلاء ٦٤/١٨.

٤٤٩ - «قَالُوا بِهِ» أي: بالجواز، بالضمير المذكر كما في هامش الأصل وعليه تصحيح، وهو

المُثَبَّتُ فِي (س) و(ج) و(ظ)، وفي متن الأصل: «بها» ووضع عليها:

نسخة؛ يعني أنه في نسخة. وينظر: فتح الباقي ٣٩١/١، وفتح المغيب ٤٠٠/٢.

٤٥٣ - انظر: الكفاية للخطيب ص ٣٨٦.

و«أبو العلاء»: هو الحسن بن أحمد العطار الهمداني (ت ٥٦٩هـ). انظر: سير أعلام

النبلاء ٤٠/٢١.

٤٥٦ - الإنماء لعباس ص ١٠١.

- ٤٥٧ في ذَا أَخِيْلًا فَأَبَيَّتْهُمْ مِّنْ بَرٍّ
- ٤٥٨ وَالرَّابِعُ: الْجَهْلُ مِمَّنْ أُجِيزَ لَهُ
- ٤٥٩ بَعْضُ سَمَاعَاتٍ، كَذَا إِنْ سَمَى
- ٤٦٠ بِهِ سِوَاهُ، ثُمَّ لَمَّا يَصْخُ
- ٤٦١ أَمَّا الْمُسَمَّوْنَ مَعَ الْبَيَانِ
- ٤٦٢ وَتَبَقِيَ الصَّحَّةُ إِنْ جَمَلَهُمْ
- ٤٦٣ وَالْخَامِسُ: التَّعْلِيْقُ فِي الْإِجَارَةِ
- ٤٦٤ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنًا، وَالْأَوَّلُ
- ٤٦٥ مَعًا أَبُو يَعْلَى الْإِمَامُ الْحَنَابِيُّ
- ٤٦٦ الْجَهْلُ إِنْ يَشَاؤُهَا، وَالظَّاهِرُ
- ٤٦٧ قُلْتُ: وَجَدْتُ ابْنَ أَبِي خَيْثَمَةَ
- إِجَارَةً لِّكَوْنِهِ مُنْحَصَرًا
- أَوْ مَا أُجِيزَ، كَأَجَزْتُ أَنْزَلَهُ
- كِتَابًا لَهُ وَشَخْصًا، وَقَدْ تَسَقَّى
- مُرَادُهُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ
- فَلَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِالْأَعْيَانِ
- مِنْ غَيْرِ عَدَدٍ وَتَصَفِّحْ لَهُمْ
- مِمَّنْ يَشَاؤُهَا الَّذِي أَجَارَهُ
- أَكْثَرُ جَمَلًا، وَأَجَارَ الْكُلَّ
- مَعَ ابْنِ عَرُوسٍ، وَقَالَ: يَجِبُ
- بُطْلَانُهَا، أَفْتَى بِذَلِكَ طَاهِرُ
- أَجَارَ كَالثَّانِيَةِ الْمُبْهَمَةِ

٤٥٨ - «أزفلة» اسم للجماعة من الناس، مثل: الزرافة، والرجلة، وغير ذلك. انظر: المنتخب نكواع ١٥/١.

٤٦٣ - مثل أن يقول: أجزت لمن شاء أن أجز له، أو من شاء أن أجز له فقد أجزت له.

٤٦٤ - الصورة الثانية المتعلقة بمشينة الغير، مثل: أجزت لمن شاء فلان. انظر: شرح السبوطي على الألفية ص ١٧٦، وفتح المغيب للعراقي ص ٢٠٥.

٤٦٦ - «إِذْ يَشَاؤُهَا» كذا في هامش الأصل وعليه تصحيح، وهو كذلك في الأصول. وانظر: فتح الباقي ٣٩٩/١.

«طاهر»: هو طاهر بن عبد الله بن طاهر البغدادي. أبو الطيب الطبري - سبق ذكره عند الناظم قريباً رقم (٤٥٤) - وقد أفتى بذلك جواباً للخطيب البغدادي.

٤٦٧ - انظر في: شرح التبصرة للعراقي ص ٢٠٥، وفتح المغيب ٢٠/٢.

- ٤٦٨ وَإِنْ يَقُلْ: مَنْ شَاءَ بَرَوِي قَرُبًا
 ٤٦٩ أَمَا أَجَزْتُ لِفُلَانٍ إِنْ يَرِدُ
 ٤٧٠ وَالسَّادُسُ: الْإِذْنُ يُعْلَمُ سَبْعُ
 ٤٧١ أَوْلَادِهِ وَتَسْلِيهِ وَتَحْقِيقِهِ
 ٤٧٢ وَهُوَ أَوْ هُوَ، وَأَجَزَ الْأَوَّلَا
 ٤٧٣ بِالْوَقْفِ، لَكِنَّ أَبَا الطَّيِّبِ رَدُّ
 ٤٧٤ كَذَا أَبُو نَصْرِ، وَجَانِزُ مَظْلَمًا
 ٤٧٥ مِنْ ابْنِ عُمَرُوسٍ مَعَ الْمَرَاءِ
 ٤٧٦ فِي الْوَقْفِ، فِي صَحِيحِهِ مَنْبَعًا
 ٤٧٧ وَالسَّابِعُ: الْإِذْنُ لِفَيْرِ أَهْلِ
 ٤٧٨ غَيْرِ مُمَيَّنٍ: وَذَا الْآخِرُ
- وَنَحْوَهُ الْأَنْدِي حُيْزًا كَتَبَا
 فَأَلْظَهَرُ الْأَقْوَى الْجَوَازُ فَاعْتَمَدَ
 كَقَوْلِهِ: أَجَزْتُ لِفُلَانٍ مَعَ
 حَيْثُ أَتَوَّا أَوْ خَصَصَ لِمُعَدُّومِهِ
 ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، وَهُوَ مُثَلًّا
 كِلَيْهِمَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ
 عِنْدَ الْمُخْطِيبِ، وَبِهِ قَدْ سَبَقَا
 وَقَدْ رَأَى الْحُكْمَ عَلَى اسْتِوَاءِ
 أَبَا حَنِيفَةَ وَمَالِكًا مَعًا
 لِلْأَخْذِ عَنْهُ، كَافِرٍ أَوْ مُفْضِلٍ
 رَأَى أَبُو الطَّيِّبِ وَاجْتِمَاعُهُ

٤٧٠ - قوله: «أَجَزْتُ لِفُلَانٍ» - تفعله العشو دخلها زحاف مُزْدَوِجٌ يسمي: الشَّكْلُ - وهو لا يدخل
 الرجز - فأصبحت مُسْتَعْبِلًا هكذا [مُتَفَعِّلٌ] = أَجَزْتُ لِفُلَانٍ. انظر: فتح الباقي ٤٠١/٢.
 قُلْتُ: وهذا لا يخفى على الناظم. ولعله أُشْبِعَ حركة اللام «لِفُلَانٍ» ضَرُورَةً كما وقع
 في الشعر: كقول الشاعر:

وإِنِّي خَوْفًا يَنْبِي الْهُوَى بَضْرِي مِنْ خَوْفِنَا سَلَكُوا أَذْنُو فَأَنْظُرُ
 أَرَادَ: فَأَنْظُرُ. والله أعلم.

٤٧٥ - «مِنْ ابْنِ عُمَرُوسٍ» كما في هامش الأصل. وعليها تصحيح، وهو كذلك في
 الأصول، وفي مَثْنِ الْأَصْلِ «مَعَ ابْنِ».

والعين من «عُمَرُوسٍ» في الأصل كتب عليها: «مَعًا»؛ يعني جواز الفتح والضم.

٤٧٦ - «خَبِيفَةً» بالوجهين: الصرف وعدمه كما في (س)، ونصر عليهما السخاوي، وفي
 الأصل و(جب) و(ح) بالفتح فقط، وفي (ظ) بالتثنية فقط، ونصر عليه زكريا
 الأنصاري. انظر: فتح الباقي ٤٠٣/١. وفتح المغني ٤٣٥/٢.

- ٤٧٩ وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ كَافِرًا نَفْلًا، بَلَى
بِحَضْرَةِ الْمَرْيُوتِ تَنَزَّاعًا
٤٨٠ وَلَمْ أَجِدْ فِي الْحَمَلِ إِضْآنًا نَفْلًا
وَهُوَ مِنْ أَعْلَمِ أَوْلَى فِعْلًا
٤٨١ وَلِلْخَطِيبِ لَمْ أَجِدْ مِنْ فَعْلَةٍ
قُلْتُ: رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَدْ سُئِلَ
٤٨٢ مَعَ أَبَوَيْهِ، فَأَجَازَ، وَلَعَلَّ
مَا أَصَفَّحَ الْأَسْمَاءَ فِيهَا إِذْ فَعَلَ
٤٨٣ وَيَتَّبِعُنِي إِلَيْنَا عَلَى مَا ذَكَرُوا
هَلْ يُعْلَمُ الْحَمَلُ؟ وَهَذَا أَظْهَرُ
٤٨٤ وَالتَّامُّنُ: الْإِذْنُ بِمَا سَيَحْمِلُهُ
الشَّيْخُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ سَبَطِلُهُ
٤٨٥ وَبَعْضُ ضَرْفٍ عِيَاضٍ بَدَلَهُ
وَأَبْنُ مَعِيثٍ لَمْ يُجِبْ مَنْ سَأَلَهُ
٤٨٦ وَإِنْ يَقُلْ: أَجَزْتُهُ مَا صَحَّ لَهُ
أَوْ سَيَصِحُّ: فَصَحَّحْتُ، عَمَلَهُ
٤٨٧ الدَّارِقُطِيُّ وَسِوَاهُ، أَوْ حَذَفَ
يَصِحُّ، جَازَ الْكُلُّ حَيْثُ مَا عَرَفَ
٤٨٨ وَالتَّاسِعُ: الْإِذْنُ بِمَا أُجِيزَا
لِشَيْخِهِ، فَقِيلَ: لَنْ يُجُوزَا
٤٨٩ وَرَدَّ، وَالصَّحِيحُ الْإِعْتِمَادُ
عَلَيْهِ، قَدْ جَوَزَهُ النَّقَادُ
٤٩٠ أَبُو نُعَيْمٍ، وَكَذَا ابْنُ عُقْدَةَ
وَالنَّصْرُ بْنُ عِيَاضٍ، وَنَضْرُ بْنُ
٤٩١ وَآلِي ثَلَاثًا بِإِجَازَةٍ، وَقَدْ
رَأَيْتُ مَنْ وَالَى بِخَمْسٍ يُعْتَمَدُ
٤٩٢ وَيَتَّبِعُنِي تَأْمُلُ الْإِجَازَةَ
فَحَيْثُ شَيْخُ شَيْخِهِ أَجَازَهُ

٤٧٩ - قوله: «ولم أجد في كافر... البيت وتاليه من زيادات العراقي على ابن الصلاح، ولم يميزها به «قلت».

٤٨٥ - انظر: الإلماع لعياض ص ١٠٦، وعلوم الحديث ص ٣٤١.

٤٩٠ - «أبو نُعَيْمٍ» أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، و«ابن عُقْدَةَ» أبو العباس أحمد بن محمد الكوفي (ت ٣٣٢هـ)، و«نَضْرُ» هو ابن إبراهيم المقدسي (ت ٤٩٠هـ) صاحب كتاب «الحجة على تارك المحجة».

٤٩٣ يَلْفِظُ مَا صَحَّ لَدَيْهِ، لَمْ يَخْطُ مَا صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ مِنْهُ فَقَطْ

لَفْظُ الْإِجَازَةِ وَشَرْطُهَا

٤٩٤ أَجَزْتُهُ: ابْنُ فَارِسٍ قَدْ نَقَلَهُ وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ: قَدْ أَجَزْتُ لَهُ

٤٩٥ وَإِنَّمَا تَسْتَحْسِنُ الْإِجَازَةَ مِنْ عَالِمٍ بِهِ، وَمَنْ أَجَازَهُ

٤٩٦ طَالِبٌ يَسْأَلُ، وَأَوَّلِيْدُ ذَا ذَكَرَ عَنْ مَالِكٍ شَرْطًا، وَعَنْ أَبِي عُبَيْدٍ

٤٩٧ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا لِمَا هِيَ، وَمَا لَا يُشْكِلُ

٤٩٨ وَاللَّفْظُ إِنْ يَخْرُجُ بِكُتُبٍ أَحْسَنُ أَوْ دُونَ لَفْظٍ فَأَنُو وَهُوَ أَدْوَنُ

الرَّابِعُ: الْمَثَالُ

٤٩٩ ثُمَّ الْمَثَالُاتُ إِمَّا تَقْتَرِبُ بِالْإِذْنِ، أَوْ لَا، فَالَّتِي فِيهَا أُذِنَ

٥٠٠ أَعْلَى الْإِجَازَاتِ، وَأَعْلَاهَا إِذَا أَعْطَاهُ مِلْكًا فَأَيْجَازُهُ، كَذَا

٥٠١ أَنْ يَحْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابِ لَهُ عَرْضًا، وَهَذَا الْعَرْضُ لِلْمَثَالَةِ

٥٠٢ وَالشَّيْخُ دُونَ مَعْرِفَةٍ فَيَنْظُرُهُ ثُمَّ يَتَأَوَّلُ الْكِتَابَ مُحْضَرَةً

٥٠٣ يَقُولُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِي فَأَرُوهُ وَقَدْ حَكَوْا عَنْ مَالِكٍ وَخَوَّوْهُ

٥٠٤ يَأْتِيهَا تَعَادُلُ السَّمَاعِ وَقَدْ آتَى الْمُفْتُونَ ذَا أَمْتِنَاكَ

٤٩٣ - «لَمْ يَخْطُ» مِنَ التَّخْطِي، وَهُوَ التَّجَاوُزُ؛ أَي: لَمْ يَتَعَدَّ الْمُجَازُ الثَّانِي إِلَى غَيْرِهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُوي إِلَّا مَا صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ فَقَطْ. انظر: شرح العراقي نفسه ص ٢١٢.

٤٩٤ - جُزْءٌ مَأْخُذُ الْعِلْمِ لابن فارس ص ٣٩. ومعجم مقاييس اللغة له ٤٩٤/١.

٤٩٦ - «أَوَّلِيْدُ»: هُوَ ابْنُ بَكْرٍ. أَبُو الْعَبَّاسِ الْغُمَرِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ الْمَالِكِيُّ (ت ٣٩٢هـ) صَاحِبُ كِتَابِ الْوَجَازَةِ فِي صَحَّةِ الْإِجَازَةِ. انظر: جَدْوَةُ الْمُفْتَبِّسِ لِلْحَمِيدِيِّ ص ٣٤٠، وَسَيَاتِي عِنْدَ النَّازِمِ فِي الْبَيْتِ (٥٢٦).

«أَبِي غُمَرٍ»: هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْقُرْطُبِيِّ، وَقَوْلُهُ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ ١٨٠/٢.

٥٠٢ - «يَتَأَوَّلُ» بِالْوَجْهِينِ: بِالْفَتْحِ كَمَا فِي الْأَصْلِ، وَ(ج) وَ(جَب)، وَنَصْرٌ عَلَيْهِ زَكَرِيَا فِي فَتْحِ الْبَاقِي ١٠/٢، وَبِالرَّفْعِ كَمَا فِي (س) وَ(ظ).

- ٥٠٥ إِسْحَاقُ وَالتَّوْرِيُّ مَعَ النَّعْمَانِ
٥٠٦ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِمْ رَأَوْا
٥٠٧ إِجْمَاعَهُمْ بِأَنَّهَا صَحِيحَةٌ
٥٠٨ أَمَّا إِذَا تَأَوَّلَ وَاسْتَرَدَّ
٥٠٩ مِنْ نُسْخَةٍ قَدْ وَافَقَتْ مَرْوِيَّةً
٥١٠ عَلَى الَّذِي عَيَّنَ فِي الْإِجَارَةِ
٥١١ أَهْلُ الْحَدِيثِ آخِرًا وَقِدَمًا
٥١٢ أَخْضَرُ الطَّالِبِ لَكِنْ اعْتَمَدَ
٥١٣ صَحِيحًا، وَلَا يَبْطُلُ اسْتِيفَانَا
٥١٤ ذَا مِنْ حَدِيثِي، فَهُوَ فِعْلٌ حَسَنٌ
٥١٥ وَإِنْ خَلَّتْ مِنْ إِذْنِ الْمُتَأَوِّلِ
- وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ الشَّيْبَانِيُّ
بِأَنَّهَا أَنْقَضَ، قُلْتُ: قَدْ حَكَا
مُعْتَمَدًا، وَإِنْ تَكُنْ مَرْجُوحَةً
فِي الْوَقْتِ صَحِيحًا، وَالْحَازِلِيُّ
وَهَذِهِ لَيْسَتْ لَهَا مَرْبِئَةٌ
عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، لَكِنْ مَكَازٍ
أَمَّا إِذَا مَا الشَّيْخُ لَمْ يَنْظُرْهَا
مَنْ أَخْضَرَ الْكِتَابَ وَهُوَ مُعْتَمَدٌ
وَإِنْ يَقُلْ: أَجَزْتُهُ إِنْ كَانَا
يُفِيدُ حَيْثُ وَقَعَ التَّبَيُّنُ
قِيلَ: تَصَحُّحٌ، وَالْأَصَحُّ بِأُطْلَعَهُ

كَيْفَ يَقُولُ مَنْ رَوَى بِأَنَّهَا وَنَّةٌ وَالْإِجَارَةُ؟

- ٥١٦ وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ رَوَى مَا نُوَلَّا فَمَالِكُ وَابْنُ شِهَابٍ جَعَلَا

٥٠٥ - وَأَخْضَرَهُ بِالْفَتْحِ كَمَا فِي الْأَصْلِ وَ(س) وَ(ح)، وَفِي (ل) وَ(جَب) وَ(ظ) بِالضَّمِّ غُظْفًا عَلَى «إِسْحَاقٍ» أَوَّلِ الْبَيْتِ.

٥٠٦ - «وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِمْ» فِي النَّسْخِ مِثْلُ «وَأَخْضَرَهُ» فِي الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا.

٥٠٧ - «مُعْتَمَدًا» بِفَتْحِ الْمِيمِ كَمَا نَصَرُ عَلَيْهِ النَّاظِمُ فِي شَرْحِهِ ص ٢١٧، وَزَكَرِيَا الْأَنْصَارِيُّ فِي فَتْحِ الْبَاقِي ١١/٢.

٥١٣ - قَوْلُهُ: «وَإِنْ يَقُلْ: أَجَزْتُهُ...» الْخِ هَذَا كَلَامُ الْخَطِيبِ فِي الْكَفَايَةِ ص ٣٢٩.

٥١٥ - قَالَ النُّوْيِيُّ فِي التَّقْرِيبِ: «لَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهَا عَلَى الصَّحِيحِ الَّذِي قَالَهُ الْفَقْهَاءُ وَأَصْحَابُ الْأَصُولِ وَعَابُوا الْمُحَدِّثِينَ الْمَجُوزِينَ». تَدْرِيبُ الرَّوَايِ ٤٧٤/١.

- ٥١٧ إِطْلَاقَهُ: «حَدَّثْنَا، وَأَخْبَرَا»
 ٥١٨ الْعُرْضُ كَالسَّمَاعِ، بَلْ إِجَانَرُهُ
 ٥١٩ وَالْمَرْزُيَافُ وَأَبُو نَعْمٍ:
 ٥٢٠ تَقْيِيدُهُ بِمَا يَبِيتُ الْوَاقِعَا
 ٥٢١ «أَذِنَ لِي، أَطْلَقَ لِي، أَجَازَنِي»
 ٥٢٢ وَإِنْ أَبَاحَ الشَّيْخُ لِلْمُجَازِ
 ٥٢٣ وَبَعْضُهُمْ أَقْبَلَ بِلَفْظٍ مُوَهِّمٍ
 ٥٢٤ وَقَدْ أَقْبَلَ بِخَبَرِ الْأَوْزَاعِي
 ٥٢٥ وَلَفْظُ «أَنَّ» اخْتِلَافُهُ الْخَطَائِي
 ٥٢٦ وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ فِي إِجَانَرِهِ:
 ٥٢٧ وَاخْتِلَافُهُ الْحَاكِمُ فِيمَا شَافَهُهُ
 ٥٢٨ وَاسْتَحْسَنُوا لِلْبَيْهَقِيِّ مُصْطَلَحًا:
 ٥٢٩ وَبَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَ اسْتَعْمَالُهُ عَنْ
 ٥٣٠ سَمَاعِهِ مِنْ شَيْخِهِ فِيهِ يُشَكُّ
- يَسُوعُ، وَهُوَ لَا يُؤْتِ مِنْ يَرَى
 بَعْضُهُمْ فِي مُطْلَقِ إِجَانَرِهِ
 «أَخْبَرَا، وَالصَّيْحُ عِنْدَ الْقَوْمِ
 إِجَانَرَةً، تَنَاوَلَا، هُمَا مَعَا
 سَوَّغَ لِي، أَبَاحَ لِي، نَاوَلَنِي»
 إِطْلَاقَهُ، لَمْ يَتَكْفِ فِي الْمَجَازِ
 «شَافَهُنِي، كَتَبَ لِي، فَمَا سَلِمَ
 فِيهَا، وَلَمْ يَخْلُ مِنْ النِّزَاعِ
 وَهُوَ مَعَ الْإِسْنَادِ ذُو اقْتِرَابٍ
 «أَنْبَأَنَا، كَصَاحِبِ الْوِجَانَرَةِ
 بِالْإِذْنِ بَعْدَ عَرْضِهِ مُشَافَهُهُ
 «أَنْبَأَنَا إِجَانَرَةً، فَصَرَحَا
 إِجَانَرَةً، وَهِيَ قَرِيبَةٌ لِمَنْ
 وَحَرْفٌ «عَنْ» بَيْنَهُمَا فَمُشْتَرَكٌ

٥٢٢ - «وَإِنْ أَبَاحَ الشَّيْخُ...» معناه: «وَإِنْ قَالَ الشَّيْخُ الْمَجِيزُ لِلطَّالِبِ: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: حَدَّثْنَا وَ...» لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِبَاحَةَ الشَّيْخِ لَا تَغْيِرُ الْمَمْنُوعَ فِي الْمِصْطَلَحِ. علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٥٤. وتدريب الراوي ١/ ٤٨٠.
 ٥٢٥ - انظر قول الخطابي في: الإلماع ص ١٢٩، وعلوم الحديث ص ٣٥٣.
 ٥٢٦ - صاحب الوجازة هو: أبو العباس، الوليد بن بكر. تقدم عند الناظم رقم (٤٩٦) وسيأتي في رقم (٥٤٣).

٥٣١ وَفِي الْجَارِي: «قَالَ لِي، جَعَلَهُ حَبِيرُهُمْ لِلْعَرَبِ وَالْمَنَاوِلَةِ»

الخَامِسُ: الْمَكَاتِبُ

٥٣٢ ثُمَّ الْكِتَابَةُ يَخْطُ الشَّيْخُ، أَوْ بِإِذْنِهِ عَنْهُ لِعَائِبٍ، وَلَوْ

٥٣٣ لِحَاضِرٍ، فَإِنْ أَجَازَ مَعَهَا أَشْبَهَ مَا نَاوَلَ، أَوْ جَرَّدَهَا

٥٣٤ صَحِيحًا عَلَى الصَّحِيحِ وَالْمَشْهُورِ قَالَ بِهِ أَيُّوبُ مَعَ مَنْصُورٍ

٥٣٥ وَاللَّيْثِ، وَالسَّمْعَانِ قَدْ أَجَازَهُ وَعَدَّهُ أَفْقَى مِنَ الْإِجَازَةِ

٥٣٦ وَبَعْضُهُمْ صَحَّحَ ذَلِكَ مَنْعًا وَصَاحِبُ الْحَاوِي بِهِ قَدْ قَطَعَا

٥٣٧ وَيُكْتَفَى أَنْ يَعْرِفَ الْمَكْتُوبُ لَهُ خَطَّ الَّذِي كَاتَبَهُ، وَأَبْطَلَهُ

٥٣٨ قَوْمٌ لِلِاشْتِبَاهِ، لَكِنْ رُدًّا لِنُدْرَةِ اللَّيْسِ، وَحَيْثُ أَدَّى

٥٣٩ قَالَ لَيْثٌ مَعَ مَنْصُورٍ اسْتَجَازَا: «أَخْبَرْنَا، حَدَّثَنَا، جَوَانِرًا

٥٤٠ وَصَحَّحُوا التَّقْيِيدَ بِالْكِتَابَةِ وَهُوَ الَّذِي يَلِيقُ بِالزَّاهَةِ

السَّادِسُ: إِسْلَامُ الشَّيْخِ

٥٤١ وَهَلْ لَنَا أَعْلَمُهُ الشَّيْخُ بِمَا يَرْوِيهِ أَنْ يَرْوِيَهُ؟ فَجَزَمَا

٥٣١ - «حَبِيرُهُمْ» فِي نَسْخَةِ الرِّبَاطِ: «قَوْلُهُ: حَبِيرُهُمْ بِكسر الحاء، هُوَ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ النِّسَابُورِيُّ؟ نَسَبُهُ لِلحَبِيرَةِ، تُوَفِّي سَنَةَ (٤٣١هـ). وَانْظُرْ: تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ ٢/٧٦١.

وَفِي (س): «الْحَبِيرِيُّ: بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ أَبُو عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ؛ فَنَسَبَ ذَلِكَ ثَلَاثِينَ، وَإِنَّمَا هُوَ زَاوٍ عَنِ الْوَالِدِ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَذْكُورِ مَا قَالَ. وَانْظُرْ: فَتْحُ الْبَاقِي ٢/١٨، وَفَتْحُ الْمَغِيثِ ٢/٤٩٣.

٥٣٢ - «وَاللَّيْثِ» بِالْكَسْرِ كَمَا فِي الْأَصُولِ، وَفِي (ظ) بِالضَّمِّ.

٥٣٨ - «لِنُدْرَةِ» بِالْوَجْهِينِ: فَتْحُ النَّونِ كَمَا فِي الْأَصْلِ وَ(س)، وَضَمُّهَا كَمَا فِي (جَب) وَ(ظ) وَنَصْرُ عُلَيْهِمَا زَكْرِيَّا فِي فَتْحِ الْبَاقِي ٢/٢١.

- ٥٤٢ بِمَنْعِهِ الطُّوسِي. وَذَا الْمُخْتَارُ وَحِدَّةٌ كَأَنَّ جُرْجٍ مَسَارُوا
 ٥٤٣ إِلَى الْجَوَانِرِ، وَأَبْنُ بَكْرِ نَصَرَهُ وَصَاحِبُ الشَّامِلِ جَزَمًا ذَكَرَهُ
 ٥٤٤ بَلْ زَادَ بَعْضُهُمْ بِأَنْ لَوْ مَنَعَهُ لَمْ يَمْتَنِعْ، كَمَا إِذَا قَدْ سَمِعَهُ
 ٥٤٥ وَرَدَّ، كَأَنَّ رِجَاءً مِنْ يُحْمَلُ لَكِنْ إِذَا صَحَّ: عَلَيْهِ الْعَمَلُ

السَّابِعُ: الْوَصِيَّةُ بِالْكِتَابِ

- ٥٤٦ وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ لِلْمَوْصِي لَهُ بِالْمُخْرَجِ مِنْ دَاوِقَضَى أَجَلَهُ
 ٥٤٧ بِرُؤْيِيهِ، أَوْ لِسَفَرِي أَرَادَهُ وَرَدَّ، مَا لَمْ يُبْرِدِ الْوِجَادَةَ

الثَّامِنُ: الْوِجَادَةُ

- ٥٤٨ ثُمَّ الْوِجَادَةُ، وَتِلْكَ مَصْدَرُ «وَجَدْتُهُ» مُؤَلَّدًا لِيُظْهِرَ
 ٥٤٩ تَغَايُرَ الْمَعْنَى؛ وَذَلِكَ أَنَّ تَجِدُ يَخْطُ مِنْ عَصَا صَرَتْ أَوْ قَبْلَ مُحَمَّدٍ
 ٥٥٠ مَا لَمْ يَحْدِثْ تَلَايَ بِهِ وَلَمْ يُحِزْ فَقُلْ: «يَخْطُ وَجَدْتُ»، وَاحْتِزَ
 ٥٥١ إِنْ لَمْ تَنْقُ بِالْخَطِّ قُلْ: «وَجَدْتُ» عَنْهُ، أَوْ أَذْكَرُ: قِيلَ أَوْ ظَنَنْتُ

٥٤٢ - «الطُّوسِي»: هو أبو حامد الغزالي محمد بن محمد، الملقب بحجة الإسلام، المتوفى سنة (٥٥٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٣٢٢/١٩.
 وقوله في المستصفي في علم الأصول ١٦٥/١.

٥٤٣ - «وصاحب الشامل»: هو أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد البغدادي الشافعي المعروف بابن الصباغ (٤٠٠ - ٤٧٧هـ) له كتاب الشامل في الفقه الشافعي.
 انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٢٢/٥، ومعجم المؤلفين ٤٦٩/٣.

٥٤٥ - «يُحْمَلُ» بكسر الميم كما في الأصل (س) و(ج) و(جب)، ويفتحها كما في (ظ) واعتمده زكريا حيث قال: «يفتح الميم، ويجوز كسرهما». انظر: فتح الباقي ٢٤/٢.

٥٤٦ - «لَهُ» - أَجَلُهُ بضم الهاء في الصدر والعجز، كما في الأصول، وانفردت (جب) بالإسكان فقط.

٥٥١ - «أَوْ أَذْكَرُ» بتحريك الواو بالضم كما في الأصل، أو بالكسر كما في (س) و(ظ).

- ٥٥٢ وَكُلُّهُ مُقَطَّعٌ، وَالْأَوَّلُ قَدْ شِيبَ وَصَلَامًا. وَقَدْ نَسَهُلُوا
٥٥٣ فِيهِ بَعْنٌ، قَالَ: وَهَذَا دُلْسُهُ يَنْجِيحُ إِنْ أَوْهَمَ أَنَّ نَفْسَهُ
٥٥٤ حَدَّثَهُ بِهِ، وَبَعْضُ أَذَى: حَدَّثَنَا، أَخْبَرَنَا، وَرَدًّا
٥٥٥ وَقِيلَ فِي الْعَمَلِ: إِنَّا الْمُعْظَمَا لَمْ يَرَهُ. وَبِالْوُجُوبِ جَزَمَا
٥٥٦ بَعْضُ مُحَقِّقِينَ، وَهُوَ الْأَصْحَابُ وَلِابْنِ إِدْرِيسَ الْجَوَارِ نَسَبُوا
٥٥٧ وَإِنْ يَكُنْ يَغْيِرُ خَطَّهُ فَقُلْ: قَالَ وَنَحْوَهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ
٥٥٨ بِالسُّخَّةِ الْوُثُوقُ قُلْ: بَلَّغَنِي وَالْجَزْمُ يُرْمَى حِلُّهُ لِلْفُطَيْنِ

كِتَابَةُ التَّحْدِيثِ وَضَبْطُهُ

- ٥٥٩ وَاخْتَلَفَ الصَّحَابُ وَالْأَتْبَاعُ فِي كِتَابَةِ التَّحْدِيثِ، وَالْإِجْمَاعُ
٥٦٠ عَلَى الْجَوَارِ بَعْدَهُمْ بِالْجَزْمِ لِقَوْلِهِ: «اَكْتُبُوا، وَكُتِبَ السَّهْبِيُّ

٥٥٣ - «يَنْبُحُ» بالياء التختانية كما في جميع الأصول التي لدي، بخلاف ما في فتح الباقي ٢٨/٢، وفتح المغني ٥٢٥/٢. حيث كُتِبَتْ فِيهِمَا بِالتاء الفوقية.

٥٥٥ - «إِنْ» بكسر الهمز كما في الأصل، و(س) و(ح) وهو الظاهر من سياق شرخي السخاوي وذكرنا الأنصاري. وفي (جب) و(ظ) بفتح الهمز. وانظر: فتح الباقي ٢/٢٩، وفتح المغني ٥٢٧/٢.

٥٥٧ - «وَنَحْوَهَا» بالفتح كما في الأصل و(س) و(ح)، وفي (ظ): «وَنَحْوَهَا»، وفي الأصل بالجر أيضاً ولا وَجْهَ لَهُ.

«فَقُلْ» - يُحْضَلُ في الأصل و(س) و(جب) و(ح) بإسكان اللام فيهما. قال الشيخ زكريا: «إِنْ قُرِئَ بِإِسْكَانِ اللَّامِ دَخَلَهُ الْقَطْعُ، أَوْ بَكْسَرَهَا سَلِمَ مِنْهُ، لَكِنْ يَجِبُ كَسْرُ لَامِ «فَقُلْ» وَإِسْكَانُ هَاءِ «خَطُّهُ» إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ». انظر: فتح الباقي ٢/٣٠. وقد جَاءَ فِي (ل) بِكَسْرِ اللَّامِ فِيهِمَا.

٥٥٨ - فِي (س) مُقَابِلُهُ «بَلَّغْتَ سَمَاعًا».

٥٦٠ - «أَعْلَى الْجَوَارِ» كما في سائر الأصول، وفوقها في الأصل: «عَرْ».

«اَكْتُبُوا» حديث: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ» عند البخاري في العلم ٢٧١/١ (١١٢)، ومسلم =

- ٥٦١ وَيَنْبَغِي إِعْجَامُ مَا يُسْتَعْجَمُ وَشَكْلُ مَا يُشْكِلُ لَا مَا يُفْهَمُ
 ٥٦٢ وَقِيلَ: كُلُّهُ لِدِيٍّ ابْتِدَاءٍ وَأَكْثَرُ وَأَمْلِسَ الْأَسْمَاءُ
 ٥٦٣ وَلَيْكُ فِي الْأَصْلِ وَفِيهَا مِشْرَعٌ تَقْطِيعُهُ أَحْرُوفٌ فَهُوَ أَنْفَعُ
 ٥٦٤ وَبِكَمٍّ الْخَطُّ الدَّقِيقُ إِلَّا لِيَصِيقَ رَقٍّ أَوْ لِحَاحٍ فَلَا
 ٥٦٥ وَشَرُّهُ التَّعْلِيقُ وَالْمُشْتَوِكَمَا شَرُّ الْقِرَاءَةِ إِذَا مَا هَذَرَمَا
 ٥٦٦ وَيُقْطَعُ الْمُهِمْلُ لَا الْحَا أَسْفَلَ أَوْ كُنْتُ ذَاكَ أَحْرَفٍ تَحْتُ مَثَلًا
 ٥٦٧ أَوْ فَوْقَهُ قَلَامَةً، أَفْوَاكُ وَالْبَعْضُ نَقَطُ السِّينِ صَقًّا قَالُوا
 ٥٦٨ وَبَعْضُهُمْ يَحْطُ فَوْقَ الْمُهِمْلِ وَبَعْضُهُمْ كَالْهَمْزِ تَحْتُ يُجْعَلُ
 ٥٦٩ وَإِنْ أَفَّ بَرَمَزٍ رَاوٍ مِيزَا مُرَادُهُ، وَاخْتِيرَ أَنْ لَا يَرْمُزَا
 ٥٧٠ وَتَنْبَغِي الدَّارَةُ فَصْلًا، وَارْتَضَى إِعْجَالَهَا الْخَطِيبُ حَتَّى يَغْرِضَا
 ٥٧١ وَكَرِهُوا فَصْلَ مُضَافٍ أَسْمِ اللَّهِ مِنْهُ بِسَطْرٍ إِنْ يُنَافٍ مَا نَلَاةٌ

= (١٣٥٥)، وأبي داود (٢٠١٧)، والترمذي (٢٦٦٧).

«وَكُنْتُ» كما في الأصول، وفي (ح) بالفتح «وَكُنْتُ».

«والسهمي»: عبد الله بن عمرو بن العاص، كما في البخاري ٢٧٣/١ (١١٣) عن أبي هريرة قوله: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثرَ حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ».

وقوله: «وَكُنْتُ السَّهْمُ» من زيادات الناطم على الأصل.

٥٦٢ - «كُلُّهُ» بالوجهين كما في الأصل، وفي (جب) (ل) و(ظ) و(س): «كُلُّهُ» بالجر فقط.

٥٦٤ - «الدَّقِيقُ» في الأصل كأنها «الرَّقِيقُ» لكنه صححها في هامش الأصل. وانظر: فتح المغيث ٢٦/٣.

٥٦٧ - «نَقَطُ» بالفتح كما في الأصل، و(ظ)، وبالضم كما في (س) و(ح).

٥٦٨ - «يُجْعَلُ» بفتح الياء كما في الأصل، و(ح) و(جب)، وفي (س) و(ظ) بضمها.

٥٧٠ - «وَتَنْبَغِي» بالتاء كما في الأصل، وفي (س) و(جب) و(ظ): «وَتَنْبَغِي» بالياء. وانظر: الجامع لأخلاق الراوي ٢٧٣/١.

- ٥٧٢ وَاكْتُبْ ثَنَاءَ اللَّهِ وَالتَّسْلِيمَا مَعَ الصَّلَاةِ لِلنَّبِيِّ تَعْظِيمًا
 ٥٧٣ وَإِنْ يَكُنْ أَسْقَطَ فِي الْأَصْلِ. وَقَدْ حُولِفَ فِي سَقَطِ الصَّلَاةِ أَحْمَدُ
 ٥٧٤ وَعَلَهُ قَيْدٌ بِالرَّوَايَةِ مَعَ نَصْقِهِ كَمَا رَوَوْا حِكَايَةَ
 ٥٧٥ وَالْعَنْبَرِيِّ وَابْنُ الْمَيْمَنِيِّ بَيَّنَّا لَهَا لِإِفْجَالٍ وَعَادَا عَوَضًا
 ٥٧٦ وَاجْتَنِبَ لِرَهْزَلِهَا وَالْحَذَفَا مِنْهَا صَلَاةً أَوْ سَلَامًا تَكْفَى

الْمُقَابَلَةُ

- ٥٧٧ ثُمَّ تَمَّ عَلَيْهِ الْعَرَضُ بِالْأَصْلِ وَتَوَّ إِبْرَاهِيمَ أَوْ أَصْلَ الشَّيْخِ أَوْ
 ٥٧٨ فَرَعَ مُقَابِلٍ. وَخَيْرُ الْعَرَضِ مَعَ أُسْتَاذِهِ بِنَفْسِهِ إِذْ يَسْمَعُ
 ٥٧٩ وَقِيلَ: بَلَّغْ نَفْسِهِ. وَاشْتَرَطَا بَعْضُهُمْ هَذَا، وَفِيهِ غُلَطَا
 ٥٨٠ وَلَيْسَ ظَرْفُ السَّمْعِ حَيْثُ يَطْلُبُ فِي شَخْصَةٍ، وَقَالَ يَحْيَى: يَجِبُ
 ٥٨١ وَجُوزُ الْأُسْتَاذِ أَنْ يَرُويَ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ، وَلِلْخَطِيبِ إِثْبَاتُ

٥٧٣ - «فِي سَقَطٍ» كَمَا فِي الْأَصُولِ، وَفِي مَتْنِ (ح) «فِي تَرْكٍ». وَأَشَارَ فِي هَامِشِهَا أَنَّهُ فِي نَسْخَةٍ «فِي سَقَطٍ» كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْأَصُولِ.

٥٧٤ - «قَيْدُهُ» فِي الْأَصْلِ بِالْوَجْهِينِ، وَفِي (س) وَ(ح) وَ(جَب): «قَيْدُهُ» بِالضَّمِّ. وَفِي (ظ): «قَيْدُهُ»، بِالْفَتْحِ، وَهُوَ ظَاهِرُ شَرْحِ السَّخَاوِيِّ وَزَكَرِيَا. وَانْظُرْ: فَتْحُ الْبَاقِي ٤٣/٢. وَفَتْحُ الْمَغْنِيِّ ٤٦/٣.

٥٧٥ - الْعَنْبَرِيُّ: هُوَ عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْعَنْبَرِيِّ الْبَصْرِيِّ (٢٤٠هـ).

٥٧٧ - «وَلَوْ إِبْرَاهِيمَ أَوْ أَصْلَ الشَّيْخِ» كَمَا فِي الْأَصُولِ.

٥٧٨ - فِي (جَب) يَحَاذِيهِ مِنَ الْيَمِينِ: «بَلَّغْ مُقَابَلَةً عَلَى نَسْخَةِ الْأَصْلِ الْمُنْقُولِ مِنْهَا حَسَبَ الْجِهْدِ وَالطَّاقَةِ».

٥٧٩ - أَيُّ أَنَّ بَعْضَهُمْ اشْتَرَطَ فِي صِحَّةِ الْمُقَابَلَةِ أَنْ تَكُونَ مَعَ نَفْسِهِ. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَهَذَا مَذْهَبُ مَتْرُوكٍ، وَهُوَ مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ التَّشْدِيدِ الْمَرْفُوضَةِ فِي أَعْصَارِنَا». عُلُومُ الْحَدِيثِ ص ٣٧٧.

٥٨٠ - انْظُرْ: عُلُومُ الْحَدِيثِ ص ٣٧٧، وَالكِفَايَةُ لِلْخَطِيبِ ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

٥٨١ - وَقَوْلُهُ: «الْأُسْتَاذُ الْمُرَادُ بِهِ: أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِي، وَقَدْ تَقَدَّمَ عِنْدَ النَّازِمِ، الْبَيْتُ (٤١٧)».

٥٨٢ بَيْنَ، وَالنَّخْ مِنْ أَصْلٍ، وَلَيَزِدُّ
 ٥٨٣ شَرَّهُ. ثُمَّ اعْتَبِرْ مَا ذُكِرَا فِيهِ أَصْلُ الْأَصْلِ لَا تَكُنْ مُهَوِّراً

تَخْرِيجُ السَّاقِطِ

٥٨٤ وَيَكْتَبُ السَّاقِطُ وَهُوَ الْحَقُّ
 ٥٨٥ مَا لَمْ يَكُنْ آخِرَ سَطْرٍ، وَلَيْكُنْ
 ٥٨٦ وَخَرَجَ لِلسَّقِطِ مِنْ حَيْثُ سَقَطَ
 ٥٨٧ وَبَعْدَهُ أَكْتُبْ صَحْحٌ أَوْ زِدْ رَجَعَا
 ٥٨٨ وَفِيهِ لَبْسٌ، وَلِغَيْرِ الْأَصْلِ
 ٥٨٩ وَلِإِعْيَاضٍ: لَا تَخْرِجْ ضَبِّبٍ أَوْ صَحَّحَنْ لِحَوْفٍ لَبْسٍ، وَأُفٍّ

النَّصِيحُ وَالْمَرْيُوسُ. وَهُوَ النَّصِيْبُ

٥٩٠ وَكَتَبُوا صَحْحٌ عَلَى الْمَرْيُوسِ
 ٥٩١ وَمَرَّضُوا فَصَبَّبُوا صَادًا مُمَدًّا
 ٥٩٢ وَضَبَّبُوا فِي الْقَطْعِ وَالْإِسْرَالِ وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَعْمُرِ الْخَوَالِي

٥٨٢ - «صَحْحٌ» بالضم كما في الأصل و(ظ). وفي (جب) و(ح) بالفتح، وفي (ح) أيضاً كسر الزاي من «وَلَيَزِدُّ صَحْحَةً...».

٥٨٤ - «يُلْحَقُ» وفي (سر) و(ل): «تُلْحَقُ».

٥٨٥ - «فَحَسُنَ» بضم السين كما في الأصول، قال زكريا: «بضم السين فعل، وبفتحها اسم، والاول أنسب، أي: فهذا الصنيع قد حَسُنَ ممن يَقَعُّهُ». انظر: فتح الباقي ٥٠/٢.

٥٨٦ - «مُنْعَطِلاً» أي: خرج له من حيث سقوطه خطأ منعطفاً، وفي (ظ): «مُنْعَطِلاً».

٥٨٧ - «مَعَا» أي: مَعَةً. وانظر: فتح الباقي ٥١/٢.

٥٨٩ - «ولِإِعْيَاضٍ» في الإلماع له ص ١٦٤.

- ٥٩٣ يَكْتُبُ صَادًا عِنْدَ عَطْفِ الْأَسْمَاءِ تُوهِمُ تَضْيِيبًا، كَذَلِكَ إِذَا مَا
٥٩٤ يَخْتَصِرُ النَّصْحَ بِعَظْمٍ يُوهِمُ وَإِنَّمَا يَمِيزُهُ مَنْ يَفْهَمُ

لَكُطٍّ وَخَوٍّ وَهُوَ نَضْرِبٌ (١)

- ٥٩٥ وَمَا يَزِيدُ فِي الْكِتَابِ يُبْعَدُ كُطًّا وَخَوًّا وَيَضْرِبُ أَجْوَدُ
٥٩٦ وَصِلُهُ بِالْحُرُوفِ خَطًّا أَوْ لَا مَعَ عَطْفِهِ، أَوْ كُتِبَ لَا، ثُمَّ إِلَى
٥٩٧ أَوْ نِصْفَ دَارَةٍ، وَإِلَّا صِفْرًا فِي كُلِّ جَانِبٍ، وَعَلَّمَ سَطْرًا
٥٩٨ سَطْرًا إِذَا مَا كَثُرَتْ سَطُورُهُ أَوْ لَا، وَإِنْ حُرِفَ أَتَى تَكْرِيرُهُ
٥٩٩ فَأَبْقَى مَا أَوَّلَ سَطْرٍ، ثُمَّ مَا آخِرَ سَطْرٍ، ثُمَّ مَا تَقَدَّمَ
٦٠٠ أَوْ اسْتَجَدَّ، قَوْلَانِ مَا لَمْ يُضَفِ أَوْ يُوصَفِ أَوْ خَوَّهُمَا فَالْفِ

الْعَمَلُ فِي اخْتِلَافِ تَرْوِيدِ

- ٦٠١ وَلَيْسَ أَوَّلًا عَلَى رِوَايَةٍ كِتَابَهُ، وَيُحْسِنُ الْعِمَانِيَّةُ
٦٠٢ بِغَيْرِهَا يَكْتُبُ رَأْسًا سُمِّيَا أَوْ رَمَزًا أَوْ يَكْتُبُهَا مُعْتَنِيَا

٥٩٣ - «تُوهِمُ» بالتاء كما في الأصول، وفي (ظ) بالياء «يُوهِمُ».
(١) «وَهُوَ الضَّرْبُ» أشار في هامش الأصل أن «هُوَ» ساقط في نسخة، وقد سقط عندي من الأصول كلها ما عدا متن الأصل المعتمد.
٥٩٦ - «كُتِبَ» كما في الأصول، وفي (ظ) بالجر «كُتِبَ».
٥٩٧ - في أول البيت علامة بلاغ القراءة على الناظم.
٥٩٨ - قوله: «أَوْ لَا» يعني: أَوَّلًا تُعَلِّمُ عَلَى كُلِّ سَطْرٍ، بَلْ اقْتَصَرَ عَلَى أَوَّلِ الْمَزِيدِ وَآخِرِهِ.
٦٠٠ - «اسْتَجَدَّ أَيُّ: أَبْقَى الْأَجْوَدَ مِنْهَا خَطًّا، وَالْأَيْضَ قِرَاءَةً».
«يُوصَفُ» أصلها بالجزم، وَخَرَكَ ضَرْوَةٌ بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزِ إِلَيْهِ تَخْفِيفًا. وانظر: فتح الباقي ٥٧/٢.

٦٠٢ - «أَوْ رَمَزًا» كما في الأصول كلها، وهو ظاهر شرح زكريا والسخاوي. وكأنها كانت =

٦٠٣ بِحُمْرَةٍ، وَحَيْثُ زَادَ الْأَصْلُ حَوْقَهُ بِحُمْرَةٍ وَيَجْلُو

ثَلَاثَ مَرَّاتٍ

٦٠٤ وَاخْتَصَرُوا فِي كِتَابِهِمْ حَدَّثَنَا عَلَى ثَنَا «أَوْ ثَنَا» وَقِيلَ: «دَنَا»

٦٠٥ وَاخْتَصَرُوا «أَخْبَرَنَا» عَلَى «أَنَا» أَوْ «أَرَنَا» وَالْبَيْهَقِيُّ «أَبَنَا»

٦٠٦ قُلْتُ: وَرَمَزْتُ قَالَ «إِسْنَادًا يَرِدُ قَافًا»، وَقَالَ الشَّيْخُ: حَدَّثَهَا سُرْدُ

٦٠٧ خَطًّا، وَلَا بُدَّ مِنَ النُّطْقِ، كَذَا «قِيلَ لَهُ» وَيَسْتَبَيُّ النُّطْقُ بِذَا

٦٠٨ وَكَتَبُوا بَعْدَ اسْتِقَالٍ مِنْ سَنَدٍ لِعِزِّهِ «ح» وَانْطَلَقَ بِهَا، وَقَدْ

٦٠٩ رَأَى الرَّهَاقِيُّ بِأَنَّ لَا تُقْرَأَ وَأَمَّا مِنْ حَالِي، وَقَدْ رَأَى

٦١٠ بَعْضُ أَهْلِ الْغَرْبِ بِأَنَّ يَقُولَ مَكَانَهَا: «أَحْدِثَ قَطُّ»، وَقِيلَا

٦١١ بِلَحَاءِ تَحْوِيلٍ، وَقَالَ: قَدْ كُتِبَ مَكَانَهَا: «صَحِيحٌ» فَحَامِنَهَا انْتَبُ

كِتَابُهُ شَمِيعٌ

٦١٢ وَيُكْتَبُ اسْمُ الشَّيْخِ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالسَّامِعِينَ قَبْلَهَا مَكْمَلَةً

= فِي الْأَصْلِ الْمَعْتَمَدُ «رَمَزًا» ثُمَّ كَسَرَ الرَّاءَ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَيْنِ غَيْرُ وَاضِحَيْنِ فِيهِ. وَانْظُرْ: فَتَحَ الْبَاقِي ٥٨/٢.

٦٠٦ - «الشَّيْخُ» وَقَدْ تَحَرَّفَ فِي (جَب) إِلَى: (الشَّافِعِي). انْظُرْ: علوم الحديث ص ٣٨٥، وَشَرَحَ التَّبَصُّرَةَ لِلْعِرَاقِيِّ ص ٢٥١.

٦٠٩ - «الرَّهَاقِيُّ»: الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّهَاقِيُّ تَلْمِيزُ ابْنِ عَسَاكِرَ (ت ٦١٢ هـ). انْظُرْ: سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٧١/٢٢.

٦١١ - «تَحْوِيلٍ» بِالْجَرِّ بِالإِضَافَةِ كَمَا فِي (س) وَ(ح) وَ(ظ) وَهَذَا الظَّاهِرُ، وَفِي الْأَصْلِ وَ(جَب) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهَا خَيْرٌ عَنْ لَفْظِ «لَحَاءٍ» مُخَبَّرًا.

٦١٢ - «وَيُكْتَبُ اسْمُ» بِالْجَوْهَيْنِ كَمَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي (جَب) وَ(ظ) وَ(ل): «وَيُكْتَبُ» بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ السَّخَاوِيِّ فِي فَتَحِ الْمَغِيثِ ٩٣/٣، وَزَكَرِيَا فِي فَتَحِ الْبَاقِي ٦٤/٢، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ أَنَّهُ نَصَبَ الْمَعْطُوفِ - أَعْنِي قَوْلَهُ: «وَالسَّامِعِينَ» - فَدَلَّ =

- ٦١٣ مُورَخًا أَوْ جَنَّبَهَا بِالظُّرِّ
٦١٤ يَخْطُّ مَوْتُوقٍ يَخْطُّ عُرْفًا
٦١٥ إِنَّ حَصَرَ الْكُلِّ، وَالْإِسْمَاءِ
٦١٦ وَلَيْعَرِ الْمُسْمَى بِهِ إِنْ تَسْتَعِرْ
٦١٧ فَقَدْ رَأَى حَقْصًا وَسَمْعِيْلُ
٦١٨ إِذْ خَطَّهُ عَلَى الرُّضَابِ دَلْ
٦١٩ وَلِيَحْذَرَ الْمَعَارُ تَطْوِيلًا، وَأَنْ
أَوْ آخِرَ الْجُزْءِ، وَالْإِظْهَرُ
وَلَوْ يَخْطُّهُ لِنَفْسِهِ كَفَى
مِنْ نَفَقَةٍ: صَمَحَ شَيْخٌ أَمْرًا
وَأِنْ يَكُنْ يَخْطُّ مَا لَكَ سَطْرُ
كَذَا الزَّبِيرِ فَرَضَهَا إِذْ سِيلُوا
كَمَا عَلَى الشَّاهِدِ مَا تَحَمَّلُ
يُنْبِتَ قَبْلَ عَرْضِهِ مَا لَمْ يَبْنِ^(١)

صِفَةُ رِقَايَةِ أَحَدِيثٍ وَأَدَائِهِ

٦٢٠ وَلَيْزُومِ كِتَابِهِ، وَإِنْ عَرِىَ مِنْ حِفْظِهِ فَجَائِزٌ لِلْأَكْثَرِ

= على أن «اسم» منصوب؛ لأنه مفعول، والفاعل ضمير الغائب.

٦١٦ - «المُسْمَى بِهِ» الباء بمعنى في، أي: المكتوب اسمه في السماع ضمن السامعين.
و«مَالِكٌ» أي كُتِبَ السماع بخط مالك الكتاب.

٦١٧ - «سِيلُوا» بإبدال الهمزة باء ساكنة للضرورة. وانظر: فتح المغيث ٩٩/٣، وفتح الباقي ٦٥/٢.

٦١٨ - قال البقاعي في النكت الوفية ص ٨ (الزهراني): قوله: «دَلْ» وَ«تَحَمَّلُ» فيهما القطع وهو حذف ساكن الوند من مُسْتَفْعِلُنَّ وإسكان متحركة، وهو جائز في مَشْطُورِ الرجز، لكنه مع الخبن ثقیل.

«فلو قال: (يَنْدَلْ) وقال في آخر قصيده «لَهُ حَمَلٌ» سلم من ذلك فكان أخف».

٦١٩ - «وَأَنْ يُنْبِتَ قَبْلَ عَرْضِهِ...» معناه: أن يحذر إذا نسخ لنفسه قرعاً أن يُنْبِتَ سماعه فيه قبل مقابله بالأصل، إلا أن يظهر في النقل والإثبات أن النسخة غير مقابلة. انظر: فتح المغيث للسخاوي ١٢٣/٣، وشرح السيوطي ص ٢٢١.

(١) «يُنْبِتُ» قال البقاعي: «رأيتها في غير نسخة، منها واحدة عليها خط المصنف بالمقابلة مضبوطة بضم حرف المضارعة... من «أَبَانَ» لِيُسَلِّمَ من التوجيه، وهو اختلاف حركة ما قبل الرَّوْيِ الْمُقَيَّدِ. النكت الوفية للبقاعي (الزهراني) ص ٩. وانظر: فتح الباقي ٦٧/٢.

- ٦٢١ وَحَنْ أَيْ حَنَفَةَ الْمَنْعُ، كَذَا
 ٦٢٢ رَأَى سَمَاعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فَعَنْ
 ٦٢٣ مَعَ أَيْ يَوْسَفَ ثُمَّ الشَّافِعِي
 ٦٢٤ وَإِنْ يَغِيبُ وَغَلَبَتْ سَلَامَتُهُ
 ٦٢٥ كَذَلِكَ الضَّرِيرُ وَالْأُمِّيُّ
 ٦٢٦ مَا سَمِعَا، وَالْحُلْفُ فِي الضَّرِيرِ
 عَنْ مَالِكٍ وَالصَّيْدُ لَا يَفُتْ، وَإِذَا
 نُعَابِ الْمَنْعِ. وَقَالَ ابْنُ أَحْسَنَ
 وَالْأَكْثَرَيْنِ بِالْجَوَارِ الْوَاسِعِ
 جَازَتْ لَدَى جُمْهُورِهِمْ رِوَايَتُهُ
 لَا يَحْفَظَاتٍ يَضْطُّ الْمَرْضِيُّ
 أَقْوَى، وَأَوَّلَى مِنْهُ فِي الْبَصِيرِ

الرَّوَايَةُ مِنَ الْأَصْلِ

- ٦٢٧ وَلَيْزُومٌ أَصْلِي، أَوِ الْمَقَابِلِ
 ٦٢٨ فَمَا بِهِ اسْمُ شَيْخِهِ أَوْ أُخِذَا
 ٦٢٩ أَيُّوبُ، وَالْبُرْسَانُ قَدْ أَجَارَهُ
 بِهِ، وَلَا يَجُوزُ بِالسَّاهِلِ
 عَنْهُ لَدَى الْجُمْهُورِ، وَأَجَازَا
 وَرَخَّصَ الشَّيْخُ مَعَ الْإِجَارَةِ

٦٢١ - «الصَّيْدُ لَا يَفُتْ»: هو أبو بكر محمد بن داود بن محمد المروزي، الفقيه المحدث (ت ٤٢٧هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٤٨/٤، وطبقات ابن هداية ص ١٥٢.

وفي هامش (ح): «قال شيخنا برهان الدين - يعني: الحلبي -: «وقد صوّب ابن الصلاح ما عليه الجمهور ولم يُنظَمْ ذَلِكَ شَيْخُنَا (العرافى) وَقَدْ قُلْتُ:

وَصَوَّبَ الشَّيْخُ لِقَوْلِ الْأَكْثَرِ وَهُوَ الصَّوَابُ لَيْسَ فِيهِ نَمْتَرِي» وانظر: النكت الوافية للبقاعي ص ٢٣ (الزهراني)، وفتح المغيب ١٠٨/٣.

واقترح البقاعي أن يكون كالتالي:

وَصَوَّبَ الشَّيْخُ مَقَالَ الْأَكْثَرِ إِنْ تَحَانَ قَدْ قَابَلَهُ لَا يُمْتَرِي
 ٦٢٨ - «الْجُمْهُورُ وَأَجَارَهُ» قال البقاعي: «قوله: «وأجاز» مكسور، ولو قال: «واستجاز» لكان صحيحاً».

* قلت: لأن التفعيلة الثانية دخلها الكف - وهو حذف الحرف السابع الساكن - فصارت (مُسْتَفْعِلٌ = جُمْهُورٌ) وهو لا يدخلها، وقد تساهل فيه بعض الناطمين. وتقدم مثل هذا في البيت (٣٣). وراجع: النكت للبقاعي (الزهراني) ص ٣٦.

٦٢٩ - «الْبُرْسَانُ»: بحذف ياء النسب ضرورة، وهو: محمد بن بكر بن عثمان، أبو عثمان =

- ٦٣٠ وَإِنْ يُخَالَفَ حِفْظُهُ كِتَابَهُ وَلَيْسَ مِنْهُ، فَارْأَوْا صَوَابَهُ
٦٣١ اُحْفَظْ مَعَ تَيْقُنٍ، وَالْأَحْسَنُ الْجَمْعُ كَالْخِلَافِ مِمَّنْ تَيْقُنُ

الترابية بالمعنى

- ٦٣٢ وَلَيُرَوِّ بِالْأَلْفِ ظِمْنٌ لَا يَعْلَمُ مَذْلُولُهَا، وَغَيْرُهُ فَالْمُعْظَمُ
٦٣٣ أَجَازٌ بِالْمَعْنَى، وَقِيلَ: لَا الْخَبْرُ وَالشَّيْخُ فِي النَّصِيفِ قَطْعًا قَدْ حَظَرَ
٦٣٤ وَلَيَقِلُّ الرَّاوِي: بِمَعْنَى: أَوْ بِكَمَا قَالَ، وَنَحْوُهُ كَشَيْءٍ أَبَاهَا

الاقصاء على بعض الحديث

- ٦٣٥ وَحَدَّثَ بَعْضُ الْمَتَرِّ فَاْمَنَعَ أَوْ أَحْجَزَ أَوْ إِنْ أَنْتُمْ، أَوْ لَعَالِمٍ، وَمِزُ
٦٣٦ ذَا بِلَا صِيحٍ إِنْ يَكُنْ مَا اخْتَصَرَهُ مُنْفَصِلًا عَنِ النَّبِيِّ قَدْ ذَكَرَهُ
٦٣٧ وَمَا لِيذِي تَهْمَةٍ أَنْ يَفْعَلَهُ فَإِنْ أَبَى، فَجَاز أَنْ لَا يُجْمَلَهُ
٦٣٨ أَمَا إِذَا قُطِّعَ فِي الْأَبْوَابِ فَهُوَ أَلِ الْجَوَارِ ذُو اقْتِرَابٍ

السَّمِيْعَةُ بِقِرَاءَةِ النَّحْوِ وَالْمُصَحَّفِ

- ٦٣٩ وَلَيُحْذَرُ اللَّحَاثَ وَالْمُصَحِّفَا عَلَى حَدِيثِهِ بِأَنْ يُجَرِّفَا
٦٤٠ فَيَدْخُلَا فِي قَوْلِهِ «مَنْ كَذَبَا» فَحَقُّ النَّحْوِ عَلَى مَنْ طَلَبَا

= البصري (٢٠٤هـ). وانظر: فتح المنبث ١١٦/٣.

٦٣٠ - «كِتَابُهُ» - صَوَابُهُ بِالضَّمِّ فِيهِمَا كَمَا فِي (س) وَ(ح)، وَبِالتَّسْكِينِ كَمَا فِي الْأَصْلِ وَ(جَب) وَ(ظ).

٦٣٣ - «قَطْعًا قَدْ» هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ(س) وَ(جَب)، وَفِي (ح) وَ(ظ). وَفِي هَامِشِ الْأَصْلِ الْمَعْتَمَدِ بَدَلًا مِنْهَا: «مُطْلَقًا»، وَنَصْرَ عَلَيْهَا زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيُّ فِي فَتْحِ الْبَاقِي ٧٤/٢.

٦٣٤ - «أَبَاهَا» كَمَا فِي الْأَصُولِ. وَفِي (س) وَخَلَّهَا «أَبَاهُمَا» بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكسْرِ الْهَاءِ.

٦٤١ وَالْأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ لَا الْكُتُبُ أَدْفَعُ لِلتَّصْحِيفِ فَاسْمَعْ وَأَذَابُ

إِصْلَاحِ النَّحْوِ وَأَخْطَأُ

٦٤٢ وَإِنْ أَتَى فِي الْأَصْلِ لَحْنٌ أَوْ خَطَأٌ فَقِيلَ: يُرْوَى كَيْفَ جَاءَ غَلَطًا

٦٤٣ وَمَذْهَبُ الْمُحْصِلِينَ يُصَالِحُ وَيَقْرَأُ الصَّوَابُ، وَهُوَ الْأَرْجَحُ

٦٤٤ فِي النَّحْوِ لَا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِهِ وَصَوَّبُوا الْإِبْقَاءَ مَعَ تَضْيِيبِهِ

٦٤٥ وَيُذَكِّرُ الصَّوَابَ جَانِبًا، كَذَا عَنْ أَكْثَرِ الشُّيُوخِ نَقْلًا أَخِذَا

٦٤٦ وَالْبَدْعُ بِالصَّوَابِ أَوْفَى وَأَسَدُّ وَأَصْلَحُ الْإِصْلَاحِ مِنْ مَثَلٍ وَرَدَ

٦٤٧ وَلَيَاتٍ فِي الْأَصْلِ بِمَا لَا يَكْثُرُ كَابِنٍ وَحَرْفٍ حَيْثُ لَا يُغَيَّرُ

٦٤٨ وَالسَّقَطُ يُدْرَى أَنَّ مَنْ فَوْقُ أَتَى بِهِ، يَزَادُ بَعْدَ «بَعْنِي» مُشَبَّهًا

٦٤٩ وَصَحَّحُوا اسْتِدْرَاكَ مَا دَرَسَ فِيهِ كِتَابُهُ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ يَعْرِفُ

٦٤١ - «وَأَذَابُ» وفي الأصل بهمة القطع: «وَأَذَابُ»، والصحيح ما كتب، وهو الموافق لسانر النسخ.

٦٤٢ - ذكر ابن الصلاح ذلك عن ابن سيرين، وعبد الله بن سخرية، ثم قال: «وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ، والمنع بالرواية بالمعنى». انظر: علوم الحديث ص ٤٠١.

وفات الناظم أن يذكر المذهب الثالث: وهو لا يجوز له أن يرويه أصلاً لا على الخطأ ولا على الصواب؛ أما الصواب فهو لم يسمعه كذلك، وأما الخطأ فالتبني عليه لم يقله، وهذا قول العز بن عبد السلام، حكاه ابن دقيق في الاقتراح ص ٢٦٢. قلت: وكان العراقي أعرض عن ذكره لبعده وغرابته.

٦٤٧ - لا يفهم من البيت أن هذا فيما ظن الراوي أنه سقط من الأصل، ولذا غيّره البقاعي بقوله:

يَزِيدُ عِنْدَ السَّقَطِ مَا لَا يَكْثُرُ فِي الْأَصْلِ كَابِنٍ حَيْثُ لَا يُغَيَّرُ

انظر: النكت الوفية ص ٨٠ (الزهراني).

٦٤٨ - «بَعْدُ» كما في الأصل بالفتح، وفي (س) و(ح) و(ظ): «بَعْدُ» بالضم. والاول أظهر.

- ٦٥٠ مَعْنَاهُ مِنْ بَعْضِ مَا أَوْسَدَ كَمَا إِذَا شَبَّهَ مَنْ يُعْتَمَدُ
٦٥١ وَحَسَّنُوا الْبَيَانَ كَمَا تُشْكَلُ كَلِمَةً فِي أَصْلِهِ فَلَيْسَ أَلِ

اِخْتِلَافُ تَقَاظُرِ الشُّوْخِ

- ٦٥٢ وَحَيْثُ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ شَيْخٍ سَمِعَ مَثَلًا مَعْنَى لَا يَلْفِظُ فَقَضَى
٦٥٣ يَلْفِظُ وَاحِدٌ وَسَمَى الْكُلَّ : صَحِيحٌ عِنْدَ حُجْرِي النَّقْلِ مَعْنَى وَرَنَحَ
٦٥٤ بَيَانُهُ مَعَ «قَالَ» أَوْ مَعَ «قَالَ» وَمَا يَبْعُضُ ذَا وَذَا وَقَالَ :
٦٥٥ اقْتَرَبَا فِي اللَّفْظِ أَوْ لَمْ يَقُلْ صَحِيحٌ لَهُمْ وَالْكَتُبُ إِنْ تَقَابَلِ
٦٥٦ بِأَصْلِ شَيْخٍ مِنْ شُيُوخِهِ فَهَلْ يُسَمَّى الْجَمِيعَ مَعَ بَيَانِهِ ؟ اِحْتَمَلُ

الزِّيَادَةُ فِي نَسَبِ الشُّوْخِ

- ٦٥٧ وَالشُّيُخُ إِنْ يَأْتِ بِبَعْضِ نَسَبٍ مَنْ فَوْقَهُ فَلَا تَزِدْ، وَاجْتَنِبِ
٦٥٨ إِلَّا بِفَضْلِ نَحْوِ «هُوَ» أَوْ يَفْنَى. أَوْجِبْ غَيْرَ بَانَ وَأَسْبَلِ الْمَعْنَى
٦٥٩ أَمَّا إِذَا الشُّيُخُ أَتَمَّ النَّسَبَا فِي أَوَّلِ أَجْرَةٍ فَقَطْ، فَذَهَبَا

٦٥٠ - «شَبَّهَ» كما في الأصول، وفي (ح) و(ج): «أُشَبَّهَ» بزيادة الهمز في أوله.

٦٥١ - قوله في آخر البيت: «وَقَالَ» الضمير للواحد، والألف للإطلاق زائدة. والمعنى أن الراوي إذا أتى ببعض لفظ هذا الشيخ، وبعض لفظ الآخر، ولم يبين أحدهما من الآخر صح لهم ذلك؛ سواء قال: اقتربا في اللفظ أم لم يقل ذلك.

انظر: شرح التبصرة للعراقي ص ٢٧٠، والنكت الوفية للبقاعي (الزهراني) ص ٨٥، وفتح المغيث للسخاوي ١٧٣/٣.

٦٥٨ - «نَحْوُ» بالفتح في الأصل و(س) و(ظ)، وهكذا في مواضع مثلها تقدمت. ولعله نصبها بإضمار فعل. وإن كان الظاهر هو الضم على أنها خبر، والتقدير: «وذلك نحو...»، ويعز على النفس مخالفة ما في هذين الأصحين المعتمدين.

٦٦٠ الْأَكْثَرُونَ لِحَوَازِ أَنْ يُتَمَّ مَا بَعْدَهُ، وَالْفَضْلُ أَوْلَى وَأَتَمُّ

نَرْوَاهُ مِنْ مَسْخِ نَبِيٍّ دَهْ وَحِدْ

٦٦١ وَالنُّسْخُ الْإِثْبَاتُ بِإِسْنَادٍ قَطُ تَجَدِيدُهُ فِي كُلِّ مَثَرٍ أَحْوُطُ

٦٦٢ وَالْأَغْلَبُ الْبَدْعُ بِهِ، وَيُذَكَّرُ مَا بَعْدَهُ مَعَ «وَبِهِ»، وَالْأَكْثَرُ

٦٦٣ حَوَازِ أَنْ يُفْرَدَ بَعْضُ السَّنَدِ لِأَخِذِ كَذَا، وَالْإِفْصَاحُ أَسَدُ

٦٦٤ وَمَنْ يُعِيدُ سَنَدَ الْكِتَابِ مَعَ آخِرِهِ احْتِطَاطًا، وَخَلْفًا مَارَفَعُ

تَقْدِيمُ مَثَرٍ عَلَى سَنَدٍ

٦٦٥ وَسَبْقُ مَثَرٍ لَوْ بِبَعْضِ سَنَدٍ لَا يَمْنَعُ الْوُضْلَ، وَلَا أَنْ يُبْتَدِيَ

٦٦٦ رَاوِ كَذَا بِسَنَدٍ فَمُتَّحِهِ وَقَالَ: خَلْفُ النُّقْلِ مَعْنَى يَنْجِيهِ

٦٦٧ فِي ذَا كِبَعْضِ الْمَثَرِ قَدِّمْتَ عَلَى بَعْضٍ، فَفِيهِ ذَا الْخِلَافِ نُقْلًا

يَذَاكَ نَسَبُ مِثْلِهِ، وَنَحْوُهُ

٦٦٨ وَقَوْلُهُ مَعَ حَدْفٍ مَثَرٍ: «مِثْلُهُ» أَوْ نَحْوُهُ «يُرِيدُ مَثَرًا قَبْلَهُ

٦٦٩ فَالْأَظْهَرُ الْمُنْعُ مِنْ أَنْ يُكْمَلَهُ بِسَنَدِ النَّافِي، وَقِيلَ: بَلْ لَهُ

٦٦١ - قوله: «قَطُ» بضم الطاء مخففة لغة من خمس لغات في «قَطُ». ومعناها: حَسْبُ. وفي (جب) و(ل): «فَقَطُ» و«أَحْوُطُ» بالتسكين؛ لكنه في (جب) وضع فوق الأولى «قَطُ» وعليها تصحيح.

٦٦٣ - «بالسند» في (ح) و(ل): «في السَّنَدِ».

٦٦٦ - انظر: علوم الحديث ص ٤١١، وشرح التبصرة للعراقي ص ٢٧٥.

٦٦٩ - «يُكْمَلُهُ»، و«بَلْ لَهُ» كما في الأصل و(س) و(ح) بالرفع. وفي (جب) و(ظ): «يُكْمَلُهُ» - بَلْ لَهُ «بالإسكان في آخرهما.

- ٦٧٠ إِنْ عَرَفَ الرَّاَوِيَّ بِالْتَمَقُّطِ وَالصَّبْطِ وَالتَّمْيِيزِ لِلتَّأَلُفِ
٦٧١ وَالْمَنْعُ فِي "نَحْوٍ" فَقَطْ قَدْ حَكِيَا
٦٧٢ وَاخْتِرَانُ يَقُولُ مِنْ ثَمَنٍ
٦٧٣ وَقَوْلُهُ إِذْ بَعْضُ مَثْنٍ لَمْ يَسْقُ
٦٧٤ وَقِيلَ: إِنْ يَعْرِفُ كِلَاهُمَا اخْتَرُ
٦٧٥ وَقَالَ: إِنْ يُجْزَى بِالْإِجَارَةِ
- وَالصَّبْطِ وَالتَّمْيِيزِ لِلتَّأَلُفِ
وَذَا عَلَى النَّقْلِ بِمَعْنَى بَيْنَا
قَبْلُ وَمَثْنُهُ كَذَا وَبَيْنِي
«وَذَكَرَ أَحَدُ حَدِيثَ» فَالْمَنْعُ أَحَقُّ
يُرْجَى الْجَوَانُ، وَالتَّبَيَانُ الْمُفْتَرِ
لِمَا طَوَى، وَاسْتَفْرُوا إِفْرَانَهُ

إِنْ كَانَ الرَّاَوِيُّ بِالنَّبِيِّ وَعَكْهُ

- ٦٧٦ وَإِنْ رَسُولُ نَبِيِّ أَبْدَلَا
٦٧٧ وَقَدْ رَجَا جَوَانَهُ ابْنُ حَنْبَلٍ
- فَالظَّاهِرُ الْمَنْعُ كَعَكْسِ فَعِلَا
وَالنَّوَوِيُّ صَوَّبَهُ، وَهُوَ جَلِيلٌ

لَمْ يَرَوْهُ عَنْ نَوْعٍ مِنَ الْوَقْفِ أَوْ عَنْ رَجُلَيْنِ

- ٦٧٨ ثُمَّ عَلَى السَّامِعِ بِالْمَذَاكِرَةِ
٦٧٩ وَالْمَثْنُ عَنْ شَخْصَيْنِ: وَاحِدٌ جُرْخٌ
- بَيَانُهُ كَنَوْعٍ وَهِيَ خَامَرُهُ
لَا يَحْسُنُ الْحَذْفُ لَهُ لَكِنْ يَصَحُّ

٦٧٤ - هذا قول أبي بكر الإسماعيلي، فيما حكاه عنه أبو بكر البرقاني.

٦٧٥ - 'يُجْزَى' بالنون المضمومة، وكسر الجيم كما في الأصل و(س)، وبالياء المفتوحة، وضم الجيم كما في (جب) و(ظ). وانظر: علوم الحديث ص ٤١٥.

٦٧٧ - 'ابن حنبل' فيما رُوِيَ عن ابنه قال: قلت لأبي: يكون في الحديث: «قال رسول الله ﷺ، فيجعل الإنسان:» قال النبي ﷺ؟ قال: أرجو ألا يكون به بأس. انظر: الكفاية للخطيب ص ٢٨١.

وقوله: «النووي» هذا من زيادات الناظم على ابن الصلاح، ولم يميزه؛ لأنه ظاهر أن النووي بعد ابن الصلاح. انظر: تدريب الراوي ١/ ٥٦٠، وشرح البصرة للعراقي ص ٢٧٨.

- ٦٨٠ وَمُسْلِمٌ عَنْهُ كَتَى، فَلَمْ يُؤَفِّ
وَلَحَذَفُ حَيْثُ وَثِقًا فَهُوَ أَخَفُّ
٦٨١ وَإِنْ يَكُنْ عَنْ كُلِّ رَأٍ وَقُطْعَةٍ
أَجْزِيلاً مَسِيْرًا لِحَاطِ جَمْعِهِ
٦٨٢ مَعَ الْبَيَانِ، كَحَدِيثِ الْإِفْكِ
وَجَرَحُ بَعْضِ مُقْتَضٍ لِلذِّكْرِ
٦٨٣ وَحَذَفَ وَاحِدٍ مِنَ الْإِسْنَادِ
فِي الصُّورَتَيْنِ امْتِنَعَ لِلزِّيَادِ

آذَابُ الْحَدِيثِ

- ٦٨٤ وَصَحَّحَ النَّبِيَّةَ فِي التَّحْدِيثِ
وَاحِرِضَ عَلَى نَشْرِكِ الْحَدِيثِ
٦٨٥ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَاسْتَعْلَى وَاسْتَعْلَى
طَيْبًا وَتَسْرِيحًا وَزَبَرَ الْمُعْتَلَى
٦٨٦ صَوْتًا عَلَى الْحَدِيثِ، وَاجْلَسَ بِأَدَبٍ
وَهَيْبَةٍ بِصَدْرِ عَجَلٍ، وَهَبَ
٦٨٧ لَمْ يَخْلُصِ النَّبِيَّةَ طَالِبُ فَعْمٍ،
وَلَا تَحَدَّثَ تَحْجَلًا أَوْ ابْنُ تَقْمٍ
٦٨٨ أَوْ فِي الطَّرِيقِ، ثُمَّ حَيْثُ اجْتَمَعَ لَكَ
فِي شَيْءٍ إِذْ وَفَّ، وَابْنُ خَلَادٍ سَلَكَ
٦٨٩ بَأَنَّهُ يُحَسِّنُ لِلْخَمْسِينَ
عَامًا، وَلَا بَأْسَ لِارْتَبَعِينَ

٦٨٠ - «وَمُسْلِمٌ عَنْهُ كَتَى» هذا قول الخطيب، ونصه: «وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما أسقط المجروح، ويذكر الثقة، ثم يقول: وآخر؛ كناية عن المجروح. قال: وهذا القول لا فائدة فيه».

انظر: الكفاية ص ٤١٦، وانظر تعقب البلقيني له في: محاسن الاصطلاح ص ٤١٧.

٦٨٢ - حديث الإفك الطويل عند البخاري ٣٣٢/٥ (٢٦٦١)، ومسلم ١٠٣/٩ (٦٩٥١).

والشاهد منه قول الزهري: «عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص الليثي... قال: وكلهم حدثني طائفة من حديثها، وبعضهم أوعى من بعض، وأثبت له اقتصاصاً. وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة...».

٦٨٨ - «ابن خلاد»: هو أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الزاهر المزني المحدث الحافظ الأديب المتوفى نحو (٣٦٠هـ). انظر: معجم الأدباء ٥/٩، وسير أعلام النبلاء ٧٣/١٦، وقوله في كتابه المحدث الفاضل ص ٣٥٢.

- ٦٩٠ وَرَدَّ، وَالشَّيْخُ يُغَيِّرُ الْبَارِعَ
٦٩١ وَيَنْبَغِي الْإِمْسَاكُ إِذْ يَخْشَى الْهَرَفَ
٦٩٢ فَإِنْ يَكُنْ ثَابِتَ عَقْلٍ لَمْ يُبَدَلْ
٦٩٣ وَالْبَغْوِيُّ وَالْمُجَنِّمِيُّ وَفِيهِ
٦٩٤ وَيَنْبَغِي إِمْسَاكُ الْأَعْيُنِ بِتَخَفٍ
٦٩٥ رُجْحَانٌ رَأَوْفِيهِ دَلَّ فَهُوَ حَقٌّ
٦٩٦ وَبَعْضُهُمْ كَرِهَ الْأَخْذَ عَنْهُ
٦٩٧ وَلَا تَقُمْ لِأَحَدٍ وَأَقْبِلْ
٦٩٨ وَاحْذَرِ وَصَلَ مَعَ سَلَامٍ وَدُعَا
٦٩٩ وَاعْقِدِ لِلْإِمْلَاءِ مَجْلِسًا فَذَلِكَ مِنْ
٧٠٠ تَكْزُجُمُوعٍ فَاتَّخِذْ مُسْتَمْلِيًا
٧٠١ بِعَالٍ أَوْ فَقَائِمًا يَنْتَعِمُ مَا
- خَصَّصَ، لَا كَمَالِكٍ وَالشَّافِي فِي
وَبِالْثَّانِيَيْنِ ابْنُ خُلَّادٍ جَرَمُ
كَأَنَّسٍ، وَمَالِكٌ، وَمَنْ فَعَلَ
كَالْبَطَرِيِّ حَدَّثُوا بَعْدَ الْمَائَةِ
وَأَنَّ مَنْ سِيلَ بِجُرْعٍ قَدْ عَرَفَ
وَتَرَكَ تَحْدِيثَ بِحَضْرَةِ الْأَحَقِّ
بِبَلَدٍ، وَفِيهِ أَوْلَى مِنْهُ
عَلَيْهِمْ، وَلِلْحَدِيثِ رَتِّلْ
فِي بَدْءِ مَجْلِسٍ وَخْتَمِهِ مَعَا
أَرْفِعِ الْإِسْمَاعِيَّ وَالْأَخْذَ، ثُمَّ إِنِ
مُحْصَلًا ذَا يَقْظَةٍ مُسْتَوِيًا
يَسْمَعُهُ مُبَلِّغًا أَوْ مُفْهِمًا

٦٩٠ - علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٢٠.

٦٩١ - قول الرامهرمزي (ابن خلاد) في المحدث الفاضل ص ٣٥٤، والإلماع لعباس ص ٢٠٤.

٦٩٣ - «البلغوي» : أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البلغوي (٢١٤ - ٣١٧هـ).
انظر : تذكرة الحفاظ ٢/ ٢٧٣.

«والهجنمي» : أبو إسحاق إبراهيم بن علي البصري (بعد ٢٥١ - ٣٥١هـ). انظر : سير
أعلام النبلاء ١٥/ ٥٢٥.

«الطبري» : أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري (٣٤٨ - ٤٥٠هـ). قال الخطيب :
مات صحيح العقل ثابت الفهم في ربيع الأول سنة (٤٥٠) وله مائة وستان.
انظر : تاريخ بغداد ٩/ ٣٦٠، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٦٦٨.

- ٧٠٢ وَاسْتَحْسَنُوا الْبَدْعَ بِقَارِعٍ تَلَا
 ٧٠٣ فَالْحَمْدُ فَالْمُصَلَّةُ ثُمَّ أَقْبَلَ
 ٧٠٤ لَهُ، وَصَلَّى وَتَرَضَّى رَافِعًا
 ٧٠٥ وَذَكَرُ مَعْرُوفٍ شَيْءٍ مِنْ لَقَبٍ
 ٧٠٦ لِأُمِّيَّةٍ، فَجَازَ مَا لَمْ يَكُنْ
 ٧٠٧ وَارِثًا لِأَمْلَا عَنْ شَيْخٍ قَدَّمَ
 ٧٠٨ مَا فِيهِ مِنْ قَائِلَةٍ وَلَا تَرَدُّ
 ٧٠٩ عَالِي إِسْنَادٍ قَصِيرَ مَتْنٍ،
 ٧١٠ وَاسْتَحْسَنَ الْإِنْشَادُ فِي الْأَوَاخِرِ
 ٧١١ وَإِنْ يُخْرِجُ لِلرَّوَاةِ مُتَّفِقِينَ
 ٧١٢ وَلَيْسَ بِالْإِمْلَاءِ حِينَ يَكْمُلُ
- وَبَعْدَهُ اسْتَنْصَتَ ثُمَّ بِسْمَلًا
 يَقُولُ: «مَنْ أَوْ مَا ذَكَرْتَ وَأَبْهَلَ
 وَالشَّيْخُ تُرْجِمَ الشُّيُوعَ وَدَعَا
 كَعُنْدَرًا أَوْ وَصَفَ نَقْصًا وَنَسَبَ
 يَكْرَهُهُ كَابْنُ عَلَيْهِ فَضْنُ
 أَوْلَاهُمْ، وَاسْتَقْبَلَ وَأَفْهَمَ
 عَنْ كُلِّ شَيْخٍ فَوْقَ مَتْنٍ، وَاعْتَمَدَ
 وَاجْتَنَبَ الشُّكْلَ خَوْفَ الْفَنِّ
 بَعْدَ الْحِكَايَاتِ مَعَ النَّوَادِرِ
 بِجَالِسِ الْإِمْلَاءِ فَهُوَ حَسَنُ
 غَيٍّ عَنِ الْعَرَضِ لَزِيغٍ يَحْمِلُ

- ٧٠٣ - «فَالْحَمْدُ فَالْمُصَلَّةُ» بالفتح كما في الأصل، وعاملهما محذوف تقديره «وذكر الحمد والصلاة» وفي الأصول الأخرى: «فالحمد فالصلاة» بالضم، وهو الأظهر.
- «يَقُولُ» كما في الأصول كلها، وهو الظاهر من شرح السخاوي وزكريا. وفي الأصل المعتمد «يَقُولُ»، وكأنه كان فيه ما يوافق ما تقدم ثم مُبِخ.
- ٧٠٥ - «كَعُنْدَرٍ» لقب لمحمد بن جعفر الهذلي البصري (ت ١٩٣هـ). وسيصرح به الناظم في البيت (٨٧٥).
- ٧٠٧ - «أَوْلَاهُمْ» كما في النسخ المعتمدة والأصل، وفي هامشه وعليها تصحيح، وفي أسفل السطر منه «أَعْلَاهُمْ» وعليها تضييب.
- ٧٠٩ - «الْفَنِّ» بسكون التاء المثناة، كما في الأصول.
- ٧١٢ - في هامش الأصل هنا بلاغ بخط الحافظ ابن عمار بالقراءة عليه: «بَلَّغَ عَرْضًا وَسَمَاعًا» من صدره صاحبه الفطن بحفظها الشيخ جمال الدين عبد الله النابتي الشافعي علي بارك الله تعالى فيه. وكتب محمد بن عمار المالكي بمنزله المبارك بالمدرسة الناصرية =

آداب^(١) طائيب الحديث

- ٧١٣ وَأَخْلَصِ النَّيَّةَ فِي طَلَبِكَ وَجِدَّ، وَابْدَأْ بِعَوَالِي مَضْرِكَ
٧١٤ وَمَا يَهْمُ، ثُمَّ سُدَّ الرَّحْلَا لِقِيَرِهِ، وَلَا تَسْأَلْ أَهْلَ حَمَلَا
٧١٥ وَأَعْمَلْ بِمَا تَسْمَعُ فِي الْفَضَائِلِ وَالشَّيْخَ بِحَبْلِهِ وَلَا تَتَأَقَّلِ
٧١٦ عَلَيْهِ تَطْلُوبًا لِمَحِثُ يَضْجَرُ وَلَا تَكُنْ يَمْنَعُكَ التَّكَبُّرُ
٧١٧ أَوْ الْحَيَاسُ طَلَبًا، وَاجْتَنِبِ كَمَّ السَّمَاعِ فَهُوَ لَوْ مُمْ وَكَتُبِ
٧١٨ مَا سَتَفِيْدُهُ عَالِيًا وَتَارِلًا لَا كَثْرَةَ الشُّيُوخِ صِبْيَانًا طَلَا
٧١٩ وَمَنْ يَقُلْ: «إِذَا كُنْتُ قَمًسٍ» ثُمَّ إِذَا رَوَيْتَهُ فَفَتْسَ
٧٢٠ فَلَيْسَ مِنْ دَاءٍ، وَالْكِتَابُ تَمَّ سَمَاعُهُ لَا تَنْخَبِهُ تَنْدَمُ
٧٢١ وَإِنْ يَضِيقُكَ عَمَلُ اسْتِيعَابِهِ لِعَارِفٍ أَجَادَ فِي انْتِجَابِهِ
٧٢٢ أَوْ قَصُرَ اسْتِمَاعُكَ ذَا حِفْظٍ فَقَدْ كَانَ مِنَ الْحِفَاطِ مَنْ لَهُ يُعَدُّ
٧٢٣ وَعَلَّمُوا فِي الْأَصْلِ: إِمَّا خَطَا أَوْ هَمَزَيْنِ أَوْ يَصَادُ أَوْ طَا

= بين القصرين من القاهرة المعزية. صبح يوم الأربعاء المبارك الرابع عشر من جمادى الأولى، عام (٨٠٩هـ) أئمه الله تعالى بخير وسلامة.

(١) «آداب» كما في الأصل و(ظ)، وأشار إليه زكريا أنه في نسخة. وفي (س) و(ح) و(ج): «أذب». وانظر: فتح الباقي ١١٧/٢.

٧١٣ - «وَجِدَّ» بكسر الجيم كما في الأصول، ويضمها كما في (ظ). ونصر على الوجهين زكريا في فتح الباقي ١١٨/٢.

٧١٨ - «لَا كَثْرَةَ» بالفتح كما في النسخ المعتمدة، وفي الأصل جاءت مكسورة: «لَا كَثْرَةُ» ولم يبد لي وجهها.

٧٢٠ - «وَالْكِتَابُ» بالضم كما في الأصل، وفي (س) و(ح) و(ظ): «وَالْكِتَابُ» بالفتح، وهو الذي نصر عليه السخاوي في فتح المغني ٣/٣١٣.

- ٧٢٤ وَلَا تَكُنْ مُقْتَصِرًا أَنْ تَسْمَعَ
 ٧٢٥ وَأَقْرَأْ كِتَابًا فِي عُلُومِ الْأَثَرِ
 ٧٢٦ وَبِالصَّيْحَيْنِ ابْدَأَنَّ ثُمَّ السَّنَنُ
 ٧٢٧ بِمَا اقْتَضَتْ حَاجَةً مِنْ مُسْنَدٍ
 ٧٢٨ وَعِلَالٍ، وَخَيْرُهَا لِأَحْمَدَ
 ٧٢٩ مِنْ حَيْثُمَا الْكَبِيرُ لِلْجُعْفِيِّ
 ٧٣٠ وَكُتِبَ الْمُؤْتَلِفُ الْمَشْهُورُ
 ٧٣١ وَاحْفَظْهُ بِالتَّدْرِيجِ ثُمَّ نَاصِرٍ
 ٧٣٢ إِذَا تَاهَلَّتْ إِلَى التَّأْلِيفِ
 ٧٣٣ طَرِيقَتَانِ: جَمْعُهُ أَبْوَابًا
 ٧٣٤ وَجَمْعُهُ مُعَلَّلًا كَمَا فَعَلَ
 ٧٣٥ وَجَمَعُوا أَبْوَابًا أَوْ شَيْوُخًا أَوْ
 ٧٣٦ كَرَاهَةَ الْجَمْعِ لِذِي تَقْصِيرٍ
- وَكُتِبَهُ مِنْ دُونِ فَهْمٍ نَفَعَا
 كَابِنِ الصَّلَاحِ أَوْ كَذَا الْمُخْتَصَرِ
 وَالْبَيْهَقِيُّ ضَبْطًا وَفَهْمًا، ثُمَّ ثَنَتْ
 أَحْمَدَ وَالْمَوْطِلَ الْمُتَمَهِّدَ
 وَالذَّارِقُطَيْنِ، وَالتَّوَارِيخُ غَدَا
 وَاجْزَعُ وَالنَّعْدِيلُ لِلرَّزِيِّ
 وَالْأَكْمَلُ الْإِكْمَالُ لِلْأَمِيرِ
 بِهِ، وَالْإِنْتِقَانُ أَصْحَبَنُ، وَبَاكِرٍ
 تَمَهَّرَ، وَدَكَرَ، وَهُوَ فِي التَّصْنِيفِ
 أَوْ مُسْنَدًا تُفْرِدُهُ صِحَابًا
 يَعْقُوبُ أَعْلَى رُسَبَةً وَمَا كَمَلُ
 تَرَاجِمًا أَوْ طُرُقًا، وَقَدْ رَأَوْا
 كَذَاكَ الْإِخْرَاجُ بِإِلَاحْزِيرٍ

٧٢٤ - «وَكُتِبَهُ» بالنصب كما في الأصل و(ظ) ونصر عليه الناظم في شرحه ص ٣٠٣.
 والسخاوي في فتح المغيب ٣/٣١٧، وذكريا في فتح الباقي ٢/١٢٦. وفي (س)
 و(ح): «وَكُتِبَهُ» بالضم.

٧٢٥ - وقد اقتبس منه السيوطي قوله:
 وَأَقْرَأْ كِتَابًا تَدْرِي مِنْهُ الْإِضْطِلَاحَ كُنْهِهِ وَأَضْلَبَهَا وَأَبْنَى الصَّلَاحَ
 وَيُعْنِي بِهِ «أَضْلَبَهَا» أَلْفَبَةً الْعِرَاقِي.

٧٢٨ - «وَالْتَّوَارِيخُ» بالجر كما في الأصل و(ظ)، وبالضم كما في (س) و(ح).

٧٣٦ - في نهاية البيت في الأصل علامة بلاغ القراءة.

تَعْرِيفُ وَدُشَارِ

- ٧٣٧ وَطَلَبَ الْعُلُوسُنَّةُ، وَقَدْ
 ٧٣٨ وَقَسَمُوهُ خَمْسَةً: فَأَلَاوَلُ
 ٧٣٩ إِنْ صَحَّ الْإِسْنَادُ، وَقَسِمُ الْقُرْبِ
 ٧٤٠ بِنَسْبَةِ لِلْكَتَبِ السَّتَةِ إِذْ
 ٧٤١ فَإِنْ يَكُنْ فِي شَيْخِهِ قَدْ وَافَقَهُ
 ٧٤٢ أَوْ شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَاكَ فِي «الْبَدَلِ»
 ٧٤٣ فَهُوَ «الْمُسَاوَةِ»، وَحَيْثُ رَاجَحَهُ
 ٧٤٤ ثُمَّ عُلُوْقِيْدِمِ الْوَفَاةِ
 ٧٤٥ لِأَخَرٍ، فَقِيلَ: لِلْخَمْسِيْنَ
 ٧٤٦ ثُمَّ عُلُوْقِيْدِمِ السَّمَاعِ
 ٧٤٧ وَحَيْثُ دِمَّ فَهُوَ مَا لَمْ يُجْبَرِ
- فَضَّلَ بَعْضُ الزُّوْلِ، وَهُوَ رَدُّ
 قُرْبٍ مِنَ الرَّسُولِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ
 إِلَى إِمَامٍ، وَعُلُوْقِيْدِمِ
 يَنْزِلُ مَتْنٌ مِنْ طَرِيقِهَا أُخِذَ
 مَعَ عُلُوْقِيْدِمِ فَهُوَ «الْمُؤَافَقَةُ»
 وَإِنْ يَكُنْ سَاوَاهُ عَدًّا قَدْ حَصَلَ
 الْأَفْضَلُ بِالْوَاحِدِ فِي «الْمُصَافَحَةِ»
 أَمَّا الْعُلُوْلَامَةُ مَعَ الْفَيَاتِ
 أَوِ الثَّلَاثِيْنَ مَضَتْ سِينَتَا
 وَضِدَّهُ التُّرُؤْلُ كَالْأَنْوَاعِ
 وَالنَّصَحَةُ الْعُلُوْعِيْدِمِ النَّظَرِ

٧٣٩ - «وَعُلُوْقِيْدِمِ» كما في الأصول جميعها غير أنه في (ح) «وَعُلُوْقِيْدِمِ» بالكسر، وفي الأصل المعتمد «وَعُلُوْقِيْدِمِ» وقد أثبت ما اتفقت عليه النسخ.

٧٤٢ - «عَدَّهُ» كما في الأصول، وفي (ح): «عَدَّهُ» بالرفع.

٧٤٥ - «لِأَخَرٍ» بالصرف للضرورة كما قال السخاوي في فتح المغيث ٣/٣٧٢، وذكرنا في فتح الباقي ٢/١٤٣، وفي (س) بكسر الناء، وفي الأصل كأنها بالكسر والفتح.

قول «الخمسين» رواه أبو علي النيسابوري عن أبي العباس أحمد بن غمير الدمشقي؛ قال: «إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو».

وقول «الثلاثين» هو لابن منده؛ قال: «إذا مر على الإسناد ثلاثون سنة، فهو عال». انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٤٧، وفتح المغيث للسخاوي ٣/٣٧٢.

الْغَرِيبُ . وَالْغَرِيبُ . وَالْمَشْهُورُ

- ٧٤٨ وَمَا بِهِ مُطْلَقًا الرَّأْيُ انْفَرَدَ فَهُوَ الْغَرِيبُ، وَإِنْ مَسَّنَا فَحَدُّ
 ٧٤٩ بِالْإِنْفِرَادِ عَنْ إِمَامٍ مُجْتَمِعٍ حَدِيثُهُ، فَإِنْ عَلَيْهِ يُشْتَبَعُ
 ٧٥٠ مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ فَالْغَرِيبُ، أَوْ فَوْقَ مَشْهُورٍ، وَكُلُّ قَدْ رَأَوْا
 ٧٥١ مِنْهُ الصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ، ثُمَّ قَدْ يَغْرُبُ مُطْلَقًا أَوْ اسْنَادًا فَقَدْ
 ٧٥٢ كَذَلِكَ الْمَشْهُورُ أَيْضًا قَسَمُوا لِسْمَةِ مُطْلَقَةٍ كَذَلِكَ الْمُسْلِمُ
 ٧٥٣ مَنْ سَلِمَ، الْحَدِيثُ، وَالْمَقْصُورُ عَلَى الْمُحَدَّثِينَ مِنْ مَشْهُورٍ
 ٧٥٤ قُنُوتُهُ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا وَمِنْهُ ذُو تَوَاتُرٍ مُسْتَقَرًّا
 ٧٥٥ فِي طَبَقَاتِهِ كَمَنْ «مَنْ كَذَبَ» فَفَوْقَ سِتِّينَ رَوَاهُ، وَالْعَجَبُ

٧٥٠ - نص كلام ابن منده: «الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة، وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسمى: غريباً، فإذا انفرد عنهم رجلان وثلاثة، واشتركوا في حديث يُسمى: عزيزاً، فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً يسمى: مشهوراً». انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٥٦، وفتح المغيث ٣/ ٣٨٣.
 ٧٥١ - «فَقَدْ» هنا في تمام البيت ليس حرفاً، وإنما اسم فعل بمعنى: بكفي أو حسب. انظر: فتح المغيث ٣/ ٣٩٢.

٧٥٢ - حديث عبد الله بن عمرو: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ» رواه البخاري ٧٤/ ١ (١٠)، ومسلم ٢٠٠/ ١ (١٦٠).

٧٥٤ - «قُنُوتُهُ» يرفع التاء والهاء كما في الأصل، ويكسرهما كما في (س) و(ح) و(ظ). وحديث أنس أن النبي ﷺ: «قُتِلَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ...» رواه البخاري ٦٣٠/ ٢ (١٠٠٣)، ومسلم ١٨٥/ ٣ (١٥٥٠).

٧٥٥ - حديث أبي هريرة: «مَنْ كَذَبَ...» رواه البخاري ٢٦٥/ ١ (١١٠)، ومسلم في المقدمة ٢٧/ ١ (٤).

وانظر: شرح العراقي نفسه ص ٣٢٣، وقد أفرد طريقه بجزء الحافظ الطبراني، وقد طبع بتحقيق علي حسن، وهشام السقا في ١٧٦ ص في المكتب الإسلامي سنة (١٤١٠هـ).

- ٧٥٦ يَأْنِ مِنْ رَوَاتِهِ لِلْعَشْرَةِ وَحُصَّ بِالْأَمْرَيْنِ فِيهِ ذِكْرُهُ
٧٥٧ الشَّيْخُ عَرَّبَ بَعْضَهُمْ، قُلْتُ: بَلَى
٧٥٨ عَشْرَهُمْ رَفَعَ الْيَدَيْنِ لَسَبَا وَنَفَّيَا عَنْ مَائَةٍ مَنْ كَذَبَا

عَرِيبُ الْفَظِّ الْحَدِيثُ

- ٧٥٩ وَالنَّضْرُ أَوْ مَعْمَرٌ خَلْفًا وَلَوْ
٧٦٠ ثُمَّ تَلَّ أَبُو عُبَيْدٍ، وَاقْتَفَى
٧٦١ فَأَعْتَبَ بِهِ، وَلَا تَخْضُ بِالْظَنِّ،
٧٦٢ وَخَيْرُهَا فَسَرَّتْهُ بِالْوَارِدِ
٧٦٣ كَذَلِكَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، وَالْحَاكِمِ
مَنْ صَنَّفَ الْغَرِيبَ فِيهِمَا نَقَلُوا
الْقُتَيْبِيُّ، ثُمَّ حَمَدُ صَنَّفَا
وَلَا تُقَلِّدْ غَيْرَ أَهْلِ الْفَنِّ
كَالِدُخُّ بِالْذُّخَانِ لِابْنِ صَائِدٍ
فَسَرَّهُ «الْجَمَاعُ»، وَهُوَ وَاهِمٌ

السُّنُلُ

- ٧٦٤ مُسَلَّسُ الْحَدِيثِ مَا تَوَارَدَا فِيهِ الرُّوَاةُ وَاحِدًا فَوَاحِدًا
٧٦٥ حَالًا لَهُمْ، أَوْ وَصِفَ مِنْ أَوْ سَنَدُ كَقَوْلِ كُلِّهِمْ: «سَمِعْتُ» فَأَتَمَدَّ

٧٥٦ - «لِلْعَشْرَةِ» كما في الأصول، ونصر عليه زكريا في فتح الباقي ١٦٥/٢. وفي الأصل: «لَا لِلْعَشْرَةِ» لكنه شطب على «لَا».

٧٥٧ - «مُنْدَةً» بالفتح دون تنوين، وبالكسر مع التنوين كما في الأصل - والفتحة باهتة فيه - (وجب) ووضع عليها «معاً». وفي (ح) و(ظ) بالكسر منوناً، ونصر عليه السخاوي في فتح المغيث ٤٠٣/٣.

٧٥٩ - «النَّضْرُ» هو: ابن شَمْلٍ البصري (ت ٢٠٣هـ).

و«مَعْمَرُ» هو: أبو عبيدة معمر بن النُمَيْتِ اللُّغَوِيُّ النحوي (ت ٢٠٩هـ).

٧٦٠ - «الْقُتَيْبِيُّ»: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، و«حَمَدُ» هو أبو سليمان الخطابي وتقدم التعريف به في البيت (٥١).

٧٦٣ - قول الحاكم في كتابه معرفة عنون الحديث ص ٣٠٢.

٧٦٥ - «أَوْ وَصِفَ مِنْ أَوْ سَنَدُ»، وفي هامش الأصل وباقي النسخ المعتمدة: «أَوْ وَصَفَا أَوْ وَصَفَ سَنَدُ». وهو الذي في فتح المغيث ٤٣٣/٣، وفتح الباقي ١٦٧/٢.

٧٦٦ وَقَسَمُهُ إِنْ نَمَّيْتُ مُثْلُ وَكَلَّمَ أَيْسَانُ صَعْفًا يَحْمِلُ

٧٦٧ وَمِنْهُ ذُو نَقْصٍ يَقْطَعُ السِّلْسِلَةَ كَأَوْلِيَّتِهِ، وَبَعْضُ وَصَلَةٍ

النَّاسِخُ وَالْمُسْنُوخُ

٧٦٨ وَاللَّسْبُ رَفَعَ الشَّارِعَ السَّابِقَ مِنْ أَحْكَامِهِ بِإِلَاحِقٍ، وَهُوَ قِمْنٌ

٧٦٩ أَنْ يُعْتَقَى بِهِ. وَكَانَ الشَّافِعِيُّ ذَا عِلْمِهِ، ثُمَّ بَيَّضَ الشَّارِعَ

٧٧٠ أَوْ صَاحِبِ أَوْ عَرَفَ التَّكَايُحُ أَوْ أَجْمَعَ تَرْكًا بَانَ نَسَخٌ، وَرَأَا

٧٧١ دَلَالَةً الْإِجْمَاعِ لَا النَّسَخِ بِهْ كَأَلْقَتِلِ فِي رَابِعَةٍ بِشُرْبِهِ

التَّصْحِيفُ

٧٧٢ وَالْعُسْكَرِيُّ وَالذَّارِقُطِيُّ صَنَفَا فِيمَا لَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ صَحَّفَا

٧٧٣ فِي الْمَتْنِ كَالصُّوْلِيِّ سِتًّا غَيْرَ «شَيْئًا» أَوِ الْإِسْنَادِ كَابْنِ النَّدَّرِ

٧٧٤ صَحَّفَ فِيهِ الْمَلْبَرِيُّ قَالَا «بُدْرٌ» بِالْبَاءِ وَتَقَطَّ ذَالَا

٧٧٥ وَأَطْلَقُوا التَّصْحِيفَ فِيمَا ظَهَرَ كَقَوْلِهِ «أَحْبَبْتُ» مَكَانَ «أَحْبَبَلًا»

٧٧١ - حديث: «مَنْ شَرِبَ الْخُمُرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ غَاذَ فِي الرَّابِعَةِ فَأَقْتُلُوهُ» عند الترمذي (١٤٤٤) من حديث معاوية رضي الله عنه، وصححه الألباني.

* في (جب) إزاء البيت من جهة اليمين: «بلغ مقابلة على نسخة الأصل المنقول منها على حسب الجهد والطاقة».

٧٧٣ - «سِتًّا» من حديث أبي أيوب الأنصاري: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ» عند مسلم ٢٩٦/٤ (٢٧٥٠)، وأبي داود (٢٤٣٣)، والترمذي (٧٥٩)، وابن ماجه (١٧١٦). «ابن النَّدَّرِ» وهو عتبة بن النَّدَّرِ السُّنَمِيُّ، صحابي شهد فتح مصر، وسكن دمشق، روى له ابن ماجه وتوفي سنة (٥٨٤هـ).

انظر: معجم الصحابة لابن قانع ٣٦٩/٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ٥٤.

٧٧٤ - «بُدْرٌ» بالضم كما في الأصل و(ظ)، وبالفتح كما في (جب) و(ح).

٧٧٥ - حديث زيد بن ثابت «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَرَ فِي الْمَسْجِدِ» أي: اتخذ حجرة من حصير =

- ٧٧٦ وَوَأَصْلُ بَعَا صِمٌّ وَالْأَحْدَبُ بِأَحْوَلٍ تَصْصِيفَ سَمِعَ لَقَبُوا
٧٧٧ وَصَحَّفَ الْمَعْنَى إِسَامُ غَزْرَةَ ظَنَّ الْقَبِيلَ بِحَدِيثِ الْعَنْزَةِ
٧٧٨ وَبَعْضُهُمْ ظَنَّ سَكُونَهُ نُونِهِ فَقَالَ: شَاءَ حَابٌ فِي ظُنُونِهِ

فَخْتَلَفَ الْحَدِيثُ

- ٧٧٩ وَالْمَثْنُ إِنْ نَافَاهُ مَثْنٌ آخَرُ وَأَمَكَنَ الْجَمْعُ فَلَا تَنَافُرُ
٧٨٠ كَمَثْنٍ لَا يُورَدُ مَعَ «لَا عُدْوَى» قَالَتْنِي الطَّلَبُ، وَفِرَسَدَا
٧٨١ أَوَّلًا، فَإِنْ تَسَبَّحَ بَدَأَ فَاغْمَلْ بِهِ أَوْ لَا فَرَسَحَ، وَأَعْلَفَ بِالْأَشْبَةِ

خَفِيَ الْإِسْنَادُ، وَالْمَرْبُودُ فِي الْإِسْنَادِ^(١)

- ٧٨٢ وَسَكَتُ السَّمَاعُ وَاللِّقَاءُ يَبْدُو بِهِ الْإِسْنَادُ دُوْا خَفَاءُ
٧٨٣ كَذَا زِيَادَةُ اِسْمِ رَاوٍ فِي السَّنَدِ إِنْ كَانَ حَدَّثَهُ عَنْ فِيهِ وَرَدَ

= أو نحوه يُضَلِّي فيها. وقد نبه على هذا التصحيف مسلم في كتاب التمييز ص ١٣٩ - ١٤٠، وأفرده ابن عبد الهادي بجزء سماء: «جَوَابُ بَعْضِ الْخُدَمِ لِأَهْلِ النَّعَمِ عَنْ تَصْحِيفِ حَدِيثِ «اِخْتَجَمَ»، وهو مطبوع.

٧٧٧ - «إِسَامُ غَزْرَةَ»: أبو موسى محمد بن المثنى الغنزي الملقب بالزَّيْمَنَ المتوفى سنة (٢٥٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ١٢/١٢٣.

وحديث أبي جحيفة أن النبي ﷺ صلى إلى غَزْرَةَ عند البخاري ٦٢٩/١ (٣٧٦).

٧٧٨ - «شَاءَ» مجرور كما في الأصل و(س) على الحكاية، وفي (ظ) و(ح) بالفتح.

٧٨٠ - حديث: «لَا يُورَدُ مُفْرَضٌ عَلَى مُصَحَّحٍ» عند البخاري ٢٩٩/١٠ (٥٧٧٤)، ومسلم ٧/ ٤٣٤ (٥٧٥٢) و(٥٧٥٣) من حديث أبي هريرة.

وحديث: «لَا عُدْوَى وَلَا بَطِيْرَةَ» عند البخاري ٢٩٩/١٠ (٥٧٧٢)، ومسلم ٧/ ٤٤٠ (٥٧٦٦) من حديث ابن عمر.

(١) «فِي الْإِسْنَادِ» وفي (ح): «فِي مُتَّصِلِ الْإِسْنَادِ»، وقد جمع الناظم هنا بين نوعين من علم الحديث، وهما نوعان مستقلان عند ابن الصلاح. وانظر: علوم الحديث ص ٤٨٠، ٤٨٣.

- ٧٨٤ وَإِنْ يَحْدِثُ آتٍ فَأَحْكُمُ لَهُ مَعَ اخْتِمَالِ كَوْنِهِ قَدْ حَمَلَهُ
٧٨٥ عَنْ كُلِّ الْأَحْيَاتِ مَا زِيدَ وَقَعَ وَهَمًا، وَفِي ذَيْنِ الْخَطِيبِ قَدْ جَمَعَ

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

- ٧٨٦ رَأَيْتُ النَّبِيَّ مُسْلِمًا ذُو صُحْبَةٍ وَقِيلَ: إِنْ طَالَتْ، وَلَمْ يُثَبِّتْ
٧٨٧ مَعَهُ. وَذَا الْإِبْنِ الْمُسَيَّبِ عَمْرًا وَقِيلَ: مَنْ أَقَامَ عَامًا أَوْ غَرَا
٧٨٨ وَتَعَرَّفُ الصُّحْبَةُ بِأَسْمَاءِ تَهَارٍ أَوْ قَدَادَ عَامًا وَهُوَ عِنْدَكَ قَبْلًا
٧٨٩ فِي فِئْتِهِ. وَالْمُكْرَمُوتِ سِتَّةُ أَنْسُ بْنُ عُمَرَ، الصَّدِيقَةُ
٧٩٠ الْبَحْرُ جَابِرٌ، أَبُو هُرَيْرَةَ أَكْثَرُ فُتُوَيْ، وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ
٧٩١ عَلَيْهِمُ بِالشُّهُرَةِ «الْعَبَادِلَةُ» وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَابْنُ عُمَرَ، قَدْ جَرَى
٧٩٢ لَيْسَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَلَا مَنْ شَاكَاهُ فِي الْفِئَةِ أَتْبَاعُ يَرُونَ قَوْلَهُمْ
٧٩٣ وَهُوَ وَزَيْدٌ وَابْنُ جُبَّارٍ لَهُمْ

٧٨٥ - يعني أن الخطيب خص كل واحد من النوعين بتصنيف:

فالأول: «التفصيل لمبهم المراسيل»، والثاني: «تميز المزيد في متصل الأسانيد» ومن الأول نسخة في الأسكوريال برقم (١٥٩٧) باختصار وترتيب النووي.

انظر: علوم الحديث ص ٤٨٠، وموارد الخطيب في تاريخ بغداد ص ٧١.

٧٨٦ - «يُثَبِّت» كما في الأصول. ونص عليه السخاوي في فتح المغيث ٢٢/٤، وزكريا في فتح الباقي ١٨٧/٢، وفي (جب): «يُثَبِّت» بفتح الأول، وضم الباء مخففة.

٧٨٧ - «أَعَامًا». وفي نسخة بهامش (ح): «أَخُولًا»، وقوله: «أَوْ غَرَا» كذا في الأصل (و(س) و(جب)، وفي (ح) و(ط): «وَعَرَا».

٧٨٨ - «وَتَعَرَّفُ» في (جب) بالياء التحتية.

٧٩١ - إزاء البيت من اليمين في الأصل علامة بلاغ القراءة.

٧٩٤ - «وهو» يعني: ابن مسعود رضي الله عنه.

- ٧٩٥ وَقَالَ مَسْرُوقٌ: إِنَّتَ هِيَ الْعِلْمُ إِلَى
 ٧٩٦ زَيْدٍ، أَبِي الدَّرْدَاءِ مَعَ آيَةٍ
 ٧٩٧ ثُمَّ أَنْتَ هِيَ لِذَيْنِ وَالْبَعْضُ جَعَلَ
 ٧٩٨ وَالْعَدْلُ لَا يَحْضُرُهُمْ، فَقَدْ ظَهَرَ
 ٧٩٩ أَحْبَبَ أَرْبَعُونَ أَلْفًا، وَقُبِضَ
 ٨٠٠ وَهُمْ طِبَاقٌ إِنْ يَرُدُّ تَعْدِيدُ
 ٨٠١ وَالْأَفْضَلُ الصَّدِيقُ ثُمَّ عَمْرُ
 ٨٠٢ أَوْفَعَيْتُ قَبْلَهُ، خُلِفَ حِكِي
 ٨٠٣ فَالْسَّنَةُ الْبَاقُوتُ فَالْبَدْرِيَّةُ
 ٨٠٤ قَالَ: وَفَضْلُ السَّابِقِينَ قَدْ وَرَدَ
 ٨٠٥ قِيلَ: بَلْ أَهْلُ الْقَبْلَتَيْنِ وَاخْتَلَفَ
- سِنَّةُ أَصْحَابِ كِبَارٍ بِلَا
 عَمْرٍ، عَبْدِ اللَّهِ، مَعَ عَائِلَتِ
 الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ بَدَلُ
 سَبْعُونَ أَلْفًا يَتَبَوَّكُ وَحَضَرَ
 عَزَّيْبٍ مَعَ أَرْبَعِ أَلْفٍ تَنْصُ
 قِيلَ: اثْنَا عَشْرَةَ أَوْ تَزِيدُ
 وَبَعْدَهُ عُمَامَاتُ، وَهِيَ الْأَكْثَرُ
 قُلْتُ: وَقَوْلُ الْوَقْفِ جَاءَ عَنْ مَالِكٍ
 فَأَحَدُهُ فَالْبَيْعَةُ الْمُرَضِيَّةُ
 فَقِيلَ: هُمْ، وَفِيلٌ: بِدَرِيٍّ، وَقَدْ
 أَيُّهُمْ أَسَمَ قَبْلُ مَنْ سَلَفَ

٧٩٥ - «مَسْرُوقٌ» منع من الصرف للضرورة.

٧٩٨ - عدد المترجمين في الإصابة (١٢٣٠٤) رجالاً ونساءً. وفيهم المختلف في صحبته، ومن لا تصح صحبته، وهناك بحث لفضيلة الدكتور أكرم العمري سماه «عدد الصحابة الرواة». وقد ناقش الموضوع في ضوء النقولات عن الأئمة، وبالنظر إلى المسانيد. راجع: بحوث في تاريخ السنة ص ٣٨٢ - ٣٨٥.

٧٩٩ - «أَرْبَعِ أَلْفٍ». قال الناظم في شرحه ص ٣٥٣: «وَأَسْقَطْتُ الْهَاءَ مِنْ «أَرْبَعِ» لضرورة الشعر وإن كان «الْأَلْفُ مُذَكَّرًا». وخرجه زكريا في فتح الباقي ١٩٥/٢ على تشبيه الرجال بالدرهم.

٨٠٠ - الذي عدَّ طبقات الصحابة ١٢ هو الحاكم في معرفة الحديث ص ٢٢ - ٢٤.

٨٠٤ - انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٩٧.

٨٠٥ - «أَيُّهُمْ» بضم الياء المشددة والميم، كما في الأصول، ونص على ضم الميم زكريا في فتح الباقي ٢٠٠/٢. غير أن السخاوي في فتح المغني ٦٩/٤ ضبط الياء في «أَيُّهُمْ» بالنصب.

- ٨٠٦ قيل: أَبُو بَكْرٍ، وَقِيلَ: بَلَّحِيثُ
 ٨٠٧ وَقِيلَ: زَيْدٌ، وَادَّعَى وَفَاقًا
 ٨٠٨ وَمَاتَ آخِرًا بِغَيْرِ مَرْيَةٍ
 ٨٠٩ وَقَبْلَهُ السَّائِبُ بِالْمَدِينَةِ
 ٨١٠ وَقِيلَ: الْآخِرُ هَاجِرُ عُمَرَ
 ٨١١ وَأَنْتَسَبُ بِمَالِكٍ بِالْبَصْرَةِ
 ٨١٢ وَالشَّامِ فَإِنَّ بُسْرًا وَذُوبًا هَلَهُ
 ٨١٣ وَإِنَّ فِي حِمَصِ ابْنِ بُسْرِ قِيضًا
 ٨١٤ وَفِي لَسْطِ ابْنِ أَبِي تَيْتٍ
 وَمُدَّعَى الْجَمَاعَةِ لَمْ يُقْبَلِ
 بَعْضُ عَمَى خَدِيجَةَ اتَّفَقَا
 أَبُو الطَّفِيلِ، مَاتَ عَامَ مِائَةٍ
 أَوْ سَهْلٌ أَوْ جَابِرٌ أَوْ مِمَكَّةَ
 إِنَّ لَا أَبَا الطَّفِيلِ فِيهَا قَبْرًا
 وَإِنَّ أُفَيْ أَوْفَقَ قَضَى بِالْكُوفَةِ
 حُلْفٌ، وَقِيلَ: بِدِمَشْقَ وَإِثْلَهُ
 وَإِنَّ بِالْجَزِيرَةِ الْعُرَيْفَ قَضَى
 وَمَصْرَ فَإِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَزِيٍّ

- ٨٠٦ - «الجماعة» بالكسر كما في الأصول، وفي (ظ) بالفتح. في الأصل: «ومُدَّعَى علي الجماعة» لكن الناسخ شطب «علي».
- ٨٠٧ - «زَيْدٌ» كما في النسخ لَدَيْ، وفي الأصل «زيد» بالجر. ولا يظهر وجه إعرابه.
- ٨٠٨ - «أبو الطَّفِيلِ»: غَابِرُ بْنُ وَائِلَةَ الْكِنَانِيِّ، تُوْفِيَ بِمَكَّةَ سَنَةَ (١٠٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٤٦٧/٣، والإصابة ٢٦١/٢.
- ٨٠٩ - السائب بن يزيد بن سعيد بن ثُمَامَةَ الْكِنْدِيِّ، صحابي صغير، مات سنة (٩١هـ)، وهو آخرهم. انظر: معجم الصحابة لابن قانع ٣٠٠/١، والإصابة ٢٦/٣.
- ٨١٢ - «ابْنُ بُسْرِ»: هو عبد الله بن بُسْرِ المازني، صحابي صغير نزل حمص، توفي سنة (٨٨هـ)، طبقات ابن سعد ٤١٣/١، والإصابة ٢٣/٤.
- «وَذُو بَاهِلَةَ»: هو أبو أمامة صُدِّيٌّ بن عجلان الباهلي، سكن الشام، ومات بها سنة (٨٦هـ). انظر: السير للذهبي ٣٥٩/٣.
- «وَوَائِلَةُ» بن الأشقع بن عبد الله بن عبد ياليل الليثي، نزل الشام، وتوفي (٨٥هـ). معجم الصحابة ٦٨٨/٣، وشذرات الذهب ٩٥/١.
- ٨١٣ - «الغُرَيْسُ»: هو ابن غُبَيْرَةَ الْكِنْدِيِّ، صحابي مُقْبِلٌ. انظر: الإصابة ٤٨٤/٤.
- ٨١٤ - «أَبُو أَبِي» ابن امرأة عبادة بن الصامت، يسمى عبد الله بن عمرو بن قيس الخزرجي الأنصاري، وقيل غير ذلك. انظر: طبقات ابن سعد ٤٠٥/٩، وفتح المغيب ٨٧/٤ =

- ١١٥ وَقَبِيضَ الْمُهْرَاسِ بِالْيَمَامَةِ وَقَبْلَهُ رُوَيْفِعَ بِبَرْقَةِ
١١٦ وَقِيلَ: إِبْرِيْقِيَّةٌ، وَسَلَمَةٌ بَادِيًا أَوْ بَطِيئَةً الْمَكْرَمَةُ

مَعْرِفَةُ النَّابِعِ

- ١١٧ وَالتَّابِعُ: الْأَقْوَمُ قَدْ صَحِبَا وَلِلْخَطِيبِ حَدُّهُ: أَنْ يَصْحَبَا
١١٨ وَهُمْ طِبَاقٌ. قِيلَ: خَمْسُ عَشْرَةَ أَوْلَهُمْ: رُوَاهُ كُلُّ الْعَشْرِ
١١٩ وَقَيْسُ الْقُرْبَى هَذَا الْوَصْفِ وَقِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَوْفٍ
١٢٠ وَقَوْلُ مَنْ عَدَّ سَعِيدًا فَعَلَطَ بَلْ قِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ سِوَى سَعِيدٍ فَقَطْ
١٢١ لَكِنَّهُ الْأَفْضَلُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَعَنْهُ قَيْسٌ، وَسِوَاهُ وَدَا
١٢٢ وَقَضَلُ الْحَسَنِ أَهْلُ الْبَصَرَةِ وَالْقُرْبَى أَوْيسًا أَهْلُ الْكُوفَةِ
١٢٣ وَفِي نِسَاءِ النَّابِعِ الْأَبْدَا حَفْصَةُ مَعَ عَمْرَةَ، أُمُّ الدَّرْدَا
١٢٤ وَفِي الْكِبَارِ انْفَقَهَا السَّبْعَةُ خَارِجَةً، الْقَاسِمُ، ثُمَّ عُرْوَةُ
١٢٥ ثُمَّ سُلَيْمَانٌ، عُبَيْدُ اللَّهِ، سَعِيدُ، وَالتَّابِعُ دُوَاشْتِبَاهُ
١٢٦ إِمَّا أَبُو سَلَمَةَ أَوْ سَالِمٌ أَوْ فَأَبُو بَكْرٍ خِلَافُ قَائِمٌ

= «فَانزُ الْحَارِثُ» كما في النسخ، وسقطت «ابن» من الأصل، لكنه استدرجها في الهامش، وعليها تصحيح. «جزئي» قال زكريا في فتح الباقي ٢٠٧/٢: «بإبدال همزته ياءً ثم إتباعها للوزن». وانظر: فتح المغيب ٨٨/٤.

١١٦ - «إِبْرِيْقِيَّةٌ» بالكسر كما في الأصل و(س) و(ج)، وفي (ح) و(ظ) بالضم. ونص على الأول - وهو الكسر - السخاوي فتح المغيب ٩٠/٤.

١١٧ - قول الخطيب في الكفاية ص ٣٢. وعلوم الحديث ص ٥٠٦.

١١٨ - «خَمْسُ عَشْرَةَ» بكسر الشين كما في الأصل و(ح)، قال السخاوي في فتح المغيب ٩٨/٤: «بكسر الشين المعجمة، كما كتبه الناظم بخطه مَشْيًا على لغة نعيم ليكون مُتَقَابِرًا مع آخر البيت». وهي في (س) و(ظ) بفتح الشين.

١١٩ - قيس بن أبي حازم الجبلي الكوفي، مات بعد التسعين (٩٠هـ). التقريب (٥٥٦٦).

- ٨٢٧ وَأَمْدُرِكُوتَ جَاهِلِيَّةً فَسَمَّ
مُخَضَّرَمِينَ كَسَوَيْدٍ فِيهِ أَمَمٌ
٨٢٨ وَقَدْ يَعْدُ فِي الطَّبَاقِ النَّابِعُ
فِي تَابِعِيهِمْ إِذْ يَكُونُ الشَّائِعُ
٨٢٩ أَحْمَلُ عَنْهُمْ كَأَيِّ التَّرْنَادِ
وَالْعَكْسُ جَاءَ، وَهُوَ ذُو فَسَادِ
٨٣٠ وَقَدْ يَعْدُ تَابِعِيًّا صَاحِبُ
كَابِتِي مُقَرَّبٍ، وَمَنْ يُقَارِبُ

الْأَكْبَرُ عَيْنِ الْأَصَاغِرِ

- ٨٣١ وَقَدْ رَوَى الْكَبِيرُ عَزِيَّ الصُّغُرِ
طَبَقَةً وَسَيِّئًا أَوْفَى الْقَدْرِ
٨٣٢ أَوْفِيهَا، وَمِنْهُ أَخَذَ الصَّحْبُ
عَنْ تَابِعٍ كَعِدَةٍ عَنْ كَعْبٍ

رِوَايَةُ الْأَقْرَبِ

- ٨٣٣ وَالْقُرْبَى مَرِ اسْتَوَوْا فِي السَّنَدِ
وَالسَّنَّ عَالِبًا، وَقَسَمِينَ ائْتَدُ
٨٣٤ مُدْبِجًا، وَهُوَ إِذَا كُلُّ أَخَذَ
عَزَاخِرٍ، وَغَيْرُهُ انْفِرَادُ فَدُ

الْإِخْوَةُ وَالْأَحْوَاتُ

- ٨٣٥ وَأَفْرَدُوا الْإِخْوَةَ بِالتَّصْنِيفِ
فَدُو ثَلَاثَةً بَنُو حُنَيْفٍ
٨٣٦ أَرْبَعَةً أَبُوهُمْ السَّمَاتُ
وَخَمْسَةً أَجْلُهُمْ سُفْيَانُ

٨٢٧ - «سويد» بن غفلة الكندي، والمخضرمون عددهم مسلم (٢٠) نفساً فيما ذكره عنه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٤٤، وانظرهم في: علوم الحديث مع المحاسن ص ٥١٣، وتدريب الراوي ٧٠٧/٢، وفتح المغني ١١٠/٤.
وأفردهم بالتصنيف سبط ابن العجمي في «تذكرة الطالب المعلم فيمن يقال إنه مخضرم»، وقد طبع، ووعد البلقيني بأن يفردهم في عمل مستقل في كراسة. انظر: محاسن الاصطلاح مع المقدمة ص ٥١٤.

٨٣٦ - «أربعة» بالوجهين كما في الأصل، وفي (ج) و(جب) بالكسر، وفي (ظ) بالضم، وكذا ضبط «سبعة» في البيت التالي، و«سبعة» في الذي بعده، وأما (س) ففيها ضم =

- ٨٣٧ وَسِتَّةٌ تُخَوِّبُنِي سِيرِينَا وَاجْتَمَعُوا ثَلَاثَةَ يَرُورُنَا
٨٣٨ وَسَيَعُوْ بَنُو مَقْرَنٍ، وَهُمْ مُّهَاجِرُونَ لَيْسَ فِيهِمْ عَدُوٌّ
٨٣٩ وَالْأَخْوَانُ جُمْلَةٌ كَعُتْبَةٍ أَخِي ابْنِ مَسْعُودٍ هَذَا وَصُحْبَةٍ

رَوَاةُ الْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ وَعَكْسُهُ

- ٨٤٠ وَصَنَّفُوا فِي مَا عَنِ ابْنِ أَخِي وَأَبِي، كَعَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ، كَذَا
٨٤١ وَأَيْدٍ عَنْ بَكْرِ ابْنِهِ، وَالنَّبِيِّ عَنِ ابْنِهِ مُعْتَمِرٍ فِي قَوْمِ
٨٤٢ أَمَّا أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْحَمَرَاءِ عَائِشَةَ فِي "مَحَبَّةِ السُّودَاءِ"
٨٤٣ فَإِنَّهُ لَا بَنَ لَأَبِي عَتِيقٍ وَغُلَطَّ الْوَاصِفُ بِالصَّدِّيقِ
٨٤٤ وَعَكْسُهُ صَنَّفَ فِيهِ الْوَلَائِي وَهُوَ مَعَالِي الْحَفِيدِ الْتَاقِلِ
٨٤٥ وَمِنْ أَهْمِّهِ إِذَا مَا أَبُوهَا الْأَبُ أَوْجَدَ، وَذَلِكَ قِسْمَا

= «أَرْبَعَةٌ» وَ«خَمْسَةٌ» وَالْبَاقِي بِالْكَسْرِ.

٨٣٨ - «بنو مقرن» وهم: النعمان، ومعتقل، وشؤيد، وبتان، وعقيل، وعبد الرحمن، وعبد الله. وهؤلاء السبعة جمعوا مكرمة الهجرة مع شرف الصحبة، وذكر بعضهم آخرين غيرهم، لكن لا يخلو ذلك من خلاف ونظر. انظر: فتح المغيث ١٣٩/٤، ومحاسن الاصطلاح ص ٥٢٨، لكنه ذكر نعتاً بدل عبد الله. «مهاجرون ليس» أفاد السخاوي في فتح المغيث ١٣٩/٤ أنه في نسخة بدلاً عنها «صحابة وليس».

٨٤٠ - صنف فيه الخطيب البغدادي جزءاً كما ذكره ابن الصلاح ص ٥٣٧، وانظر: فتح المغيث ١٤٥/٤، وموارد الخطيب لأكرم العمري ص ٧٢.

٨٤٢ - حديث: «الْحَبَّةُ السُّودَاءُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ» عند البخاري في الطب ١٠/١٧٧ (٥٦٨٧).

٨٤٣ - «أبو بكر» في هذا الحديث هو: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، والواصل له بالصديق هو المُنَجِّبِيُّ، إسحاق بن إبراهيم الوراق (ت ٣٠٤هـ) في كتابه: رواية الأكابر عن الأصاغر. وانظر: علوم الحديث ص ٥٣٩، وفتح المغيث ١٥١/٤.

- ٨٤٦ قِسْمَيْنِ، عَنْ أَبِي فَقَطْحَوَيْيٍّ
 ٨٤٧ وَأَسْمُهَا عَلَى الشَّهِيرِ وَأَعْلَمَ
 ٨٤٨ وَالثَّانِي: أَنَّ يُزِيدَ فِيهِ بَعْدَهُ
 ٨٤٩ وَالْأَكْثَرُ اخْتِجَاؤُ بَعْرِ وَحَمَلًا
 ٨٥٠ وَسَلَسَلِ الْآبَا التِّمِيمِيُّ فَقَدْ
 الْعُسْرَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ
 أَسَامَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ قَهْطِمٍ
 كَبَهْرًا وَعَمْرُوَابًا أَوْجَدَهُ
 لَهُ عَلَى أَحَدِ الْكَبِيرِ الْأَعْلَى
 عَزْ تِسْعَةٍ، قُلْتُ: وَفَوْقَ ذَا وَرَدَ

السَّابِقُ وَالْآخِرُ

- ٨٥١ وَمَصْنُوعًا فِي سَابِقٍ وَآخِرٍ
 ٨٥٢ مَوْتًا كَزَهْرٍ عِيٍّ وَذِي تَدَارُكٍ
 ٨٥٣ سَبْعُ ثَلَاثُونَ، وَقَرْنٌ وَافٍ
 وَهُوَ اشْتِرَاكَ رَاوِيَيْنِ سَابِقٍ
 كَابِنِ دُونِ رَوِيٍّ عَنْ مَالِكٍ
 أُخْرُكَ لَجُعْفِيٍّ، وَخَفَافٍ

مَنْ يَرْوِي عَنْهُ إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ^(١)

- ٨٥٤ وَمُسْلِمٌ صَنَّفَ فِي الْوُحْدَانِ
 مَنْ عَنْهُ رَاوٍ وَاحِدٌ لَا تَأْنِيفَ

٨٤٨ - «أَوْجَدَهُ» بهيئة قطع كما في (س) و(ظ)، وهي منقولة في الأصل، و(جب)، وفي (ح): «وَجَدَهُ» بالواو.

٨٤٩ - «الجدُّ الأعلى» هو عبد الله بن عمرو بن العاص، ومن الذين احتجوا بهذه النسخة البخاري، وأحمد، وابن المديني، وابن راهويه وغيرهم.

وانتصر لهم البُلْفِينِي في رسالة «بذلُّ الناقد بعضُ جُهدِهِ في الاحتجاج بعمر بن شعيب عن أبيه عن جده». انظر: علوم الحديث مع المحاسن ص ٥٤٢، وفتح المغيث ١٥٨/٤، وتدريب الراوي ٧٣١/٢.

٨٥٠ - «التميمي»: هو أبو الفرج عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث...، الفقيه الحنيلي (٣٥٣ - ٤٢٥ هـ). انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٣٢/١١.

(١) «راوٍ» في الأصل أدخلها بخط دقيق، وهي في (ح). وقد سقطت من (س) و(جب) و(ظ).

- ٨٥٥ كَعَامِرِ بْنِ شَهْرِ أَوْ كَوْهَبِ هَوَابُ خَنْبَسٍ، وَعَنْهُ الشَّعْبِيُّ
٨٥٦ وَغُلَطُ الْحَاكِمِ حَيْثُ زَعَمَا بِأَنَّ هَذَا النَّوْعَ لَيْسَ فِيهِمَا
٨٥٧ فِيهِ الصَّحِيحُ أَخْرَجَا الْمُسَيَّبَا وَأَخْرَجَ الْجُعْفِيُّ لِابْنِ تَغْلِبَا

مَنْ ذَكَرَ يُعْوَتٍ مُتَعَدِّةٍ

- ٨٥٨ وَأَعْنِ بِأَنَّ تَعْرِفَ مَا يَلْتَسِ مِنْ خَلَةٍ يُعَوِّيَهَا الْمُدَلِّسُ
٨٥٩ مِنْ تَعَتٍ رَأَوْ يَنْعَوِي نَحْوَمَا فَعِيلٌ فِي الْكَلْبِيِّ حَتَّى أَبْهَمَا
٨٦٠ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْعَلَامَةَ سَمَاهُ، حَمَادًا أَبُو أَسَامَةَ
٨٦١ وَيَأْبَى النَّضْرُ بْنُ إِسْحَاقَ ذَكَرَ وَيَأْبَى سَعِيدُ الْعَوْفِيُّ شَهْرَ

أَفْرَادُ الْعَلَمِ

- ٨٦٢ وَأَعْنِ بِالْأَفْرَادِ سَمَاءُ أَوْ لَقَبَا أَوْ كُنْيَةً نَحْوُ لَيْثِ بْنِ كَبَا

٨٥٧ - المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي، لم يرو عنه غير ابنه سعيد، روى له البخاري ٢٨٢/٣ (١٣٦٠)، ومسلم ٥٤/١ (٣٩) حديث وفاة أبي طالب عم النبي ﷺ.

وعمر بن تغلب صحابي، ولم يرو عنه غير الحسن البصري، روى له البخاري في الجهاد والسير ١٢٧/٦ (٢٩٢٧).

٨٥٩ - «أَبْهَمَا» كذا في الأصل و(جب) و(ح) بفتح الهاء: يقال: أَبْهَمَ الأمرُ، أي: خَفِيَ وَأَشْكَلَ، وفي (س) و(ل) و(ظ): «أَبْهَمَا».

٨٦٠ - معنى البيت: أن أبا أسامة حماد بن أسامة سَمَّى الْكَلْبِيَّ محمد بن السائب حماداً.

٨٦١ - وكناه محمد بن إسحاق: بأبي النضر، وهي كنية شهيرة لابن السائب، وكناه عطية بن سعيد العوفي بأبي سعيد، موهماً أنه أبو سعيد الخدري الصحابي.

قوله: «ذَكَرَ - شَهْرَ» بالبناء للفاعل كما نص عليه السيوطي، وكما هو في الأصول المعتمدة. انظر: شرح السيوطي ص ٣١٥.

٨٦٢ - «أَوْ لَقَبَا» كما في الأصول، وفي (ح): «وَلَقَبَا».

٨٦٣ أَوْ مِندَلٍ: تَحْمَرُ، وَكَسْرًا تَصْبُوا فِي الْمِيمِ أَوْ أَيْ مُعِيدٍ حَفْصُ

الْأَسْمَاءُ وَتَكْنِي

٨٦٤ وَاعْتَنَ بِالْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى وَقَدْ قَسَمَ الشَّيْخُ زَالِيسَعٍ، أَوْ عَشْرِ قَسَمَ

٨٦٥ مَرِاسِمُهُ كُنْيَتُهُ أَنْفَرَادَا نَحْوُ أَيْ بِكَرْبَنٍ حَزْمٍ قَدْ كُنِيَ

٨٦٦ أَبَا مُحَمَّدٍ بِحُلْفٍ فَأَقْطُنَ نَحْوُ أَيْ شَيْبَةً وَهُوَ أَخْذَرِي

٨٦٧ وَالثَّانِي: مَنْ يَكْنَى وَلَا أَسْمَاءَ نَذَرِي

٨٦٨ ثُمَّ كُنِيَ الْأَلْفَابِ وَاللَّغَدُ وَابْنُ حُبَيْجٍ بِأَيْ الْوَلِيدِ

٨٦٩ وَخَالِدٍ كُنِيَ لِللَّغْدِ أَسْمَاءُ وَهُمْ وَعَكْسُهُ، وَفِيهَا

٨٧٠ ثُمَّ ذَوُّوا خُلْفَ كُنَى وَعِلْمًا وَعَكْسُهُ، وَذَوُ اسْمِهَا رِسْمٌ

٨٧١ وَعَكْسُهُ أَبُو الضُّحَى لِلسُّلَمِ

٨٦٧ - «نَذَرِي» فِي (ل): «يَذَرِي». «نَحْوُ» بِالضَّمِّ كَمَا فِي الْأَصْلِ (ظ)، وَفِي (س) وَ(جَب) بِالْفَتْحِ.

٨٦٨ - «أَبِي الشَّيْخِ»: هُوَ الْحَافِظُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَيَكْنَى أَيْضًا أَبَا مُحَمَّدٍ، تُوُفِيَ سَنَةَ (٣٦٩هـ) صَاحِبُ الْمَصْنُفَاتِ الْمَشْهُورَةِ. انْظُرْ: تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ ٢/ ٩٤٥.

٨٦٩ - «كُنِيَ» بِالْتَّخْفِيفِ كَمَا فِي الْأَصْلِ وَ(ح) وَ(جَب) وَفِي (س) وَ(ظ) بِالتَّشْدِيدِ. وَنَصْرٌ عَلَيْهِ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٢٠٨/٤. وَزَكَرِيَّا فِي فَتْحِ الْبَاقِي ٢٤٣/٢.

٨٧٠ - «وَفِيهِمَا» يَعْنِي: فِي الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى اخْتِلَافٌ، فَكُلَاهُمَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ؛ مِثْلُ سَفِينَةِ مُوَلَّى النَّبِيِّ ﷺ. اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ عَلَى أَقْوَالٍ عِدَّةٍ.

٨٧١ - «وَعَكْسُهُ أَبُو الضُّحَى» هَكَذَا فِي الْأَصُولِ، وَفِي (جَب): «وَالْعَكْسُ كَأَيْ» وَأَشَارَ زَكَرِيَّا فِي فَتْحِ الْبَاقِي ٢٤٥/٢ أَنَّهُ فِي نَسْخَةٍ.

وَأَبُو الضُّحَى: هُوَ مُسْلِمُ بْنُ شَيْخِ الْهَمْدَانِيِّ الْكُوفِيِّ الْعَقَّازُ (١٠٠هـ).

وَفِي شَرْحِ السُّيُوطِيِّ ص ٣١٩ (مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ)، وَهُوَ خِلَافُ مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالْعِرَاقِيُّ وَالسَّخَاوِيُّ.

الْأَلْقَابُ

- ٨٧٢ وَأَعْتَبَ بِالْأَلْقَابِ فَرَّمَا جَعَلَ
الْوَحِيدَ أَشْنَيْنِ الَّذِي مِنْهَا عَطَلَ
٨٧٣ نَحْوُ الضَّعِيفِ أَيُّ: بِحِسْمِهِ، وَمَنْ
ضَلَّ الطَّرِيقَ بِاسْمٍ فَأَعْلَلَ، وَلَنْ
٨٧٤ يَجُوزَ مَا يَكْرَهُهُ الْمُتَلَقَّبُ
وَرُبَّمَا كَانَ لِبَعْضِ سَبَبٍ
٨٧٥ كَقَوْلِهِ: مُحَمَّدٌ بْنُ جَعْفَرٍ
وَصَالِحٌ حَبْرَةُ الْمُشْتَهَرِ

الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ

- ٨٧٦ وَأَعْتَبَ بِمَا صُوِّرَتْهُ مُؤْتَلَفٌ
خَطَأً، وَلَكِنْ لَفْظُهُ مُخْتَلَفٌ
٨٧٧ نَحْوُ سَلَامٍ كَلَهُ فَتَقَلَّلَ
لَا ابْنَ سَلَامٍ مُحِبٍّ، وَالْمُغْتَرَبِ
٨٧٨ أَبَا عَلِيٍّ فَهُوَ خِفُّ الْحَدِّ
وَهُوَ الْأَصَحُّ فِي أَبِي الْيَكْدِيِّ
٨٧٩ وَابْنِ أَبِي الْحَقِّيقِ وَابْنِ مَشْكَمٍ
وَالْأَشْهُرُ لِلشَّدِيدِ فِيهِ فَأَعْلَمَ
٨٨٠ وَابْنَ مُحَمَّدِ بْنِ تَاهِيضٍ فَخِفُّ
أَوْزِدُهُ هَاءٌ فَكَذَابٌ فِيهِ اخْتِلَافٌ
٨٨١ قُلْتُ: وَلِخَيْرِ ابْنِ أُخْتٍ خَفِيفٌ
كَذَلِكَ جَدُّ السَّيِّدِيِّ وَالنَّسَفِيِّ

٨٧٢ - قال عبد الغني الأزدي: «رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان: معاوية بن عبد الكريم الضال، وإنما ضل في طريق مكة، وعبد الله بن محمد الضعيف، وإنما كان ضعيفا في جنبه لا في حديثه».

انظر: علوم الحديث ص ٥٨٣، وفتح المغيث للسخاوي ٢١٧/٤.

٨٧٧ - «سَلَامٌ» في الشطر الأول والثاني وضع عليهما في (جب) كلمة «خف» يعني أنه بلام مخففة وهو كذلك في الأصول.

«الْمُخْتَلَفُ» كتب عليها في الأصل و(جب) «معا» يجوز فيها الوجهان، وهو كذلك عند أهل اللغة.

٨٧٩ - «وَابْنُ» بالفتح في الأصل و(وح)، وفي (ظ) بالكسر، وفي (سر) بالوجهين، وقد حكى السخاوي عن شيخه ابن حجر بأن «ابن أبي الحقيق» ممن اختلف فيه. قال: «وعلى هذا فيصح فيه الجر أيضا». وانظر: فتح المغيث ٢٣٠/٤.

- ٨٨٢ عَيْنُ أَبِي بْنِ عِمَارَةَ أَكْسِرَ
 ٨٨٣ وَفِي قُرَيْشٍ أَبَدًا حِرَامُ
 ٨٨٤ فِي الشَّامِ عَنَسِي بَنُونَ، وَبَيْنَا
 ٨٨٥ فِي بَصْرَةَ وَمَا لَهُمْ مِنْ كُنْتِي
 ٨٨٦ فِي السَّفَرِ بِالْفَتْحِ وَمَا لَهُمْ عَسَلُ
 ٨٨٧ وَالْعَامِرِيُّ بْنُ عَلِيٍّ عَتَّامُ
 ٨٨٨ وَزَوْجُ مَسْرُوقٍ قَمِيرُ، صَغَرُوا
 ٨٨٩ ابْنُ يُزَيْدٍ وَابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ
 ٨٩٠ وَوَصَفُوا الْحَمَالَ فِي الرُّوَاهِ
 ٨٩١ وَوَصَفُوا حَتَّاطًا أَوْ خَبَّاطًا
 ٨٩٢ وَالسَّيِّمِيُّ افْتَحَى فِي الْإِنصَارِ وَمَنْ
 ٨٩٣ وَمِنْ هُنَا مِلَالِكٌ وَلَهُمَا
 ٨٩٤ وَلَهُمَا سَيَّارِي: أَبُو الْحَكَمِ
- وَفِي خُرَاسَانَ كَرِيضُ كَبَرٍ
 وَافْتَحَى فِي الْإِنصَارِ بِرَاحِرَامُ
 فِي كُوفَةٍ، وَالشَّيْنُ وَالْيَا غَلَبَا
 أَبَا عَمِيلَةَ بِفَتْحٍ، وَالْكُنَى
 إِلَّا ابْنُ ذَكْوَانَ وَعَسَلُ فُجْمَلُ
 وَغَيْرُهُ فَالْبَنُونَ وَالْإِعْجَامُ
 سِوَاهُ ضَمًّا وَلَهُمْ مُسَوْرُ
 وَمَا سَوَى ذَيْنِ فَمَسَوْرُ حَكِي
 هَارُونَ وَالْغَيْرُ بِجِيمٍ يَأْتِي
 عَيْسَى وَمُسْلِمًا كَذَا خَبَّاطًا
 يَكْسِرُ لَامَهُ كَأَصْلِهِ لَحْنُ
 بَشَارًا أَفْرَدَ أَبَ بُنْدَارِهِمَا
 وَابْنُ سَلَامَةٍ وَبِالْيَا قَبْلُ جَمْ

٨٨٤ - إزاء البيت في الأصل علامة بلاغ للقراءة والمقابلة.

٨٨٥ - «غَبِيذَةٌ» كذا في الأصل و(ظ) غير مصروف، وفي (ل): «غَبِيذَةٌ» بالصرف، ونصر عليه السخاوي في فتح المغني ٢٤١/٤.

٨٨٦ - «ابْنُ ذَكْوَانَ» في الأصل بالضم، وفي (س) و(ح) و(ظ) بالفتح.

٨٨٨ - قَمِيرُ بَنْتُ عمرو، زوجة مسروق الكوفية، وهي ثقة تروي عن عائشة.

٨٩٢ - في الأصل عند نهاية البيت علامة بلاغ القراءة.

٨٩٣ - «وَلَهُمَا» الضمير يعود إلى البخاري ومسلم.

- ٨٩٥ وابنُ سَعِيدٍ بُسْرٌ مِثْلُ الْمَارِ فِي
وَأَبْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَأَبْنُ مُحَمَّدِ بْنِ
٨٩٦ وَفِيهِ خُلْفٌ، وَبُشَيْرٌ أَعْجَمُ
فِي ابْنِ يَسَارٍ وَأَبْنِ كَعْبٍ وَأَصْمَمُ
٨٩٧ يُسَيْرُ ابْنُ عَمْرِو أَوْ أُسَيْرُ
وَالنُّونُ فِي أَبِي قَطْرٍ نُسَيْرُ
٨٩٨ جَدُّ عَلِيٍّ بْنِ هَاشِمٍ بَرِيدُ
وَأَبْنُ حَفِيدٍ الْأَشْعَرِيُّ بَرِيدُ
٨٩٩ وَلَهُمَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو
ابْنِ قُدَامَةَ، كَذَا كِ وَالِدُ
٩٠٠ ذُو كُنْيَةٍ بِمَعَشَرٍ، وَالْعَالِيَّةُ
٩٠١ ابْنُ قُدَامَةَ، كَذَا كِ وَالِدُ
٩٠٢ ابْنُ الْعَلَاءِ، وَأَبْنُ أَبِي سُفْيَانَ
وَالِدُ رَبِيعِي حَرَّاشٌ أَهْمِلُ
٩٠٣ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ لَا تُهْمِلُ

٨٩٥ - «بُسْرٌ» بغير تنوين للضرورة كما في فتح المغيث للسخاوي ٢٥٢/٤.

«وَأَبْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَأَبْنُ» بالوجهين كما في الأصل، وفي (س) و(ظ) بالضم، وفي (ج) بالفتح لِكِلَيْهِمَا.

٨٩٧ - يُسَيْرُ: هو ابن عَمْرٍو، وقيل: ابن جابر، قيل: أصله أسير فسهلت الهمزة، وله رؤية، مات سنة (٨٥هـ). التقريب لابن حجر (٧٨٠٨).

وَقَطْرٌ: أَبُوهُ نُسَيْرٌ - مُضَعَّرٌ - أَبُو عَبَّادِ الْبُضْرِيِّ، الْغُبَرِيِّ. انظر: التقريب (٥٥٥٦).

٨٩٩ - «الْبَرِيدُ» كذا ضبطه ابن مأكولا في الإكمال ٢٥٢/١. وانظر: توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ٢٣١/٩.

٩٠٠ - يعني: أبو معشر: يوسف بن يزيد، وأبو العالية: زياد بن فيروز، كل منهما يسمى: بَرَاءً، ومن عداهما فيالتخفيف.

٩٠١ - «قُدَامَةَ» في الأصل و(ظ) بالفتح، وفي (س) بالكسر مع التنوين، وهو في الأصل أيضاً لكنه باهتٌ، وقد نص السخاوي في فتح المغيث ٢٥٨/٤ على أنه بالصرف للضرورة.

٩٠٣ - «مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ» بالفتح كما في الأصل و(س). وفي (ظ) بالضم.

«وَالِدٌ» في الأصل بفتحة كأنها معدلة عن ضمة. وقعت بالضم في (س) و(ح) و(ظ). =

- ٩٠٤ كَذَا حَرِيزُ الرَّجَبِيِّ، وَكُنْيَةُ
 ٩٠٥ حُضَيْنٌ أَعْنَمُهُ أَبُو سَاسَانَا
 ٩٠٦ كَذَا الْكَحْبَانُ بِنُ مُنْقَدٍ وَمَنْ
 ٩٠٧ ابْنُ عَطِيَّةٍ مَعَ ابْنِ مُوسَى
 ٩٠٨ خُبَيْبًا أَعْنَمَ فِي ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 ٩٠٩ لَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَرِيَّاحُ الْكِرْبِيَا
 ٩١٠ وَاضْمُ حُكَيْمٍ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ
 ٩١١ رُبَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ وَاضْمُ وَالكِرِ
 ٩١٢ وَابْنُ أَبِي سُرَيْجٍ أَحْمَدُ ثَنَسَا
 ٩١٣ عَمْرُو مَعَ الْقَبِيلَةِ ابْنُ سَلَمَةَ
 ٩١٤ وَالِدُ عَامِرٍ كَذَا السَّالْمَانِي
- قَدْ عَلِمْتُ، وَابْنُ حُدَيْرٍ عِدَّةُ
 وَافْتَحَ أَبَا حَصِينٍ أَيْ: عُثْمَانَ
 وَلَدَهُ، وَابْنُ هِلَالٍ، وَالكِرِ
 وَمَنْ رَمَى سَعْدًا فَذَاكَ أَبُو سَا
 وَابْنُ عَدِيٍّ وَهُوَ كُنْيَةُ كَانَتْ
 أَبَا زَيْدٍ بِخِلَافِ حُكَيْمٍ
 كَذَا زَيْدُ بْنُ حُكَيْمٍ وَانْفَرَّ
 وَفِي ابْنِ حَيَّانَ سَلِيمٌ كَبُرَ
 يَوْلَدُ النُّعْمَانِ، وَابْنُ يُوْسَا
 وَاخْتَرَعَ عَبْدُ الْخَالِقِ ابْنُ سَلَمَةَ
 وَابْنُ حُمَيْدٍ، وَلَوْلَدُ سُفْيَانٍ

= «جَزَاشٌ» بِالضَّمِّ كَمَا فِي الْأَصُولِ، وَفِي (ظ) بِالْجَزْ.

«أَفْجِلٌ» بِالْقَطْعِ كَمَا فِي الْأَصْلِ وَ(ظ)، وَبِغَيْرِ هَمْزٍ كَمَا فِي (س) وَنَصْرٍ عَلَيْهِ
 السَّخَاوِي فِي قَتَحِ الْمَغِيثِ ٢٦٠/٤.

٩٠٤ - «وَكُنْيَةُ» يَعْنِي: أَبُو حَرِيزٍ - بِالْحَاءِ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ، لَهُ رَوَايَةٌ مَعْلُوقَةٌ فِي
 الْبُخَارِيِّ ٣١٨/٥ عَقِبَ رَقْمِ (٢٦٥٠).

٩٠٥ - «حُضَيْنٌ» فِي (ظ) بِالْجَزْ.

٩٠٦ - «وَابْنُ هِلَالٍ» بِالضَّمِّ كَمَا فِي الْأَصْلِ وَ(ح) وَ(ظ)، وَفِي (س) وَ(جَب): «وَابْنُ هِلَالٍ»
 بِالْفَتْحِ.

٩١٠ - «قَدْ» أَيْ: حَسْبُ. أَيْ: لَيْسَ فِيهِ إِلَّا ضَمُّ أَوَّلِهِ فَقَطْ.

٩١١ - «رُبَيْدٌ» فِي الْأَصْلِ وَ(جَب) كَتَبَ فَوْقَهُ «مَعًا» يَعْنِي جَوَازَ الْوَجْهَيْنِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ، وَفِي
 بَاقِي النِّسْخِ بِالضَّمِّ فَقَطْ.

٩١٣ - «سَلَمَةُ» فِي نَهَايَةِ الْبَيْتِ بَفَتْحِ اللَّامِ فِي الْأَصُولِ مَا عَدَا (س) فَهِيَ بِالْكَسْرِ.

- ٩١٥ كُلُّهُمْ عَبِيدُهُ مُكَبَّرُ
 ٩١٦ وَافْتَحَى عِبَادَةَ أَبَا مُحَمَّدٍ
 ٩١٧ وَحَامِرُ بَجَالَةَ بْنِ عَسْبَةَ
 ٩١٨ عَقِيلُ الْقَيْلِ وَابْنُ خَالِدٍ
 ٩١٩ هُمْ، كَذَا الْأَيْلِيُّ لَا الْأَيْلِيَّ
 ٩٢٠ بَرَّارًا النَّسَبِ ابْنُ صَبَاحٍ حَسَنُ،
 ٩٢١ بِالنُّونِ سَالِمًا، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ
 ٩٢٢ وَالتَّوَزَّى مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ
 ٩٢٣ فِي اثْنَيْنِ: عَبَّاسٍ، سَعِيدٍ، وَبِحَا
 ٩٢٤ وَأَنْسَبَ حِرَامِيًّا سَوَى مَنْ أَنْبَهَا
 ٩٢٥ وَسَعْدُ الْبَحَارِيِّ فَقَطَّ. وَفِي النَّسَبِ
- لَكِنْ عُبَيْدٌ عِنْدَهُمْ مُصَغَّرُ
 وَاضْمُمُ أَبَا قَيْسٍ عُبَادًا أَفْرِدُ
 كُلُّ، وَبَعْضُ السُّكُونِ قَيْلَهُ
 كَذَا أَبُو يَحْيَى، وَقَافُ وَقِدِ
 قَالَ: سَوَى سَيِّبَانَ، وَالرَّافَا جَعَلَ
 وَابْنُ هِشَامٍ خَلْفًا، ثُمَّ أَنْسَبَنَ
 وَمَالِكُ بْنُ الْأَوْسِ نَصْرِيًّا بَرِدُ
 وَفِي الْبَحْرِ يَرِي هَمُّ حِيمٍ بِأَيْفِ
 يَحْيَى بْنُ إِسْهَرٍ أَحْمَرِيٍّ فَتَحَا
 فَاحْتَلَفُوا وَانْحَارِفَتْ لَهَا
 هَمْدَانُ، وَهُوَ مُطْلَقًا قَدْ مَا غَلَبَ

الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرَقُ

- ٩٢٦ وَلَهُمُ الْمُتَّفِقُ الْمُفْتَرَقُ مَا لَفْظُهُ وَخَطُّهُ مُتَّفِقُ

٩١٦ - «عِبَادَةُ» فِي الْأَصُولِ بَدُونِ تَنْوِينٍ، وَنَصَ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٢٧٢/٤ عَلَى أَنَّهُ «عِبَادَةُ» بِالتَّنْوِينِ لِلضَّرُورَةِ.

وَفِي نَهَايَةِ نَسْخَةِ الرِّبَاطِ نَقْلَ آيَاتِنَا لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ الْقَاضِي الْمَكْنَسِيِّ (١٠٢٥) نَظْمٌ فِيهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَيْتِ، وَهِيَ:

وَعَيْنُ قَيْسٍ بْنُ عُبَادٍ ضَمُّهَا وَخَفَّفَ الْبَاءُ الَّتِي تَوَثَّمَا
 وَقَدْ أَتَى أَيْضًا بِعَيْنٍ تُكْثَرُ زَيْعَةً نَجَلُ عِبَادٍ يُذَكَّرُ
 وَكُلُّ مَنْ بَقِيَ عِبَادُ شَهْرٍ عِنْدَ الْبَحَارِيِّ فَحَقَّقْ مَا ذُكِرُ

٩٢٥ - إِزَاءَ الْبَيْتِ فِي (س) مِنَ الْبَيَارِ عِلَامَةٌ بِإِلَاحِ السَّمَاعِ.

- ٩٢٧ لَكِنْ مُسَمَّيَاتُهُ لِعِدَّةٍ
 ٩٢٨ وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَدَهُ
 ٩٢٩ وَهُمْ أَبُو عَمْرٍاءُ
 ٩٣٠ كَذَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 ٩٣١ ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ هُمْ
 ٩٣٢ وَصَاحِبُ أَرْبَعَةٍ كُتُبِهِمْ
 ٩٣٣ وَمِنْهُ مَا فِي اسْمٍ فَقَطُّ وَيُشْكَلُ
 ٩٣٤ فَإِنْ يَكُ ابْنُ حَرْبٍ أَوْ عَارِمْ وَقَدْ
 ٩٣٥ عَنِ التَّبَوذَكِيِّ أَوْ عَفَّانٍ
 ٩٣٦ وَمِنْهُ مَا فِي نَسَبٍ كَالْحَنَفِيِّ
 فَهَوَّابُ بْنُ أَحْمَدَ الْخَلِيلِ سِتَّةُ
 حَمْدَانَ هُمْ أَرْبَعَةٌ تَعْلَهُ
 اثْنَانِ وَالْآخَرُ مِنْ بَغْدَادَ
 هُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ ذُو اسْتَبَاءِ
 ثَلَاثَةٌ قَدْ بَيَّنَّوْا مَحَلَّهُمْ
 ابْنُ أَبِي صَالِحٍ اتَّبَاعُهُ هُمْ
 كَنَحْوِ حَمْدَانَ إِذَا مَا يُهْمَلُ
 أَطْلَقَهُ فَهَوَّابُ بْنُ زَيْدٍ أَوْ وَرَدُ
 أَوْابُ بْنُ مِنْهَالٍ فَذَلِكَ الثَّانِي
 قَبِيلًا أَوْ مَذْهَبًا أَوْ بِأَلْيَا صِفِ

٩٣٠ - «ذُو اسْتَبَاءٍ» كما في النسخ المعتمدة، لكن في هامش الأصل كتب: «بَيَّانٌ: ذُو» بفتحة فوق الذال، فيكون مثنًى، لكن الوزن لا يسمح بذلك. والبيت استدركه الناسخ في هامش الأصل.

٩٣٤ - «يَكُ» بحذف النون للضرورة كما في النسخ الأربعة ما عدا الأصل؛ ففيه «يَكُنْ» - بنون لم يَقْدِرْهَا بَشِيءٌ، للدلالة على أنها لا تلفظ في القراءة - وعليه فالوزن يصح بإثباتها أيضاً.

٩٣٥ - «الثاني» يعني حماد بن سلمة؛ وألحق المزي بهؤلاء الثلاثة: (التبوذكي، وعفان، وخجَّاج بن منهل) هدية بن خالد، ونظمه البرهان الحلبي فقال:

كَذَا إِذَا أَطْلَقَهُ هَذَابٌ هُوَ ابْنُ خَالِدٍ فَلَا يُرْتَابُ

انظر: فتح المغيب للسخاوي ٣٠٦/٤.

٩٣٦ - «أَوْ بِأَلْيَا صِفِ» أي: إنك تميز المنسوب إلى مذهب أبي حنيفة بزيادة الياء فيه. فتقول: حَنَفِي، قال السيوطي: وإن كان أكثر النحاة يمنعون ذلك، فقد جوزه أبو بكر بن الأنباري.

تَلْخِصُ الْمُشَابَهَةِ

- ٩٣٧ وَهُمْ قِسْمٌ مِنَ النَّوْعَيْنِ مُرَكَّبٌ مُتَّفَقُ اللَّفْظَيْنِ
 ٩٣٨ فِي الْأِسْمِ لَكِنْ أَبَاهُ اخْتَلَفَا أَوْ عَكْسَهُ أَوْ تَحْوَهُ وَصَنَفَا
 ٩٣٩ فِيهِ الْخَطِيبُ، ثُمَّ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ، وَابْنُ عَلِيٍّ وَحَمَّانُ الْأَسَدِيُّ

الْمُشَابَهَةُ الْمُقْلُوبُ

- ٩٤٠ وَهُمْ الْمُشَابَهَةُ الْمُقْلُوبُ صَنَّفَ فِيهِ أَحْمَدُ الْخَطِيبُ
 ٩٤١ كَابْنُ يَزِيدَ الْأَسْوَدُ الرَّبَافِيُّ وَكَابْنُ الْأَسْوَدِ يَزِيدُ أَشْنَانِ

مَنْسِبِ الْمَغْضِيِّ إِلَيْهِ

- ٩٤٢ وَتَسَبُّوا إِلَى سِوَى الْأَبَاءِ إِمَّا لِأُمٍّ كَبَنِي عَفْرَاءَ
 ٩٤٣ وَجَدَّةٍ تَحْوِ ابْنَ مُنْيَةٍ، وَجَدَّةٌ
 ٩٤٤ يُنْسَبُ كَالْمَقْدَادِ بِالْبَنِيِّ فَلَيْسَ لِلْأَسْوَدِ أَصْلًا بِابْنِ

- ٩٣٨ - «عَنْكِبُهُ» بِالضَّمِّ كَمَا فِي الْأَصُولِ، وَفِي (ح) بِالْكَسْرِ، وَعَلَيْهَا تَصَحِّحُ.
 ٩٣٩ - كِتَابُ الْخَطِيبِ سَمَاهُ: «تَلْخِصُ الْمُشَابَهَةِ فِي الرَّسْمِ، وَحِمَايَةُ مَا أَشْكَلَ مِنْهُ عَنْ بَوَادِرِ
 التَّنْصِيفِ وَالْوَهْمِ» وَقَدْ طُبِعَ بِتَحْقِيقِ: سُكَيْنَةَ الشَّهَابِيِّ.
 ٩٤٢ - «بَنِي عَفْرَاءَ» وَهُمْ: مُعَادَا، وَمُعَوَّذُ، وَعَوُذٌ أَوْ عَوْفٌ، وَاسْمُ أَبِيهِمْ: الْحَارِثُ بْنُ
 رِفَاعَةَ بْنِ الْحَارِثِ، مِنْ بَنِي النَّجَّارِ. انْظُرْ: فَتْحُ الْمَغِيثِ لِلْسَخَاوِيِّ ٤/٣٢٩.
 ٩٤٣ - مِثَالُ النِّسْبَةِ لِلْجَدَّةِ بِ: يَعْلَى بْنُ مُنْيَةٍ، وَهُوَ يَعْلَى بْنُ أُمِيَّةَ بْنِ أَبِي غُنَيْدَةَ التَّمِيمِيِّ
 الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ. «وَمُنْيَةٍ» قِيلَ: جَدَّتُهُ أُمُّ أَبِيهِ، وَقِيلَ: هِيَ أُمُّهُ. وَهَذَا الَّذِي رَجَحَهُ
 الْمَزِّي وَابْنُ حَجَرٍ.
 انْظُرْ: عُلُومُ الْحَدِيثِ ص ٦٣١، وَشَرْحُ النَّبْصَةِ لِلْعِرَاقِيِّ ص ٤٣٩، وَفَتْحُ الْمَغِيثِ
 لِلْسَخَاوِيِّ ٤/٣٣٣.
 وَمِثَالُ الْجَدَّةِ: الْإِمَامُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ الْمَكِّيُّ، يَعْرِفُ بِجَدَّتِهِ «ابْنَ
 جُرَيْجٍ».

الْمَسْئُوتُ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ

- ٩٤٥ وَتَسْبُوا لِعَارِضٍ كَالْبَذْرِ مَزَلَّ بَذْرًا: عُقْبَةُ بْنُ عَمْرِو
 ٩٤٦ كَذَلِكَ التَّيْمِيُّ لِيَمَّا نَزَلَ تَيْمًا، وَخَالِدٌ يَحْدَأُ جَعَلَ
 ٩٤٧ جُلُوسُهُ، وَمَقْسَمٌ لَمَّا لَزِمَ مَجْلِسَ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَاهُ وَسِمَ

الْمُبَهَّمَاتُ

- ٩٤٨ وَمُبْهَمُ الرِّوَاةِ مَا لَمْ يُسَمَّ كَأَمْرَةٍ فِي الْحَيْضِ، وَهِيَ أَسْمَا
 ٩٤٩ وَمَنْ رَفَعَتْ ذَاكَ أُنْحَى رَاقٍ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ
 ٩٥٠ وَمِنْهُ نَحْوُ: ابْنِ فُلَانٍ عَمِّهِ عَمَّتِهِ زَوْجَتُهُ ابْنُ أُمِّهِ

تَوَارِيخُ الرِّوَاةِ وَالْوَفَيَّاتِ

- ٩٥١ وَوَضَعُوا التَّوَارِيخَ كَمَا كَذَبَا ذُوهُ حَتَّى بَانَ لَمَّا حُسِبَا

٩٤٥ - «عُقْبَةُ بْنُ» بكسر النون كما في الأصل، وفي (ح) بفتحها، وفي (ظ): «عُقْبَةُ بْنُ» بالضم.

٩٤٨ - يشير إلى أن امرأة سألت رسول الله ﷺ عن الغسل من الحيض؛ فقال ﷺ: «أخذي فِرْصَةً مِنْ مِثْلِكَ»، فالمرأة التي سألت هي أسماء بنتُ شَكْلٍ، وقيل: بنتُ يزيد بن السكن. والحديث في البخاري ٥٣٧/١ (٣١٤)، ومسلم ٢٣٨/٢ (٧٤٦ - ٧٤٧).

٩٤٩ - «أَبِي سَعِيدٍ» كما في الأصول بالجر، وفي (ظ): «أَبُو» بالضم. وأفاد السخاوي في فتح المغني ٣٥٣/٤ أنه وقع في بعض النسخ قال: وهو أظهر، وإن اختلف الزُّوِّي فيه فهو جائز، كما أشار زكرياء الأنصاري في فتح الباقي ٣٠٠/٢ أنه في نسخة.

والحديث في البخاري ٦٨/٩ (٥٠٠٧)، ومسلم ٤٠٩/٧ (٥٦٩٧) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وَقَاتِ النَّاطِمُ أن يذكر من صُنِّفَ في هذا النوع، وقد صنف فيه الخطيب «الْأَسْمَاءُ الْمُبَهَّمَةُ فِي الْأَنْبَاءِ الْمُحْكَمَةُ»، وعبد الغني الأزدي - وكلاهما طبع - والقُطْبُ القسطلاني وغيرهم، وابن الناطم أبو زرعة في «المستفاد من مبهمة المتن والإنسان» طبع.

٩٥٠ - «ابْنُ فُلَانٍ» بالضم في الأصل، وفي (جب) و(ح) و(ظ) بالجر، وهو أظهر.

- ٩٥٢ فَاسْتَكْمَلَ النَّبِيُّ وَالصَّهْبِيُّ كَذَا عَلِيٍّ وَكَذَا الْفَارُوقُ
 ٩٥٣ ثَلَاثَةَ الْأَنْعَامِ وَالسَّيِّئَاتِ وَفِي رَيْعٍ قَدْ قَضَى بَقِيَّةً
 ٩٥٤ سَنَةً إِحْدَى عَشْرَةَ، وَقَبِضًا عَامَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ النَّالِي الرِّضَا
 ٩٥٥ وَلِثَلَاثٍ بَعْدَ عِشْرِينَ عُمَرُ وَخَمْسَةَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ عَكَدُ
 ٩٥٦ عَادِي بَعَثَانُ، كَذَا عَلِيٌّ فِي الْأَرْبَعِينَ ذُو الشَّقَاءِ الْأَزَلِيُّ
 ٩٥٧ وَطَلْحَةُ مَعَ الرَّبِّ بِرَجُمَا سَنَةً سِتٍّ وَثَلَاثِينَ مَعَا
 ٩٥٨ وَعَامَ خَمْسَةَ وَخَمْسِينَ قَضَى سَعْدُ، وَقَبْلَهُ سَعِيدُ فَمَضَى
 ٩٥٩ سَنَةً إِحْدَى بَعْدَ خَمْسِينَ، وَفِي عَامِ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ تَفِي
 ٩٦٠ قَضَى ابْنُ عَوْفٍ، وَالْأَمِيرُ سَبْقَهُ عَامَ ثَمَانِيَةِ عَشْرَةَ مُحَقَّقَهُ
 ٩٦١ وَعَاشَ حَسَنًا كَذَا حَكِيمُ عِشْرِينَ بَعْدَ مِائَةٍ تَقُومُ
 ٩٦٢ سِتُّونَ فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ حَضَرَتْ سَنَةً أَرْبَعَ وَخَمْسِينَ خَلَتْ
 ٩٦٣ وَفَوْقَ حَسَنٍ ثَلَاثَةً، كَذَا عَاشُوا، وَمَا لِي بِهِمْ يُعْرِفُ ذَا
 ٩٦٤ قُلْتُ: حُوَيْطِبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِزِ مَعَ ابْنِ يَرْبُوعٍ سَعِيدٍ يُعْرِى

٩٥٣ - «قضى» بمعنى مات، وهو فعل قاصر غير متعد.

٩٥٤ - «إحدى عشرة» أصله مبني على الفتح، لكنه أعربه ونونه للضرورة.

٩٥٦ - ذُو الشَّقَاءِ الْأَزَلِيُّ: هو عبد الرحمن بن ملجم المرادي، والناظم يشير إلى الحديث الذي رواه أحمد ٢٦٣/٤، والنسائي في الكبرى (٨٥٣٨)، وأبو يعلى (٤٨٥)، والطبراني في الكبير (٧٣١١)، عن عمار في قاتل علي عليه السلام.

٩٦٠ - وَالْأَمِيرُ: هو أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح، أمين هذه الأمة.

٩٦١ - فِي هَامِش (ج) مِنَ الْيَمِينِ: «بلغ مقابلة على نسخة المنقول منها حسب الجهد والطاقة».

٩٦٤ - «قُلْتُ: حُوَيْطِبُ» وفي هامش الأصل مقابلة: «يَبَانُ: حُوَيْطِبُ بْنُ».

- ٩٦٥ هَذَا مَعَ حَمْنٍ وَأَبْنِ نَوْفَلٍ كُلِّ إِلٍ وَصِفِ حَكِيمٍ فَأَجْمِلِ
 ٩٦٦ وَفِي الصَّحَابِ سِنَّةٌ قَدْ عَمَرُوا كَذَلِكَ فِي الْمُمْرَيْنِ ذَكِّرُوا
 ٩٦٧ وَقِيصُ النَّوْرِ عَامٍ إِحْدَى مِنْ بَعْدِ سِتِّينَ وَقَرْنٍ عُدَا
 ٩٦٨ وَبَعْدُ فِي سِتِّينَ تَلَاكَ سَبْعِينَ وَفَاءَ مَا لَكَ، وَفِي الْخَمْسِينَ
 ٩٦٩ وَمِائَةِ أَبُو حَنِيفَةَ قَضَى وَالشَّافِعِي بَعْدَ قَرْنَيْنِ مَضَى
 ٩٧٠ لِأَرْبَعٍ، ثُمَّ قَضَى مَا مَوْنَا أَحْمَدُ فِي إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ
 ٩٧١ ثُمَّ الْبُخَارِيُّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ لَدَى سِتِّ وَخَمْسِينَ بِخَرْنِكَ رَدَى
 ٩٧٢ وَمُسْلِمٌ سَنَةَ إِحْدَى فِي رَجَبٍ مِنْ بَعْدِ قَرْنَيْنِ وَسِتِّينَ ذَهَبَ
 ٩٧٣ ثُمَّ لِخَمْسٍ بَعْدَ سَبْعِينَ أَبُو دَاوُدَ، ثُمَّ التِّرْمِذِيُّ يَعْقُبُ
 ٩٧٤ سَنَةَ تِسْعٍ بَعْدَهَا، وَدُونَسَا رَابِعَ قَرْنٍ لثَلَاثِ رُفْسَا
 ٩٧٥ ثُمَّ لِخَمْسٍ وَثَمَانِينَ سِتْفِي الدَّارِ قُطْنِي، ثُمَّتِ الْحَاكِمُ فِي

= «سَعِيدٌ» بِالضَّمِّ كَمَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي بَاقِي النُّسخِ بِالْجَرِّ.

٩٦٥ - «حَمْنٌ وَأَبْنِ» كَذَا فِي الْأَصُولِ وَهَامِشُ نَسْخَةِ (جَب) وَفِي مَتْنِ (جَب) بِذَلِكَ: «مُخَرَّمَةُ بَنِي».

٩٧١ - «بِخَرْنِكَ» فِي الْأَصْلِ كَتَبَ عَلَيْهِ «مَعَا» يَعْنِي جَوَازَ الْوُجْهِينِ.

«رَدَى» كَذَا فِي النُّسخِ، وَفِي (جَب): «ذَرَى» بِتَقْدِيمِ الدَّالِ. وَكَتَبَ فَوْقَهَا «صَحَّ»، وَمَعْنَاهَا: ذَرَأَ الْمَوْتُ أَي: أَضَاهَا، مِنْ قَوْلِهِمْ: ذَرَى الضَّيْدُ أَي: خَلَّاهُ. وَأَشَارَ أَنَّهُ فِي نَسْخَةٍ بَدَلَ هَذَا الْبَيْتِ:

ثُمَّ الْبُخَارِيُّ يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ سَنَةَ خَمْسِينَ وَسِتِّ فَادْرِي
 لَكِنْ السَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٤/ ٤٢٠ عَزَا الْبَيْتَ لِلْبَرهَانَ الْحَلْبِيِّ.

٩٧٤ - لَمْ يَذْكُرِ النَّازِمُ وَفَاةَ ابْنِ مَاجَهَ، بَلْ اقْتَصَرَ عَلَى الْخَمْسَةِ تَبَعاً لِابْنِ الصَّلَاحِ، وَقَدْ نَظَّمَ وَفَاتَهُ الْبَرهَانَ الْحَلْبِيُّ (كَمَا فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ ٤/ ٤٢٥) فَقَالَ:

قُلْتُ: وَمَاتَ الْحَافِظُ ابْنُ مَاجَهَ مِنْ قَبْلِ حَبْرِ تَرْمِذٍ بِسَنَةِ

- ٩٧٦ خَامِسَ قَرْنٍ عَامَ خَمْسَةِ فَيَنِي وَبَعْدَهُ بِأَرْبَعِ عَبْدُ الْغَنِيِّ
٩٧٧ فِيهِ الثَّلَاثِينَ أَبُو نُعْمٍ وَلِثَمَانٍ بِيَهْقِي الْقَوْمِ
٩٧٨ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ وَبَعْدَ خَمْسَةِ خَطِيبُهُمُ وَالْتَمَرِي فِي سَنَةِ

مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

- ٩٧٩ وَأَعْنِ يَعْلَمُ الْجَرْجِ وَالنَّعِيلِ فَإِنَّهُ الْعِرْقَاءُ لِلتَّفْصِيلِ
٩٨٠ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ وَالْحَذَرِ مِنْ غَرَضٍ، فَأَنْجَرُ أَيُّ خَطَرٍ
٩٨١ وَمَعَ ذَا قَالَ النَّصْحُ حَقٌّ، وَلَقَدْ أَحْسَنَ يَحْيَى فِي جَوَابِهِ وَسَدَّ
٩٨٢ "لَأَنْ يَكُونُوا خُصَمَاءَ لِي أَحَبُّ مِنْ كَوْنِ خَصَمِي الْمُصْطَلَى ذِمَّ أَزَبُ"
٩٨٣ وَرَبَّمَا رَدَّ كَلَامُ الْجَارِ كَالنَّسِي فِي أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ
٩٨٤ فَرَبَّمَا كَانَتْ لِحَرْجٍ مَخْرَجُ غَطَّى عَلَيْهِ السُّخْطُ حِينَ يُجْرِكُ

مَعْرِفَةُ مَنِ اخْتَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ

- ٩٨٥ وَفِي الثَّقَاتِ مَنْ أُجِرَ اخْتَلَطَ فَأَرَوَى فِيهِ أَوْ أَبْهَمَ سَقَطَ

- ٩٧٦ - عَبْدُ الْغَنِيِّ: هو ابن سعيد بن علي الأزدي البصري، أبو محمد الحافظ الإمام صاحب المؤلف والمختلف، ومشتهر للنسبة (ط). انظر: وفيات الأعيان ١/٣٠٥.
٩٧٨ - مراد الناظم أن وفاة البيهقي لثمان بعد خمسين (٤٥٨هـ)، وتضيف إليها خمسا، فتصير (٤٦٣هـ)، وهي السنة التي توفي فيها حافظ المشرق أبو بكر الخطيب، وحافظ المغرب يوسف بن عبد البر القرطبي رحمهما الله تعالى.
٩٧٩ - «الْعِرْقَاءُ» بالفتح، وفي (ط) بكسر الميم. وكلا الوجهين ثابت، ونص عليهما السخاوي في فتح المغيث ٤/٤٣١.
٩٨٠ - «أَيُّ خَطَرٍ» بالضم كما في الأصل و(ح) و(ط) وبالفتح كما في (س) و(ج).
٩٨٤ - «يُخْرِجُ» بالحاء المهملة، وضم أوله مع فتح الراء كما في نسخة (ج) و(ط)، ونص عليه السخاوي ٤/٢٦٧. والشيخ زكرياء ص ٦٦٢، وبكسر الراء أيضاً كما في (ج) و(ح).

- ٩٨٦ خَوْعَطَاءٍ وَهُوَ ابْنُ السَّائِبِ وَكَأَبُ الْجَهْرِيِّ سَعِيدٍ، وَأَبِي
 ٩٨٧ إِسْحَاقَ، ثُمَّ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ
 ٩٨٨ كَذَا حُصَيْنُ السُّلَمِيِّ الْكُوفِيُّ
 ٩٨٩ كَذَا ابْنُ هَمَامٍ بَصْنَعًا إِذْ هَبِي
 ٩٩٠ وَابْنُ عُيَيْنَةَ مَعَ السَّعُودِيِّ
 ٩٩١ ابْنُ خَزِيمَةَ مَعَ الْعَطْرِيفِ
 وَمَا الْجَهْرِيُّ سَعِيدٌ، وَأَبِي
 ثُمَّ الرَّقَاشِيُّ أَبِي قِلَابَةَ
 وَعَمَارُ مُحَمَّدٌ وَالثَّقَفِيُّ
 وَالرَّأْيُ فِيمَا زَعَمُوا وَالتَّوَائِمِ
 وَآخِرُ أَحْكَوهُ فِي الْحَفِيدِ
 مَعَ الْقَطِيعِيِّ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ

طَبَقَاتُ الرُّوَاةِ

- ٩٩٢ وَلِلرُّوَاةِ طَبَقَاتٌ تُعْرَفُ
 ٩٩٣ يَغْلُطُ فِيهَا، وَابْنُ سَعْدٍ مَصْنُوعًا
 بِالسِّنِّ وَالْأَخْذِ، وَكَمْ مَصْنُوعٌ
 فِيهَا، وَلَكِنْ كَمْ رَوَى عَنْ ضَعْفٍ

الْمَوَالِي مِنَ الْعَمَاءِ وَالرُّوَاةِ

- ٩٩٤ وَقَدْ جَاءَ إِلَى الْقَبِيلِ يُنْسَبُ
 مَوْلَى عَنَاقَةِ، وَهَذَا الْأَعْلَبُ

٩٨٧ - «أبي إسحاق»: عَمَرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّعِي الْهَمْدَانِي.
 «ثُمَّ ابْنُ» بالضم كما في الأصل، وفي (ح) و(ظ) بالجر.
 ٩٨٩ - «والرأي»: أي: الإمام ربيعة بن أبي عبد الرحمن: فَرُوخُ المَدَنِيِّ شَيْخُ مَالِكٍ. وقوله:
 «زعموا» يدل على عدم وثوقه بهذا القول: وقد قال في شرحه ص ٤٧١: «ولم أر من
 ذكر أنه اختلط إلا ابن الصلاح».
 «والتوأمي»: صالح بن أبي صالح: نيهان يعرف بمَوْلَى التوامة.
 ٩٩٠ - «عَيْنَةُ» بفتح التاء، كما في الأصل، وبكسرهما مع التوئين كما في باقي النسخ المعتمدة.
 «الحفيد»: أي: حفيد الإمام ابن خزيمة؛ فهو أبو الطاهر محمد بن الفضل بن محمد بن خزيمة.
 ٩٩١ - «خَزِيمَةُ» بالفتح كما في الأصل، وبالكسر مع التوئين كما في (س) و(ظ).
 ٩٩٢ - «تُعْرَفُ» - مُصَنَّفٌ في نسخة (س) أشار أنه بدلها في نسخة أخرى: «فَاعْرِفُ» ووضع
 فوق «مُصَنَّفٌ» «معاً» يعني جواز الكسر والضم بناءً على قراءة الشطر الأول للبيت.
 وراجع: فتح المغيب ٥٠٥/٤.

٩٩٥ أَوْ لَوْلَا الْحِلْفِ كَالْتَيْمِي مَالِكٍ، أَوْ لِلدَّيْنِ كَالْجُعْفِيِّ

٩٩٦ وَرُبَّمَا يُنْسَبُ مَوْلَى الْمُؤَلَّفِ خَوْسَعِيدُ بْنُ يَسَارٍ أَصْلًا

أَوْ طَائِفَةٌ تَرَوَاهُ وَتَبْلُغُهُمْ

٩٩٧ وَضَاعَتِ الْأَنْسَابُ فِي الْبُلْدَانِ فَنُسِبَ الْأَكْثَرُ لِلْأَوْطَانِ

٩٩٨ وَإِنْ يَكُنْ فِي بِلَدَتَيْنِ سَكَنَّا قَابِدًا بِالْأَوَّلِ وَبِئِمَّ حَسَنًا

٩٩٩ وَمَنْ يَكُنْ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ بِلَدَةٍ يُنْسَبُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ النَّاحِيَةِ

١٠٠٠ وَكَمَلَتْ بِطَيْبَةِ الْمَيْمُونَةِ فَبَرَزَتْ مِنْ خَدْرِهَا مَصُونَةُ

١٠٠١ فَهَبْنَا الْخَمُودَ وَالْمَشْكُورَ إِلَيْهِ مِنَّا تَرْجِعُ الْأُمُورُ

١٠٠٢ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنْسَامِ^(١)



٩٩٥ - مقابل البيت من اليمين في (س) «بلغ مقابلة».

الإمام مالك بن أنس ينسب إلى بني تميم؛ لكون جده مالك بن أنس كان عسيفاً لطلحة بن عبيد الله التيمي، و«الجعفي» أي: البخاري، لكون جده المغيرة، أسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفي. انظر: شرح السيوطي ص ٣٦٣، والسخاوي ٥٠٨/٤.

١٠٠٠ - «وَكَمَلَتْ» في الأصل كتب عليها النسخ «معاً» علامة على جواز الوجهين.

(١) انظر: وصف الأصول المعتمدة فيما تقدم لتعرف أسماء الناسخين وتواريخ النسخ ونحو ذلك.

بَلَّغَتْ مُقَابَلَةً
قِرَاءَةً عَلَى الْمُصَنِّفِ

وَكَبَّهَا الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ الشَّهْرِيبِ بِالْكَفْتِيِّ اللَّحْمَ، أَعْفَرُهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ

السنة
١١١٤ هـ

وَكَبَّهَا الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ الشَّهْرِيبِ بِالْكَفْتِيِّ اللَّحْمَ، أَعْفَرُهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ

- (١) هو الشيخ محمد بن أحمد بن علي الكفتي الدمشقي، قال الغزي: «العالم الفاضل المتفنن شمس الدين أبو عبد الله الشهير بالكفتي، اشتغل ومهر، وألف وحضر عنده مشايخ بلده، وظهرت فضائله، وبرع سيما في اللغة والعربية؛ فله فيهما اليد البيضاء، مع مشاركة في الفقه والأصول وغيرهما، وسمع الحديث وصنف كتاباً نفيساً صغيراً سماه «مختصر فقه اللغة»، وهو عندي بخطه، وفيه فوائد جمة تشهد له بالاطلاع والفضل. وكان نزيباً خفيف الروح. مات رحمه الله على طاعون سنة (٨١٤هـ). انظر: بهجة الناظرين للغزي ص ٩٠، ومعجم المؤلفين ٥١١/٣.

المصنفون والمكتبة

٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري، أحمد بن أبي بكر (٨٤٠هـ)، ت: عادل بن سعد وصاحبه، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ت: جماعة من الباحثين بمركز خدمة السنة والسير بالجامعة الإسلامية، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالتعاون مع الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤١٥هـ.
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لابن بلبان الفارسي (٧٣٩هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- الأدب المفرد للإمام البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، ت: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، ط١، ١٤١٩هـ.
- الأعلام: قاموس لأشهر العلماء والمستشرقين والمستعربين، لخير الدين الزركلي (١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط٦، ١٩٨٤م.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب (٧٠٢هـ)، ت: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- أقصى الأمل والسل في معرفة أنواع حديث الرسول، للخوئي، محمد بن أحمد الدمشقي (ت ٦٩٣هـ)، نسخة أبي العباس المرسى بالإسكندرية، مصورة في الجامعة الإسلامية (فيلم ٧٧٧١).
- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا، أبي نصر، علي بن هبة الله العجلي (٤٧٥هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية بالهند، ط١، ١٣٨١هـ.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييم السماع، للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، ت: أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٧٩هـ.
- إنباء الغمر بأبناء العمر، للحافظ ابن حجر، ت: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ.

- الأنساب، للسمعاني، أبي سعد عبد الكريم بن أبي بكر التميمي (٥٦٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الباحث عن علل الطمن في الحارث، جمال الدين أبي اليسر عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري (ت ١٤١٨هـ)، مطبعة الشرق، القاهرة.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأبي الأشبال أحمد محمد شاكر (١٣٧٧هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.
- البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر، للسبوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، ت: أنيس طاهر، وعبد الباري الأنصاري، رسالتان جامعيتان مقدمتان للجامعة الإسلامية.
- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٥، ١٤١٥هـ.
- التاريخ، لابن معين، رواية الدوري، ت: أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين، ت: أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المأمون للتراث، دون تاريخ.
- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، لابن الفرضي، أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي (٤٠٣هـ)، ت: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- التاريخ الكبير، للإمام البخاري، محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.
- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (٥٧١هـ)، ت: محب الدين عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- تاريخ مدينة السلام (بغداد)، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
- تحرير التقريب، لابن حجر، تأليف بشار عواد وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- نخفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي (٧٥٢هـ)، وبهامشه: «النكت الظراف» لابن حجر، ت: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، للسبوطي (٩١١هـ)، ت: نظر محمد الفارابي، دار طيبة، الرياض، ط٥، ١٤٢٢هـ.

تذكرة الحفاظ، للذهبي، ت: عبد الرحمن المعلمي، دار التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

تقريب التهذيب، لابن حجر، ت: محمد عوامة، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٠هـ.
وت: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.

- التلخيص الحبير، لابن حجر، ت: عبد الله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (٤٦٣هـ)، ت: سعيد أعراب وآخرين، وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، ط ١، ١٤٠٠هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، يوسف بن الزكي (٧٥٢هـ)، ت: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤١٧هـ.

توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين، شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي (٨٤٢هـ)، ت: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.

الثقات، لابن حبان، أبو حاتم محمد بن أحمد بن حبان التميمي (٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٩٣هـ، تصوير مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخمهم، لصالح بن حامد الرفاعي، دار الخضير، المدينة المنورة، ط ٣، ١٤١٨هـ.

التمر الداني إلى المعجم الصغير، للطبراني، سليمان بن أحمد (٣٦٨هـ)، ت: محمد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ط ١، ١٣٩٨هـ، دار البيان، دمشق.

الجامع الصحيح المسند للبخاري = فتح الباري.

الجامع الكبير، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ)، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.

الجامع الكبير (جمع الجوامع)، للسيوطي، نشر الهيئة العامة للكتاب، بالقاهرة.

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٧١هـ.

الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، ت: إبراهيم باجس، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.

- الحافظ العراقي وأثره في السنة، لأحمد معبد عبد الكريم، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٥هـ.
- خلاصة الأثر، للمحبي، محمد أمين بن فضل الله (١١١١هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- دراسة حديث (نضر الله امرأ سمع مقالتي) دراية ورواية، لشيخنا: الشيخ عبد المحسن العباد، ط١، ١٤٠١هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، للسيوطي، ت: محمد بن لطفي الصباغ، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ.
- ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي، ت: حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٨٧هـ.
- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ت: محمود شكور المياديني، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٦هـ.
- ذيل لسان الميزان، للشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ.
- ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي، عبد الرحيم بن الحسين، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ.
- الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ط١، ١٣٥٨هـ.
- الرسالة المستطرفة في بيان مشهور كتب السنة المشرفة، للإمام محمد بن جعفر الكتاني (١٣٤٥هـ)، ت: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ.
- الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي، ت: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- ربحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، للشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر (١٠٦٩هـ)، ت: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط١، ١٣٨٦هـ.
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمرادي، محمد خليل بن علي (١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٠٨هـ.

- السنن، لأبي داود السجستاني، سليمان بن داود بن الأشعث (٢٧٥هـ)، ت: محيي الدين عبد الحميد، دار الحديث القاهرة.
- السنن، لابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، ط٢، ١٤٠٤هـ.
- السنن، للدارقطني، أبي الحسن علي بن عمر البغدادي (٣٨٥هـ)، ت: عادل بن عبد الموجود وصاحبه، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
- السنن، للدارمي، أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن (٢٥٥هـ)، ت: فواز أحمد زمرلي وغيره، كراتشي - باكستان، وتحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.
- السنن، لسعيد بن منصور الخراساني (٢٢٧هـ)، ت: سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
- السنن الصغرى، للنسائي، أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ)، ت: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- السنن الكبرى، للبيهقي، ويذيله: الجوهر النقي في الرد على البيهقي، لابن التركماني (٧٤٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- السنن الكبرى، للنسائي، ت: حسين بن عبد المنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- سؤالات ابن الجنيّد، لابن معين، ت: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- سؤالات أبي داود، لابن حنبل، ت: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ.
- سؤالات البرقاني، للدارقطني، ت: عبد الرحيم محمد القشقري، نشر كتب خانه جميلي، باكستان، ط١، ١٤٠٤هـ.
- سؤالات الحاكم، للدارقطني، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.
- سؤالات السهمي، للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.
- سؤالات السلمي، للدارقطني، ت: سليمان آتش، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

سؤالات السجزي، للحاكم، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

- سير أعلام النبلاء، للذهبي، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٤٠٥هـ.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد (١٠٨٩هـ)، ت: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.

الشرب المحتضر والسر المنتظر من معين أهل القرن الثالث عشر، لجعفر بن إدريس الكتاني، ت: حمزة الكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.

شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى، لأبي شامة، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل (٦٦٥هـ)، ت: جمال عزون، مكتبة العمرين العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ.

شرح ألفية العراقي، للسيوطي، ت: عبد الله الدرويش، مكتبة الفارابي، ط١، ١٤١٨هـ.

شرح السنة، للبغوي، محيي الدين الحسين بن مسعود (٥١٠هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

- شرح صحيح مسلم، للنووي، محيي الدين يحيى بن شرف (٦٧٦هـ)، ت: خليل مأمون شبحا، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

شرح علل الترمذي، لابن رجب، أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد (٧٩٥هـ)، ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢١هـ.

صحيح الجامع الصغير، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١٠هـ.

- صحيح ابن خزيمة، أبي بكر محمد بن إسحاق (٣١١هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

صحيح ابن حبان = الإحسان.

صحيح مسلم = شرح صحيح مسلم.

الضعفاء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، ت: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٤٠٥هـ.

الضعفاء، للثعلبي، أبي جعفر، محمد بن عمر بن موسى (٣٢٢هـ)، ت: حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ت: بوران الضأوي، وكمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

- الضعفاء والمتروكون، للدارقطني، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ.
- الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي (٥٩٧هـ)، ت: أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- الطبقات، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، ت: مشهور حسن آل سلمان، دار الهجرة، الرياض، ١٤١١هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (٧٧١هـ)، ت: محمود الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
- العقود اللآلي في الأسانيد العوالي، للشيخ محمد أفندي عابدين، تصوير الدار العمرية.
- علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (٦٤٣هـ)، ت: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، نشر دار المعارف، بمصر، ١٤٠٩هـ.
- عمل اليوم والليلة، لابن السني، أبي بكر أحمد بن محمد الدينوري (٣٢٧هـ)، ت: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١هـ.
- الغنية، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، ت: ماهر جرار، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٢هـ.
- الغوامض والمبهمات، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (٥٧٨هـ)، ت: محمود مغراوي، دار الأندلس الخضراء، جدة، ١٤١٥هـ.
- الفائق في غريب الحديث، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، ت: علي بن محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام، الرياض، دار الفيحاء، دمشق، ١٤٢٠هـ.
- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لذكرى الأنصاري (٩٢٦هـ)، ت: عبد اللطيف الهميم، وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
- فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، ت: عبد الكريم الخضير ومحمد آل فهد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ١٤٢٦هـ.

- فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب، للمحافظ أحمد بن الصديق الغماري (١٣٨٠هـ)، ت: حمدي السلفي، دار عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الفصل للموصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي، ت: شيخنا الدكتور محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.
- فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، ت: وصي الله بن محمد بن عباس، ط: مركز البحث العلمي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٣هـ.
- فضائل الصحابة، للنسائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (١٣٨٢هـ)، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث النبوي وعلومه)، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الأردن - عمان.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، محمد بن علي (١٢٥٠هـ)، ت: عبد الرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، للمناوي، محمد عبد الرؤوف (١٠٣١هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٤١٩هـ.
- قطف الأزهار المتناثرة من الأخبار المتواترة، للسيوطي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد، لابن حجر، ومعه ذيله لقاضي الملك محمد صبغة الله المدارسى الهندي، إدارة ترجمان السنة، لاهور - باكستان.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السنة، للذهبي، ت: محمد عوامة وأحمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، ط١، ١٤١٣هـ.
- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري (٦٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٦، ١٤٠٦هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، ت: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، للهيثمي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ.
- الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، سبط بن العجمي، أبي الوفاء إبراهيم بن محمد الحلبي (٨٤١هـ)، ت: صبحي السامرائي، دار عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣هـ.
- كشف النقاب عن الأسماء والألقاب، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (٥٩٧هـ)، ت: شيخنا عبد العزيز بن راجي الصاعدي، دار السلام، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ.
- الكنى والأسماء، للدولابي، أبي بشر محمد بن أحمد (٣١٠هـ)، ت: نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، ت: عبد الرحيم بن محمد القشقر، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأعمال، للهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين (٩٧٥هـ)، مكتبة التراث الإسلامي، حلب.
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لابن الكيال، أبي البركات محمد بن أحمد (٩٣٩هـ)، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠١هـ.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، للزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر (٧٩٤هـ)، ت: محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- مأخذ العلم، لابن فارس، أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، ت: محمد بن ناصير العجمي، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والكذابين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- مجمع البحرين في زوائد المعجمين، للهيثمي، ت: عبد القدوس محمد نذير، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ.

- مجمع الزوائد ومنيع الفوائد، للهيثم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠هـ.
- المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، لأبي موسى محمد بن عمر المدني (٥٨١هـ)، ت: عبد الكريم العزباوي، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري (١٣٨٠هـ)، المكتبة المكية، دار الكتب القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ.
- المدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقي، ت: شيخنا محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
- المدخل إلى الصحيح، للحاكم، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد (٤٠٥هـ)، ت: الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- المراسيل، لابن أبي حاتم الرازي، ت: أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- المستدرك على الصحيحين، للحاكم، دار المعرفة بيروت، بدون تاريخ، وطبعة دار الحرمين بتعليقات الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، ط ١، ١٤١٧هـ.
- المسند، للإمام أحمد بن حنبل، ت: جماعة من المحققين بإشراف الشيخ: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦ - ١٤٢١هـ.
- مسند البزار (البحر الزخار)، أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي (٢٩٢هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- مسند الحميدي، أبي بكر عبد الله بن الزبير (٢١٩هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- مسند الروياني، أبي بكر محمد بن هارون (٣٠٧هـ)، ت: أيمن علي أبو أيمن، مؤسسة قرطبة، ومكتبة الخراز، جدة، ط ١، ١٤١٦هـ.
- مسند الشافعي، أبي سعد الهيثم بن كليب (٣٣٥هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- مسند الطيالسي، أبي داود سليمان بن داود (٢٠٤هـ)، ت: محمد بن عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ.

- مسند الشاميين، للطبراني، سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، ت: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
- مسند علي بن الجعد، أبي الحسين الجوهري (٢٣٠هـ)، ت: عبد المهدي عبد الهادي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المشى الموصلي (٣٠٧هـ)، ت: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ.
- مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، ت: م. فلايشهر، مكتبة ابن الجوزي، الدمام.
- المشتهر من الحديث الموضوع والضعيف والبديل الصحيح، عبد المتعال محمد الجبري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.
- مشكاة المصابيح، للمخطيب التبريزي، محمد بن عبد الله (بعد ٧٣٧هـ)، ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ.
- المصنف، لابن أبي شيبة، أبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم (٢٣٥هـ)، ت: عامر العمري الأعظمي، المطبعة السلفية، الهند، ط١، ١٤٠١هـ.
- المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ.
- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، لعلي القاري، علي بن سلطان الهروي (١٠١٤هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة الرشد، الرياض، ط٤، ١٤٠٤هـ.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر، ت: سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة، الرياض، دار الغيث، ط١، ١٤١٩هـ.
- المعجم، للإسماعيلي، أبي بكر أحمد بن إبراهيم (٣٧١هـ)، ت: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.
- المعجم، لابن الأعرابي، أبي سعيد أحمد بن محمد (٣٤١هـ)، ت: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
- المعجم الأوسط، للطبراني، سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ)، ت: طارق بن عوض الله بن محمد وآخرين، دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.
- معجم الشيوخ، للصيداوي، محمد بن أحمد بن جميع (٤٠٢هـ)، ت: عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، ودار الإيمان، ط١، ١٤٠٥هـ.
- معجم الشيوخ، للذهبي، ت: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ.

المصادر والمراجع

- معجم الصحابة، للبغوي، أبي القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (٣١٧هـ)، ت: محمد الأمين بن محمد محمود الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ.
- المعجم الكبير، للطبراني، ت: حمدي السلفي، نشر: وزارة الأوقاف العراقية، ومكتبة ابن تيمية، بدون تاريخ.
- المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف، محمد خير يوسف، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، جماعة من المستشرقين بإشراف: أرند جان فسنك (١٣٥٨هـ)، مكتبة بريل ليدن، القاهرة، ١٩٣٦م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- المعجم الوسيط، الدكتور إبراهيم أنيس، وعبد الحليم منتصر، المكتبة الإسلامية، استنبول.
- معرفة السنن والآثار، للبيهقي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، دار الوعي، حلب، ط١، ١٤١١هـ.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، ت: بشار عواد معروف وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- المعرفة والتاريخ، للفوسوي، أبي يوسف يعقوب بن سفيان (٢٧٧هـ)، ت: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.
- المغني في الضعفاء، للذهبي، ت: نور الدين عتر، نشر: إدارة إحياء التراث الإسلامي، بدولة قطر.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، ت: عبد الله بن الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- المقتنى في سُرِّ الكنى، للذهبي، ت: محمد صالح مراد، نشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٨هـ.
- المنتخب من المسند، لعبد بن حُميد الكشي (٢٤٩هـ)، ت: مصطفى بن العدوي، دار الأرقم، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- المنتخب من العلل، للخلال، لابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد (٦٢٠هـ)، ت: طارق عوض الله، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

- المنجم في المعجم، للسيوطي، ت: إبراهيم باجس، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٥هـ.
- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، لابن الجوزي، ت: نور الدين بن شكري بن علي بوياء، أضواء السلف، ط١، ١٤١٨هـ.
- الموطأ، رواية الليثي، يحيى بن يحيى (٢٤٤هـ)، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤١٧هـ.
- الموطأ، رواية أبي مصعب الزهري (٢٤٢هـ)، ت: بشار عواد معروف، ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي (٨٧٤هـ)، ت: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (٦٠٦هـ)، ت: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.
- نظم الاقتراح، لابن دفيق العيد، للحافظ زين الدين العراقي، مخطوط مصور من مكتبة لا له لي في تركيا - إستنبول، (٣٩٢).
- نظم الدرر السنية في السير الزكية، للحافظ زين الدين العراقي، مصور من مكتبة الحرم النبوي.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، محمد بن عبد الله (٧٩٤هـ)، ت: زين العابدين بلا فريج، أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ.
- النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (٨٨٥هـ)، ت: جمعان الزهراني، وعبد الرحمن الرشيدان؛ من رسائل علمية مقدمة في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية.
- هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة، لابن حجر، ت: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دار ابن عفا، الدمام.
- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- الوسيط في تراجم أدباء شقيق، لأحمد الأمين الشنقيطي، ت: فؤاد سيد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٥، ١٤٢٢هـ.

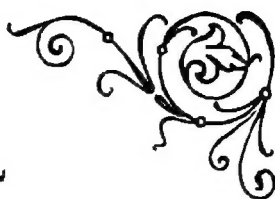
[illegible]

الموضوع	الصفحة
* تقریظ فضيلة الشيخ د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير	١
* مقدمة الطبعة الثانية	١١
* مقدمة الطبعة الأولى	١٣
- نبذة موجزة عن الحافظ العراقي	١٧
- نبذة عن الألفية	٢١
- نبذة في الكلام على وصف الأصول المعتمدة، ومنهجي في التحقيق	١١
صور المخطوطات	٩١
نص الألفية محققاً	٩٣
د أقسام الحديث	٩٤
د أصح كتب الحديث	٩٥
د الصحيح الزائد على الصحيحين	٩٥
د المستخرجات	٩٦
د مراتب الصحيح	٩٦
د حكم الصحيحين والتعليق	٩٧
د نقل الحديث من الكتب المعتمدة	٩٧
د القسم الثاني: الحسن	١٠٠
د القسم الثالث: الضعيف	١٠١
د المرفوع	١٠١
د المسند	١٠٢
د المتصل والموصول	١٠٢
د الموقوف	١٠٢
د المقطوع	١٠٢
د فروع	١٠٢
د المرسل	١٠٤

الموضوع	الصفحة
د المنقطع والمعضل	١٠٥
د العننة	١٠٥
د تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف	١٠٦
د التدليس	١٠٧
د الشاذ	١٠٧
د المنكر	١٠٨
د الاعتبار والمتابعات والشواهد	١٠٩
د زيادة الثقات	١٠٩
د الأفراد	١١٠
د المعلل	١١١
د المضطرب	١١٢
د المدرج	١١٢
د الموضوع	١١٤
د المقلوب	١١٥
د تنبيهات	١١٦
د معرفة من تقبل روايته ومن تُرد	١١٦
د مراتب التعديل	١٢٢
د مراتب التجريح	١٢٣
د متى يصح تحمل الحديث أو يستحب	١٢٤
د أقسام التحمل	١٢٥
أولها: سماع لفظ الشيخ	١٢٥
الثاني: القراءة على الشيخ	١٢٦
تفريعات	١٢٨
الثالث: الإجازة	١٣١
لفظ الإجازة وشرطها	١٣٦
الرابع: المناولة	١٣٦
كيف يقول من روى بالمناولة والإجازة	١٣٧
الخامس: المكاتبه	١٣٩
السادس: إعلام الشيخ	١٣٩
السابع: الوصية بالكتاب	١٤٠

الموضوع	الصفحة
الثامن : الوجادة	١٤٠
• كتابة الحديث وضبطه	١٤١
• المقابلة	١٤٣
• تخريج الساقط	١٤٤
• التصحيح والتمريض، وهو التضييب	١٤٤
• الكشط والمحو والضرب	١٤٥
• العمل في اختلاف الروايات	١٤٥
• الإشارة بالرمز	١٤٦
• كتابة التسميع	١٤٦
• صفة رواية الحديث وأدائه	١٤٧
• الرواية من الأصل	١٤٨
• الرواية بالمعنى	١٤٩
• الاختصار على بعض الحديث	١٤٩
• التسميع بقراءة اللَّحَّان والمصحف	١٤٩
• إصلاح اللحن والخطأ	١٥٠
• اختلاف ألفاظ الشيوخ	١٥١
• الزيادة في نسب الشيخ	١٥١
• الرواية من التُّسخ التي إسنادها واحد	١٥٢
• تقديم المتن على السند	١٥٢
• إذا قال الشيخ «مثله» أو «نحوه»	١٥٢
• إبدال الرسول بالنبي وعكسه	١٥٣
• السماع على نوع من الوهن أو عن رجلين	١٥٣
• آداب المحدث	١٥٤
• أدب طالب الحديث	١٥٧
• العالي والنازل	١٥٩
• الغريب والعزيز والمشهور	١٦٠
• غريب ألفاظ الحديث	١٦١
• المسلسل	١٦١
• الناسخ والمنسوخ	١٦٢
• التصحيف	١٦٢

١٦٣	د مختلف الحديث
١٦٣	د خفي الإرسال والمزيد في الإسناد
١٦٤	د معرفة الصحابة
١٦٧	د معرفة التابعين
١٦٨	د رواية الأكابر عن الأصاغر
١٦٨	د رواية الأقران
١٦٨	د الإخوة والأخوات
١٦٩	د رواية الآباء عن الأبناء وعكسه
١٧٠	د السابق واللاحق
١٧٠	د من لم يرو عنه إلا راو واحد
١٧١	د من ذكر بنعوت متعددة
١٧١	د أفراد العلم
١٧٢	د الأسماء والكنى
١٧٣	د الألقاب
١٧٣	د المؤلف والمختلف
١٧٧	د المتفق والمفترق
١٧٩	د تلخيص المشابه
١٧٩	د المشبه المقلوب
١٧٩	د من نسب إلى غير أبيه
١٨٠	د المنسوبون إلى خلاف الظاهر
١٨٠	د المبهمات
١٨٠	د تواريخ الرواة والوفيات
١٨٣	د معرفة الثقات والضعفاء
١٨٣	د معرفة من اختلط من الثقات
١٨٤	د طبقات الرواة
١٨٤	د الموالى من العلماء والرواة
١٨٥	د أوطان الرواة وبلدانهم
١٨٩	د المصادر والمراجع
٢٠٣	د فهرس الموضوعات



سيصدر قريباً
إن شاء الله
من سلسلة منشوراتنا

- ١ - شرح العقيدة الأصبهانية؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، تحقيق فضيلة الشيخ الدكتور محمد السعوي.
- ٢ - شرح نظم النخبة؛ لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير.
- ٣ - ألفية ابن مالك في النحو؛ تحقيق ودراسة فضيلة الشيخ الدكتور سليمان العيوني.
- ٤ - القصيدة المالكية في القراءات السبع؛ لابن مالك الأندلسي (صاحب الألفية في النحو).
- ٥ - نظم الدرر السنية في السير الزكية (ألفية الحافظ العراقي في السيرة النبوية)؛ تحقيق ودراسة فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف الجيلاني.
- ٦ - تعارض دلالات الألفاظ والترجيح بينها دراسة أصولية، تطبيقية، مقارنة؛ لفضيلة الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد العويد.
- ٧ - كتاب المغازي؛ لموسى بن عقبة (١٤١هـ)، جمع ودراسة وتخرير فضيلة الدكتور محمد باقشيش أبو مالك.
- ٨ - ومعج البحر في تحريم الخمر؛ لأبي الخطاب ابن دحية، تحقيق الشيخ أنس وكاكا.



* صدر من سلسلة منشوراتنا *

- ١ - فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، تحقيق الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير والشيخ الدكتور محمد الفهد ٥/١ (١)
- ٢ - الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله الخضير (٣)
- ٣ - تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير (٦)
- ٤ - ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، تحقيق الشيخ العربي الدائر الفرباطي (٩)
- ٥ - كتاب التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، للقرطبي تحقيق الدكتور الصادق محمد ٣/١ (١٠)
- ٦ - وكل بدعة ضلالة، للشيخ محمد المتصر الريسوني (١١)
- ٧ - أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية، للدكتور حسن الفكي (١٢)
- ٨ - الأحكام المترتبة على الضق في الفقه الإسلامي، للشيخ فوفانا آدم ٢/١ (١٣)
- ٩ - الاقتباس أنواعه وأحكامه، للشيخ الدكتور عبد المحسن العسكر (١٤)
- ١٠ - الاستفائة في الرد على البكري، نشيخ الإسلام ابن تيمية كُتلة تحقيق الشيخ الدكتور عبد الله السهلي (١٥)
- ١١ - التسبيح في الكتاب والسنة والرد على المفاهيم الخاطئة فيه، للدكتور محمد إسحاق كندو ٢/١ (١٦)
- ١٢ - الف في باب صفات الله ﷻ بين أهل السنة والجماعة والمعتلة، للشيخ أرزفي سيداني (١٧)
- ١٣ - خصائص المصطفى ﷺ بين الغلو والحفاء، للدكتور الصادق محمد إبراهيم (١٨)
- ١٤ - أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين دراسة وترجيح، للشيخ الدكتور سليمان الذبيخي (٢٠)
- ١٥ - مرائد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع، للسبوطي، تحقيق الشيخ الدكتور عبد المحسن العسكر (٢١)
- ١٦ - النكت على تقريب التهذيب، لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز كُتلة اعتنى به الشيخ الدكتور عبد الله بن فوزان الفوزان (٢٢)
- ١٧ - شرح السنة، للبرهاري، تحقيق الشيخ عبد الرحمن الجميزي (٢٣)
- ١٨ - الحافظ العلائي وجهوده في الحديث وعلومه، للشيخ الدكتور عبد الباري البدخشي (٢٤)
- ١٩ - مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع الهجري، للشيخ الدكتور محمد الشيخ عليو (٢٦)
- ٢٠ - آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية عرض وتقويم في ضوء عقيدة السلف، للشيخ محمد بن عبد العزيز الشايع (٢٧)
- ٢١ - علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول حتى نهاية القرن التاسع، للشيخ محمد بن مطر الزهراني رحمه الله (٣٢)
- ٢٢ - إعجاز القرآن الكريم عند شيخ الإسلام ابن تيمية مع المقارنة بكتاب إعجاز القرآن للباقلاني، للشيخ الدكتور محمد بن عبد العزيز بن محمد العواجي (٣٤)